جامعة د. يحي فارس- المـديــة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير

الموضوع:

تخفيضات العملة الوطنية بين إشكالية توازن ميزان المدفوعات ومعوقات العودة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير

تخصص: علوم مالية

من إعداد الطالبة:

بوعون وفاء

تحت إشراف الأستاذ:

د. حميدي يوسف

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. لخلف عثمان	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	رئيسا
د. حميدي يوسف	أستاذ محاضر - أ-	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
د. شبوطي عبد الحكيم	أستاذ محاضر - أ-	جامعة المدية	عضوا ممتحنا
د. بن عناية جلول	أستاذ محاضر - أ-	جامعة خميس مليانة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية:2015-2016

كلمة شكر:

الحمد لله والشكر له عدد خلقه ورضاء نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته أن وفقني ومكنني من إتمام هذه المذكرة ولولى الله لما كنا لها مقرنين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

يسعدني أن أتقدم بشكري وامتناني وعرفاني بالجميل إلى أستاذي الدكتور حميدي يوسف لتوجيهاته القيمة وقبول الإشراف على هذه المذكرة، كما أحي فيه روح التواضع وحسن المعاملة فله مني فائق التقدير والاحترام.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة لانجاز هذا العمل ولو بالكلمة الطيبة.

الفهرس العام

العناوين	الصفحة
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول والأشكال	V
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: مدخل لميزان المدفوعات وإشكالية توازنه	1
مقدمة الفصل	2
المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات	3
المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات	3
المطلب الثاني: كيفية التقييد في ميزان المدفوعات	5
المطلب الثالث: هيكل ميزان المدفوعات	6
المبحث الثاني: التحليل الاقتصادي لميزان المدفوعات	11
المطلب الأول: المدلول الاقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات	11
المطلب الثاني: علاقة ميزان المدفوعات بالوضعية الاقتصادية والمالية	14
المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات	16
المبحث الثالث: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات	20
المطلب الأول: التوازن في ميزان المدفوعات	20
المطلب الثاني: صور الاختلال في ميزان المدفوعات وأسبابه	21
المطلب الثالث: أثار اختلال ميزان المدفوعات	24
المبحث الرابع: آليات استعادة التوازن في ميزان المدفوعات	26
المطلب الأول: آلية استعادة التوازن عن طريق حركة الأسعار(النظرية الكلاسيكية)	26
المطلب الثاني: آلية استعادة التوازن عن طريق حركة الدخل(النظرية الكينزية)	32
المطلب الثالث: آلية استعادة التوازن عن طريق التدفقات المالية	34

خاتمة الفصل	35
الفصل الثاني: تخفيض العملة كمدخل لإعادة التوازن لميزان المدفوعات	36
مقدمة الفصل	37
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف	38
المطلب الأول: ماهية سعر الصرف	38
المطلب الثاني: صيغ سعر الصرف	40
المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف	42
المبحث الثاني: سياسة تخفيض قيمة العملة	48
المطلب الأول: مفهوم وأهمية سياسة تخفيض قيمة العملة	48
المطلب الثاني: أسباب التخفيض	49
المطلب الثالث: آثار التخفيض	50
المبحث الثالث: نظريات التخفيض لإعادة التوازن لميزان المدفوعات	56
المطلب الأول: نظرية المرونة الحرجة	56
المطلب الثاني: نظرية الاستيعاب	61
المطلب الثالث: النظرية النقدية لميزان المدفوعات	69
المبحث الرابع: معوقات عودة التوازن لميزان المدفوعات	73
المطلب الأول: مشكل تقدير المرونات	73
المطلب الثاني: منحنى الشكل (J)	75
المطلب الثالث: أثر التخلفية	79
خاتمة الفصل	81
الفصل الثالث: تأثير تخفيض الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات	82
مقدمة الفصل	83

المبحث الأول: تطور نظام الصرف في الجزائر	84
المطلب الأول: تطور نظام الصرف الثابت للدينار الجزائري (1962-1994)	84
المطلب الثاني: تطور نظام التعويم المدار للدينار الجزائري(بداية من 1994 إلى يومنا هذا)	87
المبحث الثاني: تطور عناصر ميزان المدفوعات الجزائري	91
المطلب الأول: تطور عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة 1990-1999	91
المطلب الثاني: تطور عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2014	100
المبحث الثالث: تأثير تخفيض الدينار الجزائري على عناصر ميزان المدفوعات	111
المطلب الأول: تأثير تخفيض الدينار الجزائري على عناصر ميزان المدفوعات 1990-1999	112
المطلب الثاني: تأثير تخفيض الدينار الجزائري على عناصر ميزان المدفوعات 2000-2014	123
خاتمة الفصل	136
الخاتمة العامة	138
قائمة المراجع	145
الملاحق	154

فهرس الجداول والأشكال:

1- قائمة الأشكال:

رقم الشكل	البيان	الصفحة
1	آلية استعادة التوازن عن طريق حركة الأسعار الداخلية	28
2	آلية استعادة التوازن عن طريق سعر الصرف	31
3	السلسلة المنطقية لتخفيض سعر العملة	51
4	الحلقة المفرغة لتخفيض قيمة العملة	53
5	لوب الأسعار والأجور	54
1-6	منحنى شكل J	75
2-6	أثر التخلّفية على الرصيد التجاري	79
7	تطور سعر الدينار الجزائري مقابل الدولار 1990- 2014	90
8	تطور الرصيد التجاري 1990- 1999	91
9	تطور الصادرات الجزائرية 1990- 1999	92
10	تطور الواردات الجزائرية 1990- 1999	92
11	تطور أسعار البترول 1991- 1999	93
12	تطور رصيد الخدمات 1990- 1999	94
13	تطور رصيد دخل العوامل	95
14	تطور رصيد التحويلات الجارية	95
15	تطورات عناصر حساب العمليات الجارية	96
16	تطور رصيد العمليات الجارية	97
17	تطور الرصيد المالي	98
18	تطور الرصيد الكلي 1990- 1999	99
19	تطورات عناصر الحساب الكلي 1990- 1999	99
20	تطور الاحتياطات الرسمية للصرف 1992- 1999	100
21	تطور صادرات الجزائر 2000- 2014	101
22	تطور أسعار البترول 2000- 2014	101
23	تطور واردات الجزائر 2000- 2014	102
24	تطور نسبة التغطية 2000- 2014	103
25	تطور الرصيد التجاري 2000- 2014	103
26	تطور رصيد الخدمات 2000- 2014	104
27	تطور رصيد دخل العوامل 2000- 2014	105
28	تطور رصيد التحويلات الجارية 2000- 2014	106
29	تطورات عناصر حساب العمليات الجارية 2000- 2014	106

30	تطور رصيد العمليات الجارية 2000- 2014	107
31	تطور الرصيد المالي 2000- 2014	108
32	تطورات عناصر الرصيد المالي 2000- 2014	108
33	تطورات عناصر الميزان الكلي 2000- 2014	109
34	تطور الرصيد الكلي 2000- 2014	110
35	تطور الاحتياطات الرسمية للصرف 2000- 2014	110
36	نسب تغيرات سعر الصرف والرصيد التجاري 1991- 1999	112
37	نسب تغيرات سعر الصرف وسعر البترول والرصيد التجاري 1991- 1999	114
38	نسب تغيرات سعر الصرف ورصيد العمليات الجارية 1991- 1999	116
39	نسب تغيرات سعر الصرف وسعر البترول ورصيد العمليات الجارية 1991- 1999	117
40	نسب تغيرات سعر الصرف والرصيد المالي 1991- 1999	119
41	نسب تغيرات سعر الصرف والرصيد الكلي 1991- 1999	121
42	نسب تغيرات سعر الصرف والرصيد التجاري 2000- 2014	123
43	نسب تغيرات سعر الصرف وسعر البترول والرصيد التجاري 2000- 2014	125
44	نسب تغيرات سعر الصرف ورصيد العمليات الجارية 2000- 2014	127
45	نسب تغيرات سعر الصرف وسعر البترول ورصيد العمليات الجارية 2000- 2014	128
46	نسب تغيرات سعر الصرف والرصيد المالي 2000- 2014	130
47	نسب تغيرات سعر الصرف والرصيد الكلي 2000- 2014	132
48	نسب تغيرات سعر الصرف وسعر البترول والرصيد الكلي 2000- 2014	133

1- <u>قائمة الجداول:</u>

رقم الجدول	البيان	الصفحة
1	هيكل ميزان المدفوعات	10
2	الأرصدة الرئيسية لميزان المدفوعات	13

المقدمة العامة

المقدمــة العامـة:

إن العلاقات الاقتصادية التبادلية القائمة بين الدولة وبقية العالم الخارجي، يترتب عليها قيام علاقات دائنية ومديونية (حقوق والتزامات)، ولمعرفة حصيلة هذه العلاقات تقوم الدولة بتسجيل كل العمليات التي ينتج عنها التزام أو حق تجاه الخارج، سواء كانت هذه العمليات خاصة بتبادل السلع أو الخدمات أو تدفقات المداخيل ورؤوس الأموال، وذلك في وثيقة واضحة تعد بصفة دورية يمكن بمجرد الاطلاع عليها معرفة حركة الدولة من حيث المدفوعات التي يتعين عليها دفعها إلى العالم الخارجي، وما على هذا العالم الخارجي أن يدفعه إلى الدولة، وتسمى هذه الوثيقة "ميزان المدفوعات".

حيث حظي ميزان المدفوعات بالكثير من الاهتمام، ليس على مستوى الدولة فقط بل على مستوى الخارج كذلك من رجال أعمال ومستثمرين وكافة المتعاملين الاقتصاديين مع الدولة (بنوك، مؤسسات، أشخاص، حكومات،...)، فسعت مختلف الدول لتحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها وابتعاد عن اختلاله، لما للاختلال في ميزان المدفوعات من أثار سلبية لا يمكن التهاون بها، فاستمراره يمثل خطرا عظيما على النشاط الاقتصادي للدولة، ولذلك يستوجب على الدولة التي تعاني منه أن تتدخل بسياسة حاسمة لمعالجته قبل أن يتفاقم أمره.

ولهذا سعى العديد من الاقتصاديين(دافيد هيوم، كينز،الكسندر سدني،...) لإيجاد تقنيات لاستعادة التوازن لميزان المدفوعات، ومن بين التقنيات التي انتهجت سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية، والتي تحضى بأهمية كبيرة على صعيد الدول ككل نامية كانت أم متقدمة، وذلك لما لها من أثار ونتائج هامة تترتب على مختلف المتغيرات الاقتصادية. وعادة ما تلجأ الدول إلى سياسة تخفيض قيمة عملتها لعدة أسباب من أهمها تحسين وضع ميزان المدفوعات وإزالة الخلل فيه، زيادة الصادرات، الحد من الاستيراد، جذب رؤوس الأموال إليها،... وغيرها من الأسباب ، إلا أن نجاعة سياسة التخفيض تبقى غير مطلقة تختلف نسبتها من دولة إلى أخرى، وذلك حسب الوضعية الاقتصادية لهذه الدول.

وبرغم من ذلك قامت الجزائر هي الأخرى بالاعتماد على هذه السياسة على مر السنين، وذلك بالتخفيضات المتتالية لقيمة عملتها، بغية منها معالجة مشاكلها الاقتصادية، وعلى رأسها الاضطرابات في ميزان المدفوعات.

ولمعرفة مدى نجاعة هذه السياسة في تحقيق توازن ميزان مدفوعات الجزائر و ذلك في ظل وجود معوقات العودة إلى التوازن، سنسعى في بحثنا هذا لمعالجة **الإشكالية الرئيسية** التالية:

ما هو أثر التخفيضات المتعاقبة للعملة الوطنية على توازن ميزان المدفوعات في ظل معوقات العودة إلى التوازن؟

و للإحاطة بكل جوانب الموضوع ارتأينا طرح **الأسئلة الفرعية** التالية:

1. ما المقصود بميزان المدفوعات توازنه واختلاله، وفيما تكمل أهميته الاقتصادية؟
2. ما مفهوم سياسة تخفيض العملة، وما تأثيرها على ميزان المدفوعات؟
3. ما هي التطورات التي عرفها نظام الصرف وسعر الصرف في الجزائر، وما تأثير ذلك على عناصر ميزان المدفوعات الجزائري؟

للإجابة على التساؤلات السابقة اقترحنا **فرضيات** التالية:

1. ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة للوضعية الاقتصادية للدولة.
2. سياسة تخفيض قيمة العملة آلية فعالة لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات.
3. عرف نظام الصرف وسعر الصرف في الجزائر تطورات كبيرة، وذلك من أجل تحسين وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري.
4. التخفيضات المتعاقبة للعملة الوطنية عالجت الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري متجاوزة كل المعوقات.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية سياسة تخفيض قيمة العملة على الصعيد الدولي، وذلك لما لها من تأثير ايجابي على وضعية ميزان المدفوعات في تعديله، وإزالة الخلل فيه.

كما يمكن أن تتضح أهمية هذه الدراسة فيما سنتوصل إليه من نتائج حول مدى نجاعة هذه السياسة (في ظل الوضع الاقتصادي الجزائري) في تعديل ميزان مدفوعات الجزائر.

أهداف البحث:

سنسعى من خلال معالجتنا لهذا الموضوع إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- محاولة إيضاح مفهوم ميزان المدفوعات توازنه واختلاله، بالإضافة إلى آليات ومناهج تعديل الاختلال فيه.
- محاولة إدراك العلاقة الموجودة بين سياسة تخفيض قيمة العملة وميزان المدفوعات، وتبين آلية تأثير التخفيض على ميزان المدفوعات وتوازنه.

- تحليل التطورات التي عرفها نظام الصرف وسعر الصرف في الجزائر وكذلك التطورات التي عرفتها عناصر ميزان المدفوعات الجزائري.
- دراسة مدى فعالية سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية على توازن ميزان المدفوعات في الفترة الممتدة بين (1990-2014).

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار موضوع الدراسة يعود لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية يمكن حصرها في:

- الرغبة الشخصية بالإلمام بالموضوع.
- علاقة البحث بمجال التخصص.
- اهتمامي وميولي بالمالية الدولية.
- الحرص على دراسة وفهم سعر الصرف وميزان المدفوعات، لما لهما من أهمية، إذ أن آلية سعر الصرف تعتبر عنصر محوري في اقتصاد المالية الدولية، كما لها أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات.
- الحرص على فهم وضعية الجزائر، ومعرفة نتائج تخفيض قيمة العملة الوطنية على توازن ميزان المدفوعات.

منهج البحث:

لمعالجة هذا الموضوع سنعتمد على المنهجين التاليين:

- **المنهج الوصفي:** الذي يسمح بتغطية الجانب النظري للدراسة وذلك اعتماد على مختلف المراجع من الكتب، الدراسات السابقة، المقالات....
- **المنهج القياس الاقتصادي:** الذي سنستخدمه من خلال إجراء دراسة تطبيقية التي تبين لنا مدى تأثير انخفاضات العملة الوطنية على مختلف عناصر ميزان المدفوعات وعلى توازن ميزان المدفوعات، معتمدين في ذلك على برنامج SPSS.

حدود البحث:

سنحاول من خلال هذا البحث استعراض أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية على ميزان المدفوعات خلال الفترة الممتدة من (1990-2014)، حيث سنقسمها إلى مرحلتين: المرحلة الأولى من 1990 إلى 1999 (تميزت بانخفاض أسعار البترول)، والمرحلة الثانية من 2000 إلى غاية 2014 (تميزت بارتفاع أسعار البترول عكس المرحلة الأولى).

هيكل البحث:

للتحقق من صحة الفرضيات و لإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا إلى تقسيم البحث إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: يخصص الفصل لدراسة معالم ميزان المدفوعات، من خلال التطرق إلى ماهيته، توازنه، اختلاله، وآليات استعادة التوازن.

الفصل الثاني: يخصص الفصل لدراسة تخفيض قيمة العملة كمدخل لاستعادة توازن ميزان المدفوعات وذلك من خلال التطرق إلى مفاهيم عامة حول سعر الصرف، سياسة تخفيض قيمة العملة، نظريات إعادة توازن ميزان المدفوعات عن طريق التخفيض، وبالإضافة إلى استعراض معوقات عودة التوازن لميزان المدفوعات.

الفصل الثالث: يخصص الفصل لدراسة تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على مختلف عناصر ميزان المدفوعات، وذلك من خلال التطرق أولا إلى تطور كل من نظام الصرف في الجزائر وعناصر ميزان المدفوعات الجزائري، وبعدها سنتطرق إلى تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على عناصر ميزان المدفوعات الجزائري.

الفصل الأول:

مدخل لميزان المدفوعات وإشكالية توازنه

مقدمة الفصل:

إن العلاقات الاقتصادية التبادلية القائمة بين الدولة وبقية العالم الخارجي، يترتب عليها قيام علاقات دائنية ومديونية (حقوق والتزامات)، ولمعرفة حصيلة هذه العلاقات تقوم الدولة بتسجيل كل العمليات التي ينتج عنها التزام أو حق تجاه الخارج، سواء كانت هذه العمليات خاصة بتبادل السلع أو الخدمات أو تدفقات المداخيل ورؤوس الأموال، وذلك في وثيقة واضحة تعد بصفة دورية يمكن بمجرد الاطلاع عليها معرفة حركة الدولة من حيث المدفوعات التي يتعين عليها دفعها إلى العالم الخارجي، وما على هذا العالم الخارجي أن يدفعه إلى الدولة، وتسمى هذه الوثيقة "ميزان المدفوعات".

حيث حظي ميزان المدفوعات بالكثير من الاهتمام، ليس على مستوى الدولة فقط بل على مستوى الخارج كذلك من رجال أعمال ومستثمرين وكافة المتعاملين الاقتصاديين مع الدولة (بنوك، مؤسسات، أشخاص، حكومات،...)، فسعت مختلف الدول لتحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها وابتعاد عن اختلاله، كما سعى العديد من الاقتصاديين(دافيد هيوم، توسج، كينز،...) لإيجاد آلية لاستعادة التوازن.

وللوقوف على ماهية ميزان المدفوعات وأهميته الاقتصادية، وكذا مفهوم توازنه واختلاله، إضافة إلى آليات استعادة التوازن ميزان المدفوعات، قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: التحليل الاقتصادي لميزان المدفوعات.

المبحث الثالث: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.

المبحث الرابع: آليات استعادة التوازن في ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم الأدوات أو المؤشرات الاقتصادية، حيث تعتمد عليه السلطات السياسية والاقتصادية في تحديد معالم سياستها الاقتصادية المختلفة، كما يعتمد عليه رجال الأعمال، المستثمرين، ومختلف المتعاملين الاقتصاديين مع الدولة، في اتخاذ القرارات، وهو ما يدفعنا إلى معرفة أهم الجوانب القائم عليها المتمثلة في تعريفه، كيفية التقييد فيه، وهيكله.

المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات

عرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات بأنه "بيان إحصائي يلخص المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة".[1]

في حين عرفه غويلنشن"GUILLOCHON" وزملائه على أنه "جدول إحصائي يعرض على شكل محاسبي مجموعة تدفقات الأصول الحقيقية، المالية، والنقدية بين مقيمين الدولة وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة".[2]

أما حسب محمد دويدار فإن المعنى المصطلحي لميزان المدفوعات فيشير إلى "سجل إحصائي للمعاملات الاقتصادية الدولية (سواء استتبعت دفع النقود أم لا) لاقتصاد وطني معين في فترة زمنية فائتة، وهي سنة عادة".[3]

وكنتيجة عامة يمكن القول أنه مهما تعددت التعاريف الخاصة بميزان المدفوعات ولكنها لا تخرج على كونه "سجل إحصائي يعرض على شكل محاسبي كافة المعاملات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في هذه الدولة وغير المقيمين بها خلال فترة زمنية معينة".

ولتوضيح أكثر لمفهوم ميزان المدفوعات، نتطرق إلى المصطلحات التي يشتمل عليها التعريف السابق فيما يلي:

سجل إحصائي: يقوم هذا السجل بتمكين السلطات المعنية من الحصول على بيان دقيق بطبيعة وحجم المعاملات الاقتصادية التي تمت بين دولتهم وباقي الدول التي تتعامل معها.[4]

---

[1] صندوق النقد الدولي، **دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي**، الطبعة السادسة، 2009، ص9.

[2] Bernard Guillochon, Annie Kawecki, et Baptiste Venet, **économie internationale (commerce et macroéconomie),** éditions DUNOD, Paris, France, 7e édition, 2012, p194.

[3] محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 47.

[4] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، **تحرير التجارة الدولية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص 339.

يعرض ميزان المدفوعات على شكل محاسبي: يعد ميزان المدفوعات حسب أصول المحاسبة، إذ تستخدم طريقة محاسبية لتسجيل القيود فيه تعرف باسم طريقة "القيد المزدوج"، وبمقتضى هذه الطريقة تسجل كل عملية تتم مع العالم الخارجي مرتين مرة في الجانب الدائن ومرة في الجانب المدين.[1]

المعاملات الاقتصادية: ينصب اهتمام ميزان المدفوعات على المعاملات الاقتصادية الخارجية فقط، سواء تولد عنها حقوقا للمقيمين لدى غير المقيمين، أو نتج عنها حقوقا لغير المقيمين يتعين على المقيمين أداؤها، وسواء تم اقتضاء قيمة هذه المعاملات عاجلا أو آجلا (أو حتى كان بدون مقابل). أما المعاملات الاقتصادية الداخلية بين المقيمين على إقليم نفس الدولة فلا شأن لميزان المدفوعات بها.[2]

المقيمين: هم مواطنين أو أجانب أشخاص طبيعيين أو اعتباريين، الذين يقطنون عادة أو بصفة دائمة داخل الدولة المعنية[3] (خلال فترة سنة على الأقل) ويعتمد في اعتبار الإقامة صفة الإقامة وليس الجنسية، لكن يستثنى من ذلك المتواجدين داخل إقليم الدولة عرضا كالسياح، أعضاء السلك الدبلوماسي والسفارات، الهيئات الدولية، العمال الأجانب لفترة مؤقتة، البعثات الدراسية الأجنبية، والقوات الأجنبية المرابطة داخل حدود الدولة، كما أن الإقامة العارضة في الخارج لا تنفي صفة المقيم عن ذلك.

مفهوم الدولة: يتسع مفهوم الدولة ليشمل كافة الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين (الشركات والمؤسسات التجارية والمالية والوكالات التجارية) الذين يزاولون نشاطهم داخل إقليم الدولة بما في ذلك مياهها الإقليمية ومجالها الجوي، يضاف إلى ذلك السفن والطائرات التي تحمل علم الدولة وأساطيل الصيد في المياه الدولية التي تدار عن طريق رعاياها، والأصل في ذلك هو خضوع الأفراد والشركات لتوجيهات وقوانين الدولة وتمتعهم بحمايتها عند الضرورة.[4]

الفترة الزمنية التي يغطيها الميزان: يغطي ميزان المدفوعات فترة زمنية معينة هي في المعتاد سنة واحدة، وهنا لا توجد قاعدة محددة لبداية هذه السنة أو نهايتها، بالإضافة إلى ذلك تقوم الجهات المختصة في الكثير من الدول بإعداد تقديرات ربع سنوية أو نصف سنوية، أوكل خمس أو عشر سنوات تستخدم كمؤشرات لتوجيه دقة السياسات الاقتصادية لهذه الدولة.[5]

---

[1] هجير عدنان زكي أمين، **الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات**، إثراء للنشر والتوزيع، العراق، الطبعة الأولى، 2010، ص 200.

[2] محمود يونس محمد وعلى عبد الوهاب نجا، **اقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 197.

[3] Mathilde Lemoine, Philippe Madiès, et Thierry Madiès, **les grandes questions d'économie et finance internationales**, éditions de boeck université, Bruxelles, Belgique, 1re édition, 2007, P45.

[4] العيدي خليفة، **تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها على تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2000**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص 4.

[5] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 1993، ص 336.

المطلب الثاني: كيفية التقييد في ميزان المدفوعات

إن المبدأ المتبع في التسجيل في ميزان المدفوعات هو مبدأ القيد المزدوج* المعروف في المحاسبة، إذ أن كل عملية اقتصادية تسجل مرتين بنفس القيمة، مرة في الجانب الدائن (بإشارة موجبة) وأخرى في الجانب المدين (بإشارة سالبة) ،[2] واحدة تعكس الطبيعة الاقتصادية للمعاملة (استيراد أو تصدير سلع، بيع أو شراء أوراق مالية) وأخرى تعكس كيفية تسوية المعاملة (مالية أو نقدية).

ولتقييد المعاملات محاسبيا في ميزان المدفوعات هناك طريقتين يمكن إتباعهما:

- الطريقة الأولى تعتمد على اتجاه التدفقات بين المقيمين وغير المقيمين:

التدفقات من المقيم إلى غير المقيم تسجل في الجانب الدائن، في حين التدفقات من غير المقيم إلى المقيم تسجل في الجانب المدين، مهما كانت هذه التدفقات حقيقية، مالية، أو نقدية.

فالقيمة التي تسجل في الجانب الدائن تعكس انخفاض في ممتلكات المقيمين سواء كانت أصول حقيقية، مالية، أو نقدية (إنقاص مديونية المقيمين أو زيادة دائنيتهم). أما القيمة التي تسجل في الجانب المدين فهي تعكس زيادة في ممتلكات المقيمين سواء كانت أصول حقيقية، مالية، أو نقدية (زيادة مديونية المقيمين أو إنقاص دائنيتهم).[3]

- الطريقة الثانية تعتمد على التمييز بين أصل العملية (الطبيعة الاقتصادية للعملية) وما يتبعها مقبوضات(متحصلات) أو مدفوعات:

فكل عملية تؤدي إلى دخول مقبوضات (متحصلات) تسجل في الجانب الدائن، وبتطبيق مبدأ القيد المزدوج فإن هذه المقبوضات - والتي تعتبر المقابل للعملية المعنية- تسجل في الجانب المدين. وعلى العكس كل عملية تؤدي إلى خروج مدفوعات تسجل في جانب المدين، بينما قيمة المدفوعات الناتجة عنها تسجل في الجانب الدائن.

المصادر الإحصائية المستعملة لوضع ميزان المدفوعات:

حتى يكون ميزان المدفوعات سجل إحصائي لكافة المعاملات التي تتم مع الخارج، فإن المسؤولين على وضعه يقومون بجمع المعلومات من مصادر مختلفة ثم تبويبها، ومن أهم هذه المصادر نجد:

---

* التقييد المزدوج وهو الذي يجعل ميزان المدفوعات متوازن دائما من الناحية المحاسبية (وذلك لأن كل عملية تسجل مرتين بنفس القيمة، مرة في الجانب الدائن و أخرى في الجانب المدين وهذا ما يجعل مجموع المبالغ المسجلة في الجانب الدائن مساويا لمجموع المبالغ المسجلة في الجانب المدين).

[2] مسعود مجيطة، **دروس في المالية الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2013، ص 28.

[3] Bernard Guillochon, Annie Kawecki, et Baptiste Venet, Op.cit , P194, 195.

- المصدر البنكي: إن ميزانية القطاع البنكي تدل أصولها على ممتلكات و حقوق بالعملة المحلية والأجنبية اتجاه المقيمين وغير المقيمين، أما خصومها فهي تمثل التزامات بالعملة المحلية والعملات الأجنبية اتجاه المقيمين وغير المقيمين.
- المصالح الجمركية، وشركات التأمين التجارة الخارجية.
- بإضافة إلى مصادر أخرى تتعامل مع الخارج كالسلطات النقدية، الإدارات العمومية، المؤسسات الخدمية، وكل مؤسسة لها مجال عمل مع الخارج وذلك من خلال التصاريح التي تقدمها سواء مر تعاملها مع القطاع البنكي المقيم أو لا.[1]

لكن هذه المصادر قد تختلف من حيث القيم الموجودة في إحصائياتها عن نفس العملية، كتصريح مصلحة الجمارك بدخول سلعة قيمتها (x) في حين القطاع البنكي يصرح بدفع قيمة مقابل هذه السلعة (y)، أو حتى كل المعاملات التي تمر على كل جهاز، فالقطاع البنكي يحصي المعاملات التي تمر على القطاع البنكي فقط، وبالتالي فهي تهمل العمليات التي تتم بدون مقابل، أي التحويلات العينية، بالإضافة إلى العمليات التي يتم دفع فيها مباشر يدا بيد دون اللجوء إلى البنوك، أي التي تتم في السوق الموازي، في حين الجهاز الجمركي يسجل كل السلع التي تمر عبر الحدود بصرف النظر عن الوقت أو طريقة الدفع، كما أن الجهاز البنكي يسجل العمليات التي تم فيها الدفع حقيقة، حتى وإن لم تدخل السلعة الحدود، لأنه في غالب الأحيان يكون فارق زمني بين الدفع والمرور عبر الجمارك، كأن يسبق الدفع الحصول على السلعة أو حالة تقديم الموردين تسهيلات. وهذا ما يستوجب وجود حساب لتصحيح هذه الفوارق، وهو حساب السهو والخطأ، وقد تكون هذه الاختلافات ناتجة عن التقييم على FOB و*CIF[2]، بحيث يسجل جزء من قيمة الواردات والصادرات في حسابات أخرى من ميزان المدفوعات، كحساب النقل والتأمين.[3]

المطلب الثالث: هيكل ميزان المدفوعات

يعرض ميزان المدفوعات على شكل جدول كما هو مبين في جدول رقم (1) الذي يظهر لنا الصورة النمطية لميزان المدفوعات، ومن خلال هذا الأخير يتضح لنا أن هناك تقسيمين لهذا الميزان، تقسيم عمودي وتقسيم أفقي.

---

[1] Peyrard Josette, **gestion financière internationale**, éditions VUIBERT, Paris, France, 1999, p41.

[2] *FOB : Free On Board, CIF : Cost Insurance Freight

FOB وCIF هم من بين 11 incoterms (INTernational COmmercial TERMS) شروط التجارة الخارجية، FOB وتعني قيمة السلعة قبل أن يضاف لها نفقات النقل والتأمين، أما CIF فتعني قيمة السلعة مضاف لها نفقات النقل والتأمين والشحن (هذا وفق لمراجعة 2010). ولمزيد من اطلاع أنظر: Incoterms 2010, publication la chambre de commerce international CCI, révision en 2010

[3] حنان لعروقي، سياسة سعر الصرف التوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة،2005، ص 25.

أولا: التقسيم العمودي لميزان المدفوعات

وهو التقسيم الذي يعتمد على نظرتنا العمودية للجدول، وفي هذا الخصوص ينقسم ميزان المدفوعات إلى عمودين يدل أحداهما (وهو الواقع في الجانب الأيمن) على الجانب الدائن crédit، في حين يدل الجانب الأخر (الجانب الأيسر) على الجانب المدين débit.

1. الجانب الدائن:

يضم الجانب الدائن كافة المعاملات التي تجلب متحصلات (مقبوضات) للدولة محل الدراسة. ويستوى في هذا الخصوص مجموعة المعاملات التي تؤدي إلى زيادة دائنية الدولة أو إنقاص مديونيتها.

2. الجانب المدين:

الجانب المدين هو جانب المدفوعات أو جانب الخصوم، ويضم هذا الجانب كافة المعاملات التي تلزم الدولة بالقيام بمدفوعات إلى العالم الخارجي. ويستوى أيضا في هذه الحالة المعاملات التي تؤدي إلى زيادة مديونية الدولة أو إنقاص دائنيتها. [1]

ثانيا: التقسيم الأفقي لميزان المدفوعات

وهو التقسيم الذي يعتمد على نظرتنا الأفقية للحسابات التي يتكون منها الميزان، وفي هذا الخصوص يمكن تقسيم العمليات التي يتضمنها ميزان المدفوعات إلى ثلاثة أقسام رئيسية: حساب العمليات الجارية، والحساب الرأسمالي، والحساب المالي، بالإضافة إلى حساب السهو والخطأ.

1. حساب العمليات الجارية:

حساب العمليات الجارية أو الحساب الجاري يمثل القسم العلوي لميزان المدفوعات،[2] ويشمل هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي يكون من شأنها التأثير على حجم الدخل الوطني بصورة مباشرة سواء بزيادته أو نقصانه ولذلك يطلق عليه أحيانا اسم حساب الدخل.[3] ويضم هذا الحساب أربع أصناف من المبادلات: السلع، الخدمات، الدخل، والتحويلات.

---

[1] سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 339، 340.

[2] Mathilde Lemoine, Philippe Madiès, et Thierry Madiès , Op.cit, P 45.

[3] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 66.

السلع: ويشمل بند السلع على الصادرات والواردات السلعية، أي العمليات التجارية الخارجية بمعناها الدقيقة، وتسمى هذه العمليات بالعمليات التجارية المنظورة.[1]

الخدمات: ويشمل هذا البند على الصادرات والواردات لإحدى عشرة صنف من الخدمات ابتداء من النقل وصولا إلى الخدمات الشخصية والثقافية والترويجية.[2]

الدخل: ويشمل الدخل المستحق من العوامل الإنتاج ومن الاستثمار.

- الدخل المرتبط بعوامل الإنتاج: ويتمثل في العوائد المحصلة نتيجة مساهمة المقيمين في العملية الإنتاجية بالخارج، كأجور المقيمين الذين يعملون في الخارج.[3]
- دخل الاستثمار: ويشمل العائد المتأتي من مختلف الاستثمارات الخارجية وتسجل هذه الأخيرة حسب طبيعتها (الاستثمارات المباشرة، استثمارات الحافظة، أو استثمارات أخرى).[4]

التحويلات الجارية: تختلف هذه المعاملات عن المبادلات الأخرى إذ إن هذه التحويلات دون مقابل تتم بقيام متعامل معين بتقديم قيمة اقتصادية معينة إلى متعامل آخر ولكن بدون أن يستلم مقابل لها، ومثال هذه التحويلات الهدايا والهبات والتعويضات والمساعدات من لدى الأفراد والحكومات سواء أكانت من الأجانب إلى المقيمين وبالعكس أيضا.[5]

2. الحساب الرأسمالي:

بعكس اسم هذا الحساب، فإنه لا يضم حركات رؤوس الأموال، بل يضم التحويلات الرأسمالية (كالإعفاء من الدين) وعمليات على الأصول غير المالية (الأصول المعنوية) كالتراخيص، حق المؤلف، العلامات التجارية...الخ.[6]

3. **الحساب المالي:** يعرض هذا الحساب كافة حركات رؤوس الأموال التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين، والتي تصنف حسب طبيعة رؤوس الأموال إلى: الاستثمارات المباشرة، استثمارات الحافظة، المشتقات المالية وخيارات اكتتاب، واستثمارات أخرى.

---

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص 191.

[2] Henri Bourguinat, Jérome Teiletche, et Michel Dupuy, **finance internationale**, éditions DALLOZ, Paris, France, 2007, P123.

[3] Paul Krugman, Maurice Obstfeld, et Marc Melitz, **économie internationale**, éditions PEARSON Education, Paris, France, 9e édition, 2012, P341.

[4] Henri Bourguinat, Jérome Teiletche, et Michel Dupuy, Op.cit, P123.

[5] عبد الكريم جابر العيساوي، **التمويل الدولي (مدخل حديث)**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص 238.

[6] Henri Bourguinat, Jérome Teiletche, et Michel Dupuy, Op.cit, P123.

الاستثمارات المباشرة:

الاستثمارات المباشرة تغطي العمليات التي تحدث من طرف المستثمرين لغاية امتلاك، زيادة، أو التخلي عن فائدة دائمة في شركة غير مقيمة (استثمار مباشر من المقيمين في الخارج أو استثمار مباشر من غير المقيمين في الداخل).

يكون الاستثمار مباشرا إذا كان المستثمر يملك على الأقل نسبة 10% من رأسمال الشركة المستثمرة، في حالة ما هذا الشرط محقق فإن كل حركات الأموال بين الشركة الأم وفروعها وكذلك الأرباح التي تم إعادة توظيفها مباشرة تسجل كاستثمارات مباشرة.

استثمارات الحافظة:

تشمل عمليات على الأوراق المالية (بيع وشراء) التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين (أسهم بنسبة أقل من 10%، سندات، وأوراق المالية المتداولة في السوق النقدية).

المشتقات المالية وخيارات اكتتاب

استثمارات أخرى:

يشمل هذا البند على القروض التجارية (القروض المرتبطة بتمويل صادرات وواردات من السلع) والقروض والودائع لمختلف قطاعات.[1]

الاحتياطات:

يعرض هذا البند التغيرات في احتياطات البنك المركزي (العملة الصعبة، الذهب، وضعية احتياطات في صندوق النقد الدولي، حقوق السحب الخاصة DTS).

حساب السهو والخطأ:

لقد سبق وأوضحنا أن التقييد في ميزان المدفوعات يتم وفقا لقاعدة القيد المزدوج، التي تقتضي تسجيل كل عملية مرتين بنفس القيمة مرة في الجانب الدائن وأخرى في جانب المدين، وهكذا يكون إجمالي العناصر الدائنة يساوي إجمالي العناصر المدينة، أي ميزان المدفوعات متوازن محاسبيا. إلا أن هذا التوازن قد لا يتحقق في الواقع العملي، وذلك راجع لصعوبة الحصول على معلومات دقيقة ومكتملة عن كل العناصر التي يتم تسجيلها في الميزان دائنة أو مدينة، لأن هذه الأخيرة يتم إحصائها أو جمعها من

[1] Henri Bourguinat, Jérome Teiletche, et Michel Dupuy, Op.cit, P123.

مصادر متعددة ومختلفة، ولتدارك الفارق بين الدائن والمدين وتحقيق التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات تم إضافة حساب في نهاية ميزان المدفوعات، يسمى بحساب السهو والخطأ، وهو يساوي الفرق بين القيمة الكلية للجانب الدائن والقيمة الكلية للجانب المدين، ويظهر هذا الحساب في الجانب ذو أصغر قيمة في ميزان المدفوعات.

جدول رقم(1): هيكل ميزان المدفوعات

الحساب	قيود دائنة	قيود مدينة
الحساب الجاري		
السلع		
الخدمات		
الدخل		
التحويلات الجارية		
رصيد الحساب الجاري		
الحساب الرأسمالي		
رصيد الحساب الرأسمالي		
الحساب المالي		
الاستثمارات المباشرة		
استثمارات الحافظة		
المشتقات المالية وخيارات اكتتاب الموظفين		
استثمارات أخرى		
الاحتياطات		
رصيد الحساب المالي		
رصيد الحسابات الجارية والرأسمالية والمالية		
حساب السهو والخطأ		

المصدر: Henri Bourguinat, Jérome Teiletche, et Michel Dupuy, **finance internationale**, éditions DALLOZ, Paris, France, 2007, P121-122 بتصرف.

المبحث الثاني: التحليل الاقتصادي لميزان المدفوعات

من أجل إدراك الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات، ينبغي تحليل كل الجوانب التي يقوم عليها، بمعرفة أهم الأرصدة الموجودة فيه ومدلولها الاقتصادي، وكذلك انطلاقا من دراسة علاقته بالوضعية الاقتصادية والمالية للدولة، وبالإضافة للمؤشرات الاقتصادية المعبرة عن الوضعية الاقتصادية للدولة والتي يمكن استخراجها منه.

المطلب الأول: المدلول الاقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات

لميزان المدفوعات عدة أرصدة جزئية، ولكل منها دلالة اقتصادية تتمثل فيما يلي:

أولا: الرصيد التجاري

هو يساوي الفرق بين الصادرات والواردات من السلع،[1] لهذا يطلق عليه كذلك اسم الرصيد السلعي، ويسمح هذا الأخير بحساب نسبة التغطية التي تستخدمها الدولة لمعرفة نسبة وارداتها من السلع مغطاة بصادراتها من السلع، وتحسب كما يلي:[2]

$$\text{نسبة التغطية} = \frac{\text{الصادرات من السلع}}{\text{الواردات من السلع}} \times 100$$

وتعبر قيمة هذه النسبة عن وضعية ميزان التجاري، فإذا كانت تساوي 100% فهذا يعني أن صادرات الدولة تغطي وارداتها وميزانها التجاري متوازن ، أما إذا كانت هذه النسبة أقل من 100% فهذا يعني أن صادرات الدولة لا تغطي وارداتها وميزانها التجاري في حالة عجز ، وأما إذا كانت أكبر من 100% فهذا يعني أن صادرات الدولة تغطي وارداتها بكامل وميزانها التجاري في حالة فائض.

ثانيا: رصيد السلع والخدمات

هو الفرق بين صادرات الدولة وارداتها من السلع والخدمات، ويعتبر مؤشر هام لدورة الاقتصادية والمبادلات التجارية الخارجية، يستخدم كمؤشر لمعرفة القدرة التنافسية للاقتصاد الدولة، ومن خلال عناصره يمكن قياس درجة انفتاح اقتصاد الدولة على العالم الخارجي. حيث:

[1] David K, Eiteman, Arthur I, Stonehill, Michael H, Moffet, **gestion et finance internationales**, éditions PEARSON EDUCATION, France, 10e édition, 2004, P60.

[2] Brahim Guendouzi, **relation économiques internationales**, édition el maarifa, Alger, Algérie, 2008, P14.

درجة الانفتاح الاقتصادي= $\left(\frac{\text{الصادرات من السلع والخدمات+الواردات من السلع والخدمات}}{2}\right)$÷الناتج الوطني الخام×100

ثالثا: رصيد العمليات الجارية

هو الفرق بين القيود الدائنة والمدينة للعمليات الجارية (السلع، الخدمات، الدخل، التحويلات الجارية)،[1] يعتبر هو أساس التحليلات لوضعية ميزان المدفوعات، إذ عادة يكون هو المستهدف - خلافا للأصول(لأنه رصيد جزئي) - عندما يتحدث في وسائل الإعلام عن عجز أو فائض في ميزان المدفوعات.[2]

رابعا: رصيد العمليات الجارية والحساب الرأسمالي

يحسب هذا الرصيد بجمع رصيد العمليات الجارية ورصيد الحساب الرأسمالي، وهو يمثل القدرة أو الحاجة للتمويل للدولة، والتي تكون مغطاة من طرف الحساب المالي. هذا الرصيد يوافق في المحاسبة الوطنية أرصدة قدرات التمويل المتراكمة لمختلف القطاعات المؤسساتية.[3]

خامسا: رصيد الواجب تمويله

يمثل رصيد مجموعة العمليات الاقتصادية الحقيقية، أي يجمع رصيد العمليات الجارية ورصيد الحساب الرأسمالي ورصيد الاستثمارات المباشرة.[4] ويقصد بالعمليات الاقتصادية الحقيقية العمليات أكثر استمرارية (دائمة) وأكثر ثبات التي لا تتأثر بالعوامل المالية مباشرة. يسمح هذا الرصيد بقياس درجة توغل الدولة في الاقتصاد الدولي.[5]

سادسا: رصيد الميزان الكلي

هذا الرصيد يجمع رصيد العمليات الجارية ورصيد الحساب الرأسمالي ورصيد التدفقات المالية مع الخارج طويلة الأجل وقصيرة الأجل باستثناء التدفقات التابعة للقطاع البنكي والبنك المركزي. يعبر هذا الحساب عن خلق النقود الناتجة من الخارج، معناه خلق النقود الناتجة عن تأثر السيولة المالية بمجوعة المعاملات مع الخارج طويلة الأجل وقصيرة الأجل للأعوان المقيمين غير الماليين.

[1] Bernard Guillochon, Annie Kawecki, et Baptiste Venet, Op.cit, P202
[2] Henri Bourguinat, Jérome Teiletche, et Michel Dupuy, Op.cit, P124.
[3] Jean-Louis Mucchielli et Thierry Mayer, **économie internationale**, éditions DALLOZ, Paris, France, 2005, P55.
[4] Jean-Louis Mucchielli et Thierry Mayer , Op.cit, P55.
[5] Henri Bourguinat, Jérome Teiletche, et Michel Dupuy, Op.cit, P125.

تكملة رصيد الميزان الكلي تعبر عن التدفقات المالية مع الخارج التابعة للقطاع البنكي والبنك المركزي، تسمى هذه التكملة بالتغير في الوضعية المالية الخارجية أو التمويل المالي لميزان المدفوعات. التطور في هذا الرصيد يعكس التغيرات التي تحدث في الممتلكات المالية لدولة المعنية بالنسبة لباقي العالم.

جدول رقم (2): الأرصدة الرئيسية لميزان المدفوعات

المعاملات	الأرصدة					
السلع	الرصيد التجاري	رصيد السلع والخدمات	رصيد الحساب الجاري	رصيد الحساب الجاري والحساب الرأسمالي	رصيد الواجب تمويله	رصيد الميزان الكلي
الخدمات						
الدخل						
التحويلات الجارية						
الحساب الرأسمالي						
الاستثمارات المباشرة						
استثمارات الحافظة						
المشتقات المالية						
استثمارات أخرى						
التدفقات المالية طويلة الأجل وقصيرة الأجل التابعة للقطاع البنكي والبنك المركزي (استثمارات الحافظة، المشتقات المالية، استثمارات أخرى، الاحتياطات)						التغير في الوضعية المالية الخارجية

المصدر: Henri Bourguinat, Jérome Teiletche, et Michel Dupuy, **finance internationale**, éditions DALLOZ, Paris, France, 2007, P126

المطلب الثاني: علاقة ميزان المدفوعات بالوضعية الاقتصادية والمالية

يسمح ميزان المدفوعات وبالتحديد أرصدته الجزئية التي تطرقنا لها سابقا باستخراج معلومات قيمة عن الوضعية الاقتصادية والمالية للدولة، ويتم ذلك عن طريق دراسة العلاقة التي تربطهم ببعض (أرصدة ميزان المدفوعات والوضعية الاقتصادية والمالية)، والتي يتم استخراجها انطلاقا من معادلتي الناتج الوطني الخام (من وجهة نظر الإنفاق، ومن وجهة نظر استخدامات الدخل)، كما يلي:

الناتج الوطني الخام من وجهة نظر الإنفاق:

$$PIB = C + I + G + X - M \quad .....(1)$$

حيث:

- C: الاستهلاك الخاص.
- I: الاستثمار الخاص.
- G: الإنفاق العمومي.
- $(X - M)$: إنفاق العالم الخارجي ((X) الصادرات من السلع والخدمات، (M) الواردات من السلع والخدمات.

الناتج الوطني الخام من وجهة نظر استخدامات الدخل:

$$PIB = C + S + T - U \quad .....(2)$$

حيث:

- S: الادخار الخاص.
- T: الضرائب.
- U: صافي الدخل المستوفى من الخارج (U= رصيد حساب الدخل+ رصيد حساب التحويلات الجارية).

وانطلاقا من المعادلتين (1) و(2) نجد:

$$C + I + G + X - M = C + S + T - U \Rightarrow$$

$$(S-I)+(T-G)=(X-M)+U\ldots\ldots(3)^*$$

حيث:

- $(S-I)$: صافي ادخار الخاص.
- $(T-G)$: رصيد الميزانية العامة.
- $((X-M)+U)$: رصيد العمليات الجارية BOC.

نلاحظ مما سبق أن رصيد العمليات الجارية يساوي مجموع إمكانيات أو احتياجات التمويل للقطاع الخاص و العام.

كما نستطيع إعادة كتابة معادلة (3) بإظهار الادخار الوطني S^N ، حيث يعرف الادخار الوطني(S^N) بأنه مجموع الادخار الخاص (S) والادخار العمومي(T-G) :

$$S^N=S+(T-G)\ldots\ldots\ldots(4)$$

وبتعويض (4) في (3) نجد:

$$S^N-I=BOC$$

ومن هنا فإن رصيد العمليات الجارية يعبر عن الفرق بين الادخار الوطني والاستثمار الخاص. وبما أن ميزان المدفوعات هو بالضرورة متوازن فإن: BOC+SCF=0 (هذا على افتراض أن رصيد الحساب الرأسمالي معدوم، و(SCF) هو رصيد الحساب المالي). ومنه يمكن كتابة شرط التوازن على الشكل التالي:

$$S^N-I=BOC=-SCF$$

ومن هذه المعادلة الأخيرة يتبين بوضوح أن الاختلالات الخارجية هي انعكاس للاختلالات الداخلية، وهنا توجد حالتين:

- إذا كان الادخار الوطني أكبر من الاستثمار الخاص $(S^N>I)$، هذا يعني البلد يعيش في مستوى معيشي أقل من إمكانياته الحقيقية، ويعرض إمكانياته لتمويل العالم الخارجي، إذن هذا

* من خلال المعادلة (3) إذا كان صافي ادخار الخاص ثابت $(\Delta(S-I)=0)$، و كان هناك تدهور في ميزانية العامة($\Delta(T-G)<0$)، فإن ذلك ينتج عنه تدهور مكافئ في رصيد العمليات الجارية ($\Delta BOC<0$ ، $\Delta BOC=\Delta(T-G)$)، وهذا ما يعرف **بالعجز التوأم**.

البلد مصدر صافي لرؤوس الأموال $(SCF < 0)$ ، وفي مقابل فائض في ميزان العمليات الجارية $(BOC > 0)$.

- إذا كان الادخار الوطني أقل من الاستثمار الخاص $(S^N < I)$، هذا يعني البلد يعيش في مستوى معيشي أكبر من إمكانياته الحقيقية، فهو يطرح احتياجاته لتمويل التي يشبعها من العالم الخارجي، إذن هذا البلد مستورد صافي لرؤوس الأموال $(SCF > 0)$ ، وفي المقابل عجز في ميزان العمليات الجارية $(BOC < 0)$.[1]

المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات

بالإضافة إلى كل ما سبق فإنه يمكن استغلال ميزان المدفوعات كذلك للقيام بمجموعة من التحليلات الاقتصادية الأخرى، وذلك باستخراج بعض المؤشرات أهمها ما يلي:

أولا: معدل خدمة الدين

تعبر هذه النسبة عن عبء المديونية الخارجية على الاقتصاد من حيث امتصاصها للعوائد من العملات الأجنبية الناتجة عن التصدير، فإذا كانت هذه النسبة ضعيفة هذا يعني أن الدولة قادرة على تسديد الالتزامات الخارجية والاستيراد ودعم احتياطي الصرف، وتحسب كما يلي:

$$\text{معدل خدمة الدين} = \frac{\text{القسط السنوي المدفوع} + \text{الفوائد}}{\text{اجمالي حصيلة الصادرات السنوية}}$$

وما يعاب على هذا المؤشر هو أنه يربط بين متغيرين من طبيعة مختلفة، فمبلغ خدمة الدين بالنسبة للمستقبل معلوم، في حين أن حجم الصادرات هو قيمة تقديرية، لهذا نقول أن هذا المؤشر أكثر دلالة عن الماضي منه بالنسبة للمستقبل.

ثانيا: نسبة خدمات الدين إلى الناتج الوطني الخام

وهي نسبة بين خدمات الدين والناتج الوطني الخام مقوما بسعر السوق، وتعبر عن نصيب الأجانب من الناتج الوطني الخام، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كانت القدرات الإنتاجية موجهة بصفة أساسية لخدمة الدين الخارجي.[2]

[1] Henri Bourguinat, Jérome Teiletche, et Michel Dupuy, Op.cit, P 131,132.

[2] باصور كمال، **أثر السياسة النقدية على التوازن الخارجي-بالإشارة إلى حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مدية، 2014، ص 58، 59.

ثالثا: نسبة الاحتياط الأجنبي إلى الديون

تعبر هذه النسبة عن مدى قدرة الاقتصاد على مواجهة أعباء المديونية في الأوقات الحرجة، لهذا فارتفاع هذه النسبة يدل على وفرة السيولة الخارجية، ذلك لأن الاحتياط الأجنبي بمثابة هامش الأمان الذي تلجأ إليه السلطات للحفاظ على استقرار سعر الصرف، فهو يستخدم لمواجهة الاختلالات الظرفية لميزان المدفوعات، كما أن الارتفاع المفرط لهذه النسبة يعبر عن تجميد للأموال، وبالتالي تضيع فرص لاستثمار احتياطاتها.

رابعا: نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات

اعتبارا لكون الصادرات هي المصدر الرئيسي لتسديد هذه الديون على المدى الطويل والمتوسط، ولهذا فبقدر ما تكون هذه النسبة مرتفعة بقدر ما يواجه الاقتصاد الوطني خطر التوقف عن تسديد ديونه، ولهذا تحرص الدول على أن لا تتجاوز هذه النسبة 50%.[1]

خامسا: معدل القدرة على التصدير

معدل القدرة على التصدير (TE) هو عبارة عن نسبة الصادرات من السلع (X) إلى الناتج الداخلي الخام (PIB)، حيث:

$$TE = \frac{X}{PIB} \times 100$$

إذا كان هذا المعدل كبيرا فإنه يعكس القدرات الكبيرة لهذه الدولة في الاعتماد على قطاع التصدير.[2]

سادسا: الطاقة الاستيرادية للاقتصاد

ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$Cm = \frac{(X + F) - (D + P)}{B}$$

حيث: Cm: الطاقة الكلية للاستيراد.

X: حصيلة الصادرات.

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006، ص 43، 44.
[2] يوسفي عبد الباقي، **دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية - حالة الجزائر-** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص 30.

F: حجم الأموال الأجنبية المحصلة (قروض وتحويلات)

D: خدمات الدين كمدفوعات.

P: تحويلات نحو الخارج.

B: متوسط سعر الوحدة من الواردات.

ويمكن كتابة العلاقة السابقة على النحو التالي:

$$Cm = \frac{(X - D)}{B} + \frac{(F - P)}{B}$$

حيث:

$\frac{(X-D)}{B}$: تعبر عن الطاقة الاستيرادية الذاتية الناجمة عن الفائض من حصيلة الصادرات.

$\frac{(F-P)}{B}$: تعبر عن الطاقة الاستيرادية المعتمدة على القروض.[1]

سابعا: معدل التبعية

معدل التبعية (TD) هو عبارة عن نسبة الواردات من السلع (M) إلى الناتج الداخلي الخام (PIB)، حيث:

$$TD = \frac{M}{PIB} \times 100$$

فكلما كان هذا المعدل صغيرا كلما دل ذلك على أن الدولة ليس لها تبعية وطيدة للخارج.[2]

ثامنا: معدلات التبادل

يعتبر هذا المؤشر من بين أهم المؤشرات لتحليل التجارة الخارجية لبلد ما، حيث يهدف إلى قياس تطور وضعية اقتصاد بلد ما في علاقاته الاقتصادية مع الخارج، ويتم حسابه بواسطة النسبة التالية:

$$\text{معدل التبادل} = \frac{\text{مؤشر تغير أسعار الصادرات}}{\text{مؤشر تغير أسعار الواردات}}$$

[1] باصور كمال، مرجع سبق ذكره، ص 58، 59.
[2] يوسفي عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص 29، 30.

يعتبر انخفاض قيمة هذه النسبة عن تدهور وضعية هذا البلد في علاقاته الاقتصادية الخارجية، فحين يعتبر ارتفاع هذه النسبة عن تحسن هذه الوضعية.[1]

تاسعا: تحليل البنية الاقتصادية

يمكن تحليل البنية الاقتصادية لبلد ما بالاعتماد على ميزان السلع والخدمات الذي يوضح السلع والخدمات الفائضة عن حاجة الاقتصاد وتلك التي هو بحاجة إليها، كما يمكن أن يوضح هذا الميزان أيضا أهمية الصادرات ضمن الناتج المحلي الخام. ويعبر عن هذا الأخير بالعلاقة التالية:

$$PIB = CF + ABFF + DS + X - M$$

حيث: PIB: الناتج الوطني الخام.

CF: الاستهلاك النهائي.

ABFF: التراكم الخام للأصول الثابتة.

DS: تغير المخزون.

X: الصادرات.

M: الواردات.

تجدر الإشارة إلى أن التحليل الديناميكي لهيكل التجارة الخارجية من شأنه أن يعكس تطور البنية الاقتصادية عبر الزمن، وذلك بالاعتماد على موازين المدفوعات لعدة سنوات. [2]

[1] الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2015، ص 252.
[2] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

المبحث الثالث: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

إن الوضع الطبيعي لميزان المدفوعات هو أن يكون متوازنا دائما، وذلك لكونه عبارة عن وثيقة محاسبية تستند على نظرية القيد المزدوج، إلا أن غالبا ما يتحدث عن اختلاله بحثا عن توازنه، فما المقصود بتوازن ميزان المدفوعات واختلاله؟، وما هي صور وأسباب هذا الاختلال؟، وما هي أثار التي تترتب على ظهوره؟.

المطلب الأول: التوازن في ميزان المدفوعات

أولا: التوازن المحاسبي

هو أن يتعادل المجموع الكلي للجانب المدين مع المجموع الكلي للجانب الدائن، أي أن المجموع الكلي لكافة حسابات ميزان المدفوعات (حساب العمليات الجارية، الحساب الرأسمالي، الحساب المالي، الاحتياطات، والسهو والخطأ) يجب أن يبين تساويا بين الجانبين الدائن والمدين.[1] وتتمثل حتمية تحقق هذا التوازن لميزان المدفوعات كونه عبارة عن وثيقة محاسبية تستند على نظرية القيد المزدوج، ومن هنا يمكن صياغة شرط التوازن المحاسبي الدائم لميزان المدفوعات على الشكل التالي:

رصيد ميزان العمليات الجارية+ رصيد الميزان الرأسمالي+ رصيد الميزان المالي+ رصيد الاحتياطات+ السهو والخطأ= صفر.[2]

ثانيا: التوازن الاقتصادي

إن الوضع الطبيعي لميزان المدفوعات هو أن يكون متوازنا دائما من الناحية المحاسبية، إلا أن الوضع لا يكون كذلك دائما من الناحية الاقتصادية (وهي التي تقصد عادة عند الكلام عن التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات). وتفسير ذلك أن التوازن الاقتصادي لا يغطي جميع بنود الأصول والخصوم كما هو الحال في التوازن المحاسبي، وإنما يتعلق ببنود معينة في هذه الأصول والخصوم ذات الطبيعة الخاصة ومن هذه الزاوية، فإن التوازن بمعنى الاقتصادي قد يتحقق وقد لا يتحقق، ويتحقق التوازن إذا تعادل مفعول القوى بحيث لا يمكن تغييره في أي اتجاه كان.

ومن هنا فإن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات يتعلق بكيفية تحديد عناصر ميزان المدفوعات التي يمكن اتخاذها كمعيار لقياس حالة التوازن الاقتصادي من عدمه. ولذلك يتم تقسيم بنود ميزان المدفوعات أفقيا إلى قسمين هما:

---

[1] أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2007، ص 51،52.

[2] شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص 201، 202.

- معاملات اقتصادية فوق الخط
- معاملات اقتصادية تحت الخط[1]

المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط هي العمليات التلقائية أو المستقلة التي تتم لذاتها بغض النظر عن الوضع الإجمالي لميزان المدفوعات أي دون النظر إلى حالة المديونية أو الدائنية لبقية البنود في الميزان.

أما المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط هي العمليات الموازنة أو التعويضية التي لا تتم لذاتها وإنما تجرى بالنظر إلى حالة ميزان المدفوعات، فهي تتم من أجل تسوية أو موازنة ما سبق القيام به من عمليات تلقائية أو مستقلة.

وينبغي عند الحكم على ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل من الناحية الاقتصادية، تركيز النظر على العمليات التلقائية أو المستقلة دون غيرها. بحيث أنه عندما تتعادل قيمة جانب الدائن في هذه العمليات مع قيمة جانب المدين، فإن ذلك يعني حدوث التوازن بمعنى الاقتصادي،[2] وفي هذه الحالة يتحقق التوازن دون الحاجة إلى اللجوء إلى عمليات الموازنة، وبالتالي يكون رصيد هذه الأخيرة منعدما (هذه الحالة نادرة الحدوث وغالبا ما تكون مستحيلة[3]). أما في حين عدم تعادل هذين الجانبين، فإن ذلك يعني اختلال الميزان، وفي هذه الحالة يتم اللجوء إلى عمليات الموازنة من أجل تسويته، وهنا يكون رصيد هذه العمليات نفس رصيد العمليات التلقائية لكن بإشارة معاكسة.

المطلب الثاني: صور الاختلال في ميزان المدفوعات وأسبابه

أولا: صور الاختلال في ميزان المدفوعات

الاختلال في ميزان المدفوعات هو الخروج عن التوازن الذي يتحقق في حالة واحدة فقط حينما يتساوى مجموع العناصر المدينة مع مجموع العناصر الدائنة في العمليات المستقلة، وخلاف ذلك يعتبر صورة من صور الاختلال سواء كان عجز أو فائض. ويحدث العجز عند زيادة الجانب المدين عن الجانب الدائن في العمليات المستقلة، أما الفائض فهو العكس، أي زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين في العمليات المستقلة.[4]

---

[1] شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص 202.

[2] صفوت عبد السلام عوض الله، **سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص7،8.

[3] عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص256.

[4] سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 76.

إذ يكمن التمييز بين نوعين رئيسين فيما يخص الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، هما الاختلال المؤقت والاختلال الهيكلي(الدائم).

1- الاختلال المؤقت:

حينما يرتبط الاختلال الذي في ميزان المدفوعات ببعض التغيرات الاقتصادية قصيرة الأجل، أي تلك التي تحدث خلال سنة ما وقد لا تتكرر في السنة أو السنوات التالية، يقال أن الاختلال مؤقت.

ومثل هذا النوع من الاختلال المؤقت أو الطارئ لا يثير مشكلات كبيرة ويمكن اعتباره عاديا وذلك لأنه لا يكون مرتبطا بالبنية الاقتصادية للبلد أو بالهيكل الاقتصادي فيه، وإنما يرجع لأسباب طارئة وإذن فهو غير مهيأ للاستمرار، ولابد أن يختفي في المستقبل القريب ويزول بزوال الأسباب التي أدت إليه، ومن ثم فهو لا يدعوا إلى اتخاذ إجراءات خاصة لمكافحته.[1]

2- الاختلال الدائم(الهيكلي):

هو ذلك الاختلال الذي يستمر لفترة طويلة من السنوات بسبب يعود إلى مجرى الحياة الاقتصادية في البلد أو بسبب بعض الظروف الاقتصادية غير الملائمة التي تسيطر على النشاط الاقتصادي بصفة مستمرة، فانه يقال إن لدى البلد اختلال دائم أو اختلال هيكلي أو أساسي حيث يكون له بعض الجذور الأساسية في النشاط الاقتصادي للبلد، كما يستدعي معالجته إتباع طرق وإجراءات هامة تتعلق بإحداث تغيرات في البنية الاقتصادية للبلد وهو يستغرق عادة وقتا طويلا لمكافحته.

على الرغم من تنوع وتعدد أسباب الاختلال الهيكلي إلا أنها ترجع جميعها إلى البنية الاقتصادية للبلد، كما قد ترجع إلى حدوث تغيرات في هيكل العلاقات الاقتصادية بين الدول وفي اتجاهاتها.[2]

ثانيا: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات

توجد أسباب عديدة تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ولعل أهمها ما يلي:

- **التقييم الخاطئ لسعر الصرف العملة المحلية:**

توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة للبلد، فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي سيؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات.

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص10، 11.
[2] صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص13، 14.

أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي- أيضا- إلى حدوث اختلال في الميزان، لذلك هذه الاختلالات غالبا ما ينتج عنها ضغوط تضخمية والتي تساهم في استمرارية الاختلال في الميزان.[1]

- **أسباب هيكلية:**

وهي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات) إضافة إلى قدرتها الإنتاجية وبأساليب فنية متقدمة، وهذا ينطبق تماما على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية أو بترولية) حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المجسدة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية كتغير أذواق المستهلكين وانصرافهم عن هذه السلع، أو عند حدوث تقدم فني في الخارج يؤدي إلى خفض أسعار السلع المماثلة لصادرات هذه الدول في الخارج.[2]

- **أسباب دورية:**

وهي الأسباب التي تأتي نتيجة حدوث التقلبات الدورية في اقتصاديات الدولة المتقدمة وتسمى بالدورات التجارية مثل حالة التضخم أو الركود التي تحصل،[3] ففي فترات الركود(الانكماش) ينخفض الإنتاج والدخول والأسعار وتزداد معدلات البطالة، فتنكمش الواردات مما قد يؤدي إلى حدوث فائض في ميزان المدفوعات، وفي فترات التضخم يزيد الإنتاج وترتفع الأسعار والأجور والدخول فتقل قدرة البلد على التصدير وتزيد وارداته مما قد يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات.

- **الظروف الطارئة:**

قد تحصل أسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها وقد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات الدولة كما في حالة الكوارث الطبيعية واندلاع الحروب والتغير المفاجئ في أذواق المستهلكين محليا ودوليا فهذه الحالات ستؤثر على صادرات الدولة بالانخفاض في حصيلة هذه الصادرات المقدرة بالنقد الأجنبي خصوصا قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى خارج الدولة مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

---

[1] السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي – النظرية والسياسات**، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 139.

[2] علي سعد محمد داود، **الإدارة المالية الدولية**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2011، ص 164.

[3] دريد كامل آل شبيب، **المالية الدولية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 84.

- **أسباب أخرى:**

من الأسباب الأخرى التي قد ينشأ عنها اختلال في ميزان المدفوعات كانخفاض الإنتاجية في الدول النامية نتيجة قلة أدوات الإنتاج لذلك تقدم هذه الدول على برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يزداد فيها استيرادها من الآلات والتجهيزات الفنية ومستلزمات الإنتاج وغيرها من سلع التنمية لفترة طويلة وتهدف هذه البلدان من هذا إلى رفع مستوى الاستثمار الذي غالبا ما يتجاوز طاقتها من الادخار الاختياري، ويترتب عن هذا التفاوت بين مستوى الاستثمار ومستوى الادخار اتجاه نحو التضخم، وهو اتجاه مزمن إذ أنه سنة بعد سنة ونتيجة لهذا التضخم ونظرا لزيادة واردات هذه الدول المتطورة فإنها تعاني عجزا دائما أو مزمنا في ميزان مدفوعاتها وتمول هذه الواردات بقروض طويلة الأجل معقودة مقدما.[1]

المطلب الثالث: أثار اختلال ميزان المدفوعات

تختلف الآثار التي تترتب على ظاهرة الخلل في ميزان المدفوعات في حالة العجز عنها في حالة الفائض، وفي الأجل القصير عنها في ظروف الأجل الطويل.

أولا: في حالة العجز

إن ظهور العجز في ميزان المدفوعات يلزم البلد القيام بعمليات الموازنة، لكي يعيد الميزان إلى وضعية التوازن. ويتم ذلك عن طريق تحركات الذهب النقدي إلى الخارج، أو بنقص ما لدى البلد صاحب العجز من أرصدة أجنبية أو بزيادة التزاماته تجاه البلدان الأجنبية في شكل زيادة أرصدة هذه البلدان لدى البنوك الوطنية،[2] وهذا يعني أن العجز يؤدي إلى تدهور مركز الاحتياطات الدولية لدى البلد. ومن هنا تتضح خطورة العجز المستمر إذ أنه يعني تدهور مستمر في احتياطات البلد الدولية، ومن المنتظر أن يصل البلد صاحب العجز المستمر إلى وضع لا يستطيع بعده أن يقلل من احتياطاته الدولية وتكون التزاماته تجاه الأجانب قد بلغت حد أقصى لا يمكن زيادته.[3]

وفي مثل هذه الظروف يضطر البلد إلى إتباع إجراءات استثنائية لتقييد وارداته من الخارج بشكل صارم وربما اضطر أيضا إلى تنفيذ بعض الإجراءات الاقتصادية التي تملى عليه من قبل الدولة الدائنة أو مؤسسات التمويل الدولية لسداد ما عليه التزامات نحوها. وغالبا ما نجد أن البلدان التي تعاني من عجز

---

[1] علي سعد محمد داود، مرجع سبق ذكره، ص 165.

[2] عادل أحمد حشيش وآخرون، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 143.

[3] السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الدولية – بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة رؤية للطباعة وللنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2011، ص 240، 241.

دائم في موازين مدفوعاتها تلجأ مضطرة إلى اتخاذ بعض السياسات التجارية الحمائية الشديدة قبل أن تصل إلى مثل هذا الوضع الحرج ومن ثم قبل أن تصبح على حافة الإفلاس.[1]

ثانيا: في حالة الفائض

يؤدي الفائض إلى تحسن مركز الاحتياطات الدولية لدى البلد ولكن استمرار الفائض في ميزان المدفوعات لفترة طويلة من الزمن ليس بالظاهرة الصحية، وذلك لأن استمرار الفائض يعني استمرار دخول الذهب النقدي أو العملات الأجنبية، استمرار زيادة الأرصدة الأجنبية، و استمرار زيادة التزامات البلاد الأجنبية، وبعد الوصول إلى المستوى المرغوب فيه للاحتياطات الدولية يعني استمرار تراكم الاحتياطات الدولية فوق المستوى المرغوب فيه الذي يثير العديد من المشاكل منها[2]:

- تجميد جزء من الدخل الوطني في شكل احتياطات دولية معنى ذلك عدم تمتع البلد بكل ثرواته وأن يعيش في مستوى معيشي أقل من إمكانياته الحقيقية.
- تقل قدرة البلدان الأجنبية على التعامل مع البلد الذي حقق فاضا مستمرا، وبالتالي تلجأ إلى تقييد معاملاتها معه وهنا يجد البلد صاحب الفائض نفسه محاطا بأزمة دولية قد تذهب بتوازنه الداخلي والخارجي معا إذا ما تركت بلا علاج، ولهذا يضطر إلى منح مساعدات وقروض إلى هذه البلدان، أو قد يضطر البلد لرفع قيمة عملته الوطنية حتى ترتفع أسعار صادراته وتنخفض أسعار وارداته مما يجعل ميزان المدفوعات يميل نحو تقليص الفائض.[3]

ويتضح مما سبق أن الاختلال الدائم في ميزان المدفوعات سواء كان ايجابيا (أي في شكل فائض)، أو سلبيا (في شكل عجز) يمثل خطرا على النشاط الاقتصادي للبلد لا يمكن التهاون فيه ومن ثم فهو يستوجب المعالجة الحاسمة قبل أن يتفاقم أمره.

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 18، 19.
[2] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 241.
[3] عبد الرحمان أحمد يسرى، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 221.

المبحث الرابع: آليات استعادة التوازن في ميزان المدفوعات

إن لاستمرار الاختلال في ميزان المدفوعات أثار سلبية عظيمة سواء كان ذلك اختلال ايجابيا (أي في شكل فائض) أو سلبيا (في شكل عجز)، فهو يمثل خطرا على النشاط الاقتصادي للبلد لا يمكن التهاون فيه، ولهذا سعى العديد من الاقتصاديين (دافيد هيوم، كينز،...) عبر عصور لإيجاد آلية لإعادة التوازن لميزان المدفوعات، ومن أهم ما توصلوا إليه النظرية الكلاسيكية، النظرية الكينزية، وآلية التدفقات المالية.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية (آلية استعادة التوازن عن طريق حركة الأسعار)

وتتلخص النظرية الكلاسيكية (التقليدية) أن توازن ميزان المدفوعات لدولة ما يتم نتيجة لتغيرات الأسعار في الداخل والخارج، الأمر الذي يؤثر على حجم التصدير والاستيراد. فكل اختلال يخلق الظروف الكفيلة بعلاجه والقضاء عليه من قوى السوق نفسها ودون حاجة إلى تدخل مباشر من السلطات العامة.

ويميز الاقتصاديون التقليديون والتقليديون الجدد بين التوازن المحقق في ظل ثبات الصرف، حيث تلعب أسعار السلع والخدمات وكذلك أسعار الفائدة في الدولة وفي الخارج دورها في إعادة التوازن، وبين هذا التوازن في ظل حرية الصرف حيث تقوم أسعار الصرف بهذا الدور.

أولا: آلية استعادة التوازن عن طريق أسعار الداخلية

يرجع تفسير تعديل الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق حركة أسعار الداخلية إلى الاقتصادي الانكليزي دافيد هيوم (1711-1776)، الذي يرى أن عودة التوازن لميزان المدفوعات يتم آليا عن طريق دور الذي تلعبه التعديلات في مستويات الأسعار الداخلية.

وبالرغم من أن هيوم وضح رؤيته في تلك الفترة ابان سيادة نظام قاعدة الذهب وسريان شروطها المعروفة إلا أن الفكرة الأساسية التي تقوم عليها هذه الآلية وهي الربط بين المعروض النقدي وحركة الأسعار الداخلية تبقى صحيحة أيا كان النظام النقدي المتبع.

وتستند هذه الآلية على الفروض التالية التي تتناسب مع سياقها التاريخي في الفكر الاقتصادي:

- أن يكون الاقتصاد في حالة الاستخدام الكامل أو قريبا منها.

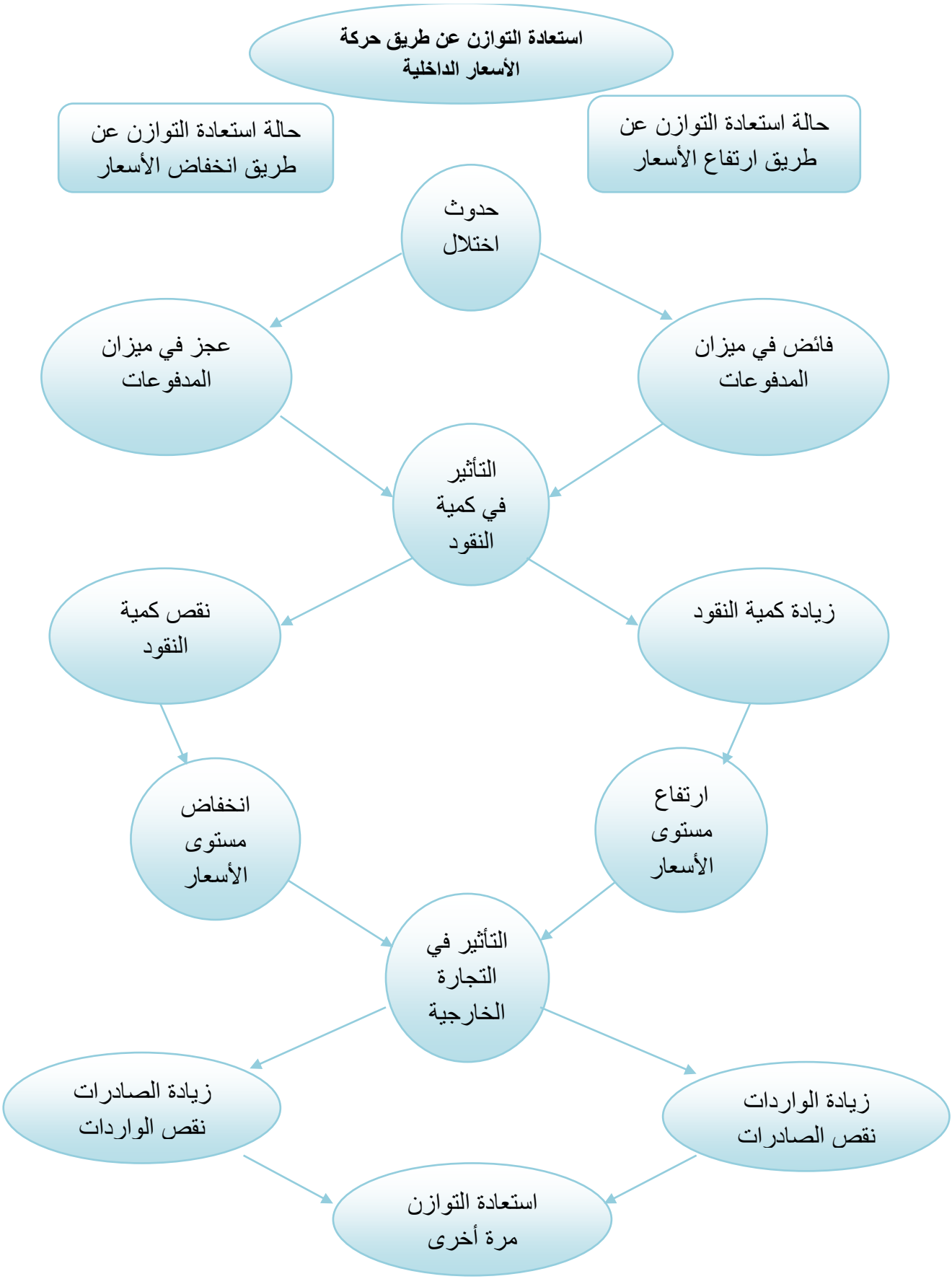
- سيادة النظرية الكمية للنقود حيث أن تغير المعروض النقدي ينعكس على المستوى العام للأسعار (M .V=P.T)*.
- ثبات أسعار الصرف.
- مرونة حركة الأسعار الداخلية.
- مرونة الطلب العالمي على الصادرات.

نلاحظ أن الفروض أعلاه تتناسب مع نظام قاعدة الذهب الذي ساد ابان ازدهار الفكر الكلاسيكي حيث أسعار العملات ثابتة إزاء بعضها لأن كل عملة لها قيمة محددة بالذهب (قيمة تعادل) وعلى أساس هذا التعادل، تتحد قيمة العملات إزاء بعضها.

ويمكن توضيح كيفية تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات حسب آلية الأسعار الداخلية، وفقا للشكل التالي:

* تستند النظرية الكمية للنقود على معادلة التبادل لفيشر: M .V=P.T حيث: M: كمية النقود(المعروض النقدي)، V: سرعة دوران النقود، P: مستوى العام للأسعار، T: حجم المعاملات، وهذه النظرية تقوم على افتراض ثبات كل من سرعة دوران النقود(V) وحجم المعاملات(T)، وأن مستوى العام للأسعار(P) متغير تابع لمتغير مستقل هو كمية النقود (M)، ومنه كلما تغيرت كمية النقود تغير المستوى العام للأسعار بنفس الاتجاه. لمزيد من الاطلاع أنظر: بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 13،14.

الشكل رقم (1): آلية استعادة التوازن عن طريق حركة الأسعار الداخلية



المصدر: نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، **مقدمة في المالية الدولية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 52.

ومن خلال الشكل السابق، يتبن أن آلية إعادة التوازن في ميزان المدفوعات تتم وفقا للنقاط التالية بالتتابع (بدءا من حالتي عجز أو فائض في ميزان المدفوعات):

حالة العجز:

1. العجز يؤدي إلى خروج العملات الأجنبية والذهب وهي جزء من المعروض النقدي.
2. انخفاض كمية المعروض النقدي يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار بسبب سريان النظرية الكمية للنقود MV=PT.
3. تنخفض الأسعار الداخلية بسبب مرونة حركة الأسعار والأجور.
4. تصبح الصادرات رخيصة نسبيا بنظر للمستورد الأجنبي فيزداد حجمها.
5. تصبح الواردات غالية نسبيا بنظر للمستورد المحلي فينخفض حجمها.
6. النتيجة يصحح العجز كليا أو جزئيا* .

حالة الفائض:

1. الفائض يؤدي إلى دخول العملات الأجنبية والذهب وهي جزء من المعروض النقدي.
2. زيادة كمية المعروض النقدي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بسبب سريان النظرية الكمية للنقود MV=PT.
3. ترتفع الأسعار الداخلية بسبب مرونة حركة الأسعار والأجور.
4. تصبح الصادرات غالية نسبيا بنظر للمستورد الأجنبي فينخفض حجمها.
5. تصبح الواردات رخيصة نسبيا بنظر للمستورد المحلي فيزداد حجمها.
6. النتيجة يصحح الفائض كليا أو جزئيا.[2]

غير أن التغيرات التي تحدث في المعروض النقدي(نتيجة اختلال ميزان المدفوعات) تؤدي إلى تغيرات في أسعار الفائدة، وهذه بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات ولكن ليس مثلما يؤثر مستوى أسعار على إعادة التوازن في الميزان.

ففي حالة الفائض وزيادة المعروض النقدي(كمية النقود المتداولة) نظرا لارتفاع السيولة النقدية تنخفض سعر الفائدة المحلية مقارنة بسعر الفائدة الأجنبية، وبالتالي تدفق رؤوس الأموال إلى خارج البلد وبالتالي التخلص من الفائض المتاح وإعادة التوازن للميزان ثانية.

*في حالة تصحيح اختلال جزئيا، تستمر العملية حتى يعود التوازن لميزان المدفوعات.

[2] هجير عدنان زكي أمين، مرجع سبق ذكره، ص 266، 227، 228.

وفي حالة العجز وانخفاض الرصيد النقدي ومن ثم ارتفاع سعر الفائدة المحلية مقارنة بسعر الفائدة الأجنبي ومن ثم تشجيع دخول وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل ومن ثم إعادة التوازن للميزان.[1]

ثانيا: آلية استعادة التوازن عن طريق سعر الصرف

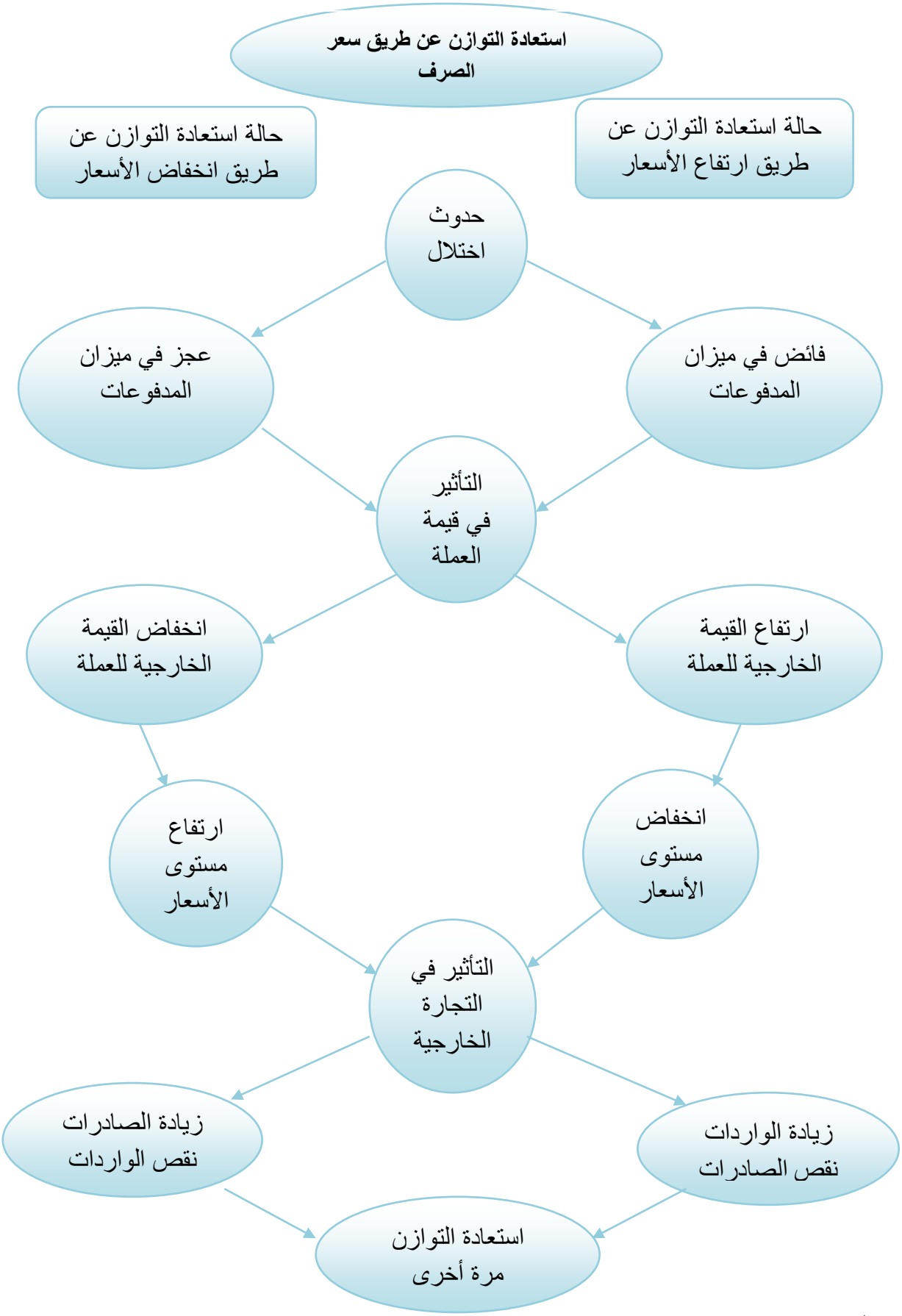
ظهرت هذه الآلية بعد زوال نظام الذهب (سيادة نظام العملات الورقية خلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين)، واتخاذ نظام سعر الصرف الحر (المرن).[2]

في ظل نظام أسعار الصرف المرنة تتحدد القيمة الخارجية للعملة من خلال قوى العرض والطلب عليها في سوق الصرف الأجنبي والتي تعبر عن سعر الصرف التوازني اللازم لتعديل لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات وتحقيق التوازن فيه.

ويمكن توضيح آلية تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات في ظل نظام مرن لسعر الصرف (عن طريق تغير في سعر الصرف) من خلال شكل التالي:

[1] السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 142.
[2] أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 57.

الشكل رقم (2): آلية استعادة التوازن عن طريق سعر الصرف



المصدر: نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، **مقدمة في المالية الدولية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 55.

من خلال الشكل، يتضح أن حدوث عجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى انخفاض آلي في القيمة الخارجية للعملة المحلية (ارتفاع أسعار الصرف الأجنبية المقومة بالعملة المحلية) بسبب زيادة الطلب المحلي على العملات الأجنبية مقارنة بعرضها في أسواق الصرف، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية في الداخل، وانخفاض أسعار السلع الوطنية في الخارج. وبالتالي انخفاض الطلب المحلي على السلع الأجنبية (انخفاض الواردات)، وزيادة الطلب الأجنبي على السلع الوطنية (ارتفاع الصادرات)، مما ينجز عنه انخفاض العجز تدريجيا إلى أن يتلاشى ويعود التوازن من جديد لميزان المدفوعات، ويحصل العكس في حالة حدوث فائض في الميزان.[1]

ولاستعادة التوازن بهذه آلية يستدعي ضرورة توفر شرط أساسي يتمثل بعدم تغير الأسعار الداخلية بنفس تغير سعر الصرف، فعلى سبيل المثال إذا كان هناك عجز في ميزان المدفوعات وارتفع سعر الصرف الأجنبي بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات، ولكن لو افترض أن أسعار هذه الصادرات ارتفعت بنفس نسبة ارتفاع سعر الصرف أو بنسبة أكبر فإن تلك الصادرات سوف تنخفض ولا يحدث التوازن.[2]

يلاحظ مما سبق، أن الفرق في هذه الآلية عنه في ظل قاعدة الذهب (سعر الصرف الثابت) هو أن تأثير الاختلال ينصب بشكل مباشر على القيمة الخارجية للعملة وليس على كمية المعروض النقدي.[3]

المطلب الثاني: النظرية الكينزية (آلية استعادة التوازن عن طريق حركة الدخل)

ظهرت هذه الآلية عام 1936 على يد الاقتصادي كينز الذي غير الرؤية إلى عملية التصحيح في ميزان المدفوعات بشكل جوهري، إذ وجه آلية تصحيحه إلى حركة الدخل معتمدا في تحليله على مضاعف الدخل الوطني.

لكي نفهم العلاقة بين الدخل وميزان المدفوعات نستذكر بعض المفاهيم الأساسية التي تلعب دورا حاسما في إحداث هذه الآلية:

1. مضاعف التجارة الخارجية $K=1/s+m$ الذي يبين عدد المرات التي يتغير بها الدخل نتيجة لحدوث تغير في احد مكونات التجارة الخارجية كالصادرات والواردات.
2. الميل الحدي للاستيراد $m=dM/dY$ الذي يبين مقدار تغير الواردات(الاستيرادات) إذا تغير الدخل بوحدة واحدة. أي تغير الواردات نتيجة لتغير الدخل.

---

[1] مساوي وردة، **عجز الموازنة العامة وأثره على أداء ميزان المدفوعات-حالة الجزائر-** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مدية، 2013، ص 69.

[2] عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 267.

[3] نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، **مقدمة في المالية الدولية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 56.

نلاحظ من تتابع العلاقات التالية كيف تعمل حركة الدخل على إزالة حالتي العجز والفائض في ميزان المدفوعات تلقائيا، بفعل هذه العلاقة الوثيقة بين حركة الدخل ووضع ميزان المدفوعات. على افتراض سريان الشروط التالية:

1. إن الاقتصاد فيه موارد عاطلة (لضمان سريان آلية المضاعف).
2. ثبات سعر الصرف (لتعطيل آلية سعر الصرف).
3. الثبات النسبي في الأسعار (لتعطيل آلية أسعار الداخلية).

حالة العجز: بدءا من حالة توازن، نفترض حدوث عجز في ميزان المدفوعات بسبب انخفاض الصادرات (أو زيادة الواردات) لسبب مستقل كتغير الأذواق مثلا، فيصحح العجز تلقائيا بمقتضى هذه العلاقة بين وضع الميزان وحركة الدخل وفقا للنقاط التالية بالتتابع:

1. انخفاض الصادرات (أو زيادة الواردات) يؤدي إلى انخفاض الدخل بمقدار يحدده المضاعف $dY=dX(1/s+m)$.
2. انخفاض الدخل سيؤدي إلى انخفاض الواردات بمقدار يحدده الميل الحدي للاستيراد $dM=dY(m)$.
3. النتيجة يزول العجز كليا أو جزئيا.

ويمكن تبسيط العملية من خلال المثال العددي التالي: بدأ من حالة توازن أي $X=M$ نفترض حدوث انخفاض مستقل في الصادرات مقداره 50 أي مع افتراض بقاء الواردات على حالها فان هذا يعني أن الميزان أصبح في حالة عجز مقداره 50، حيث الميل الحدي للاستيراد $m=0,25$، والميل الحدي للادخار $s=0,25$، وهنا يزال هذا العجز (أو جزء منه) تلقائيا من خلال حركة الدخل وفقا للنقاط التالية بالتتابع:

1. أولا نستخرج قيمة المضاعف: $K=1/s+m=1/0,5=2$.
2. نستخرج مقدار تغير (انخفاض الدخل في هذه الحالة) الدخل بسبب العجز
$$dY = k(dX) = 2(50) = 100.$$
3. نحدد كم ستنخفض الواردات نتيجة لانخفاض الدخل بهذا المقدار(100) وذلك من خلال الاستعانة بالميل الحدي للاستيراد، وهو في مثالنا هذا يساوي 0,25 أي:
$$dM = m(dY) = 0,25(100) = 25.$$

4. من هذا نستنتج أن هذا العجز انخفض تلقائيا من 50 إلى 25 بسبب حركة الدخل (طبعا على افتراض بقاء المتغيرات الأخرى على حالها).

حالة الفائض: بدءا من حالة توازن، نفترض حدوث فائض في ميزان المدفوعات بسبب زيادة الصادرات (أو انخفاض الواردات) لسبب مستقل كتغير الأذواق مثلا، فيصحح الفائض تلقائيا بمقتضى هذه العلاقة بين وضع الميزان وحركة الدخل وفقا للنقاط التالية بالتتابع:

1. زيادة الصادرات (أو انخفاض الواردات) يؤدي إلى ارتفاع الدخل بمقدار يحدده المضاعف $dY=dX(1/s+m)$.
2. ارتفاع الدخل سيؤدي إلى زيادة الواردات بمقدار يحدده الميل الحدي للاستيراد $dM=dY(m)$.
3. النتيجة يزول الفائض كليا أو جزئيا (طبعا على افتراض بقاء المتغيرات الأخرى كالصادرات على حالها).

المطلب الثالث: آلية استعادة التوازن عن طريق التدفقات المالية

تساهم التدفقات المالية في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات بشكل لا يقل أهمية عن الشكل الذي تساهم به كل من حركات الأسعار والتغيرات في الدخل، وذلك في حالتي الفائض والعجز.

فإن الفائض في ميزان المدفوعات يؤدي إلى ارتفاع السيولة في البلد الذي حقق هذا الفائض، فتؤدي هذه السيولة إلى زيادة العرض من الأموال المتاحة للإقراض مسببة في ذلك انخفاضا في معدلات الفائدة، وبالتالي خروج لرؤوس الأموال من البلد، ومن ثم الإسهام في عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

أما العجز في الميزان فيؤدي إلى انخفاض السيولة ثم إلى انخفاض عرض رؤوس الأموال، وبالتالي ارتفاع معدلات الفائدة مما يسبب دخول لرؤوس الأموال اتجاه البلد صاحب العجز، وبهذا يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات.[1]

والشرط الأساسي لنجاح التوازن المالي في هذه الحالة هو عدم تدخل السلطات النقدية وإتباع سياسات مضادة بقصد زيادة السيولة النقدية لتعويض العجز في ميزان المدفوعات، أو امتصاصها أولا بأول إذا ما زادت نتيجة فائض ميزان المدفوعات.[2]

[1] يوسفي عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص 43، 44.
[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 81.

خاتمة الفصل:

تكمل أهمية ميزان المدفوعات في كونه من أهم الأدوات التي تسمح بدراسة الوضعية الاقتصادية والمالية للدولة مع العالم الخارجي من مختلف الجوانب، كما يمكن كذلك من خلاله استنتاج دلالات معبرة عن الوضعية الداخلية الاقتصادية والمالية للدولة، ويتم كل من ذلك وذاك من خلال التحليل الاقتصادي لميزان المدفوعات ومختلف الجوانب التي يقوم عليها.

فميزان المدفوعات هو عبارة عن سجل إحصائي لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. و يعرض هذا الميزان على شكل جدول مقسما أفوقيا إلى ثلاثة أقسام رئيسية، حساب العمليات الجارية، الحساب الرأسمالي، والحساب المالي، ومقسما عموديا إلى جانبين، الجانب الدائن، والجانب المدين. ويتم التقييد فيه وفقا لمبدأ القيد المزدوج، إذ أن كل معاملة تسجل مرتين بنفس القيمة، مرة في الجانب الدائن، وأخرى في الجانب المدين، ولهذا يكون ميزان المدفوعات متوازنا دائما من الناحية المحاسبية، غير أن ذلك قل ما يحدث من الناحية الاقتصادية، فهي التي تقصد عادة عند الحديث عن التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات، وتفسير ذلك كون التوازن الاقتصادي لا يغطي جميع الحسابات الدائنة والمدينة، كما هو الحال في التوازن المحاسبي، وإنما يتعلق الأمر بالمعاملات المستقلة فقط، فعندما يتساوى مجموع العناصر المدينة مع مجموع العناصر الدائنة في المعاملات المستقلة يكون قد تحقق التوازن الاقتصادي، وخلاف ذلك يعتبر صورة من صور الاختلال سواء كان ذلك ايجابيا(في شكل فائض) أو سلبيا (في شكل عجز). حيث توجد أسباب عديدة تؤدي إلى ظهور هذا الخلل في ميزان المدفوعات منها أسباب هيكلية، دورية، عرضية، وأسباب أخرى. كما تختلف الآثار التي تترتب على حلول ظاهرة الخلل في ميزان المدفوعات في حالة العجز عنها في حالة الفائض، إلا أن استمرارها يمثل خطر عظيما على النشاط الاقتصادي للدولة لا يمكن التهاون فيه، سواء كانت في شكل فائض أو في شكل عجز. ولهذا سعى العديد من الاقتصاديين (دافيد هيوم، كينز...)عبر عصور لإيجاد آلية لإعادة التوازن لميزان المدفوعات، فتوالت النظريات الاقتصادية من أجل ذلك، حيث اعتمدت كل نظرية على متغير اقتصادي اعتبرته محرك أساسي لاستعادة التوازن، وأهمها النظرية الكلاسيكية واعتمادها على تغيرات الأسعار، ثم النظرية الكينزية التي تعتمد على تغيرات الدخل الوطني، وأخيرا التفت الاقتصاديون إلى التدفقات المالية كعنصر هام في إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

الفصل الثاني:

تخفيض العملة كمدخل لإستعادة توازن ميزان المدفوعات

مقدمة الفصل:

كما رأينا سابقا أن للعجز في ميزان المدفوعات آثار سلبية لا يمكن التهاون فيها، كما أن استمراره يمثل خطرا عظيما على النشاط الاقتصادي للدولة، ولذلك يستوجب على الدولة التي تعاني منه أن تتدخل بسياسة حاسمة لمعالجته قبل أن يتفاقم أمره.

ومن أهم السياسات التي انتهجت من أجل معالجة عجز في ميزان المدفوعات هي سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية، حيث اعتمدت هذه الأخيرة على سعر الصرف، معتبرته المحرك الأساسي لاستعادة التوازن والتخلص من العجز، كما نالت سياسة التخفيض رضى العديد من الاقتصاديين (يوهان روبنسون، الكسندر سدني،...)، فسعوا إلى إثبات نجاعتها استنادا على نظريات علمية منطقية.

وللوقوف على ماهية سعر الصرف و سياسة التخفيض، وكذا نظريات استعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق التخفيض، إضافة إلى معوقات العودة إلى التوازن، قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف.

المبحث الثاني: سياسة تخفيض قيمة العملة.

المبحث الثالث: نظريات التخفيض لإعادة التوازن لميزان المدفوعات.

المبحث الرابع: معوقات عودة التوازن لميزان المدفوعات.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف

في غياب عملة وحيدة تستخدم كوسيلة دفع دولية أصبح من الضروري اللجوء إلى المقارنة بين عملات الدول التي تدخل في المبادلات الدولية، والتي تعتبر جوهر عملية صرف العملات، فظهر ما يعرف بسعر الصرف، الذي يعتبر أحد المقومات التي تقوم عليها التجارة الخارجية لتسوية المدفوعات الدولية، فأولي اهتماما واسعا فتعدد مفاهيمه، صيغه وأنظمته.

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف

أولا: تعريف سعر الصرف

نال سعر الصرف اهتماما واسعا فتعدد تعاريفه، تتمثل أهمها في النقاط التالية:

يعرف سعر الصرف على أنه **"عدد وحدات عملة بلد ما التي تتبادل بوحدة واحدة من عملة بلد آخر (أجنبي)"**[1].

كما يمكن أن نعرفه بطريقة عكسية على أنه **"عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من العملة المحلية"**[2].

حيث يعبر عنه البعض على أنه **"النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات الأجنبية"**[3].

في حين يعتبره البعض الأخر أنه **"سعر عملة بعملة أخرى، فإحدى العملتين سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها"**[4].

ثانيا: تسعير العملات

هناك طريقتان لتسعير العملات هما التسعير المباشر والتسعير غير مباشر:[5]

التسعير المباشر (التسعير المؤكد): هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية. وفي الواقع الراهن قليل من الدول من تستعمل طريقة التسعير المباشر،

---

[1] سعودي محمد الطاهر، **تجارة الجزائر الخارجية والمنظمة العالمية للتجارة"الحتمية والرهانات"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأمير عبد القادر ، 2004، ص102.

[2] Philippe avoyo et autres, **finance appliqué**, DUNOD, Paris, France, 1993, p 53.

[3] عرفان تقي الحسني، **التمويل الدولي**، مجدلاوي، الأردن، الطبعة الأولى، 1999، ص 144.

[4] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، درا الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 244.

[5] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 96.

إذ أهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا في المركز المالي في لندن بقياس الجنيه إسترليني، حيث وعلى سبيل المثال يقاس الجنيه الإسترليني بعدد الوحدات من الأورو كما يلي:

1جنيه إسترليني= 1.3998 أورو.

التسعير غير المباشر (التسعير غير المؤكد): هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية. ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر. وعلى سبيل المثال في الجزائر يقاس الدولار الإمريكي بعدد من الوحدات من الدينار الجزائري كما يلي: 1 دولار أمريكي=98.7550 دينار جزائري.

وفي الواقع أن عملية الصرف الأجنبي لا تقتصر بعملتين فقط، فإلى جانب سعر الصرف ما بين الدولار والدينار مثلا هناك سعر صرف ما بين الدولار و الين الياباني أيضا ومابين الدولار وأورو...إلخ، ولهذا سنتطرق كذلك في هذه الحالة لسعر التقاطعي أو التسعير المتقاطع.

الأسعار المتقاطعة: عند تبادل العملات في مركز مالي معين، قد يكون سعر عملتين مقابل بعضها البعض غير متوفر. ولضرورة التبادل يجب تحديد سعر تبادلها. يتم ذلك بناءا على علاقة العملتين بعملة ثالثة، وتسمى الأسعار المحسوبة بهذه الطريقة بالأسعار المتقاطعة. وانطلاقا من سعر العملات في المراكز المالية يمكننا أن نحسب سعر أي عملة بدلالة عملة أخرى.

مثلا: إن تسعير الأورو مقابل الين ينتج عن تسعيرات الأورو والين مقابل الدولار الأمريكي حسب العلاقة التالية: EUR/JPY= EUR/USD × USD/JPY

حيث أن انطلاقا من سعر العملات في المراكز المالية يمكننا أن نحسب سعر أي عملة بدلالة عملة أخرى. ليكن المثال التالي:

1 يورو= 1,0980 دولار الأمريكي

1 دولار الأمريكي= 121,713 ين الياباني

يمكننا انطلاق من هذه المعطيات حساب صرف اليورو مقابل الين الياباني كما يلي:

1يورو= 1,0980×121,713= 133,6408 ين الياباني.

المطلب الثاني: صيغ سعر الصرف

في الواقع العلمي لا يمكن أن تتحدد العلاقة بين عملة دولة معينة وعملات أخرى من خلال التسعيرات اليومية المعلن عنها في فترة معينة، وإنما تدخل اعتبارات أخرى تكسب سعر الصرف صيغا عديدة، لكل منها مدلولها وبالتالي استعمالها الخاص، حيث يمكن تصنيفها أوليا إلى فئتين أسعار الصرف الثنائية وأسعار الصرف الفعلية(متعددة الأطراف).

أولا: أسعار الصرف الثنائية

إن سعر الصرف الثنائي يمثل العلاقة بين عملتين اثنتين، حيث يمكن تمييز بين نوعين هما:

1- سعر الصرف الاسمي:

هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تبادل العملات أو عمليات شراء أو بيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض. ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما. ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد. فارتفاع سعر عملة ما يؤشر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى.

ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية والرسمية وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.[1]

2- سعر الصرف الحقيقي:

يمثل سعر الصرف الحقيقي ذلك المؤشر المرجح الذي يعمل الجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدلات التضخم، باعتبار أنه يأخذ في الحسبان التقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية، وربطها بمستوى الأسعار المحلية أو يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

سعر الصرف الحقيقي= سعر الصرف الاسمي×(مؤشر الأسعار المحلية/ مؤشر الأسعار الأجنبية)

وبما أن مؤشرات سعر الصرف الحقيقي هي ناتجة عن عملية ترجيح أسعار الصرف الثنائية بين البلد وأهم المتعاملين التجاريين الرئيسيين، فهي إذن تعبر عن مدى تغير القوة الشرائية المرجحة للعملة نسبة

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 103.

إلى فترة الأساس، كما تسمح بقياس تأثيرات أسعار الصرف على الميزان المدفوعات، ومعرفة مستوى القدرة التنافسية لأسعار الدولة، فارتفاع هذا المؤشر يدل على انخفاض هذه الأخيرة، والعكس بالعكس.

ثانيا: أسعار الصرف الفعلية (متعددة الأطراف)

سعر الصرف الفعلي هو متوسط أسعار صرف ثنائية للبلد المعني مع شركائه الرئيسين، وينقسم بدوره إلى:

1- سعر الصرف الفعلي الاسمي:

يعرف سعر الصرف الفعلي على أنه عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية في فترة زمنية ما،[1] وبالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية.[2]

فمؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي يساوي متوسط أسعار صرف الاسمية ثنائية للبلد المعني مع شركائه الرئيسين، كما لا يؤخذ في الحسبان اتجاهات الأسعار العامة في البلد المعني إزاء نظرائهم في بلاد الشركاء التجاريين، حيث يتدخل عاملان مهمان في تحديد سعر الصرف الفعلي هما:

- عدد العملات الأجنبية التي تدخل في سلة العملات (عادة ما تستخدم 20 إلى 25 عملة رئيسية).
- الأوزان النسبية المعطاة لكل عملة أجنبية (حيث يرجح وزن كل عملة على أساس أهميتها في التجارة الخارجية للدولة المعنية).

2- سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

يستخدم مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي لقياس مدى تغير القوة الشرائية لعملة معينة عبر الزمن مقارنة مع الشركاء التجاريين، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي هو متوسط لأسعار صرف حقيقية ثنائية بين دولة معنية وشركائها التجاريين، وغالبا ما تستخدم بيانات التجارة الخارجية في تكوين الأوزان، فسعر الصرف الفعلي الحقيقي هو سعر الصرف الفعلي الاسمي معدلا بحركات الأسعار في البلد المعني وشركائه التجاريين، إذ أن أسعار الصرف الفعلية الاسمية لا تأخذ في الحسبان تحركات الأسعار ولا تحتوى على معلومات عن القوة الشرائية للعملة، بالإضافة إلى أنها لا تعكس التطور في تنافسية سلع التصدير للبلد المعني عكس أسعار الصرف الفعلية الحقيقية.

[1] محمود حسن حسني، **النظرية النقدية**، مكتبة عين الشمس، مصر، 1995، ص 66.
[2] محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 76.

المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف

إن أنظمة أسعار الصرف تعد أحد العناصر المهمة في سياسة الصرف الأجنبي، وهي الأنظمة التي تعتمدها الدول في تحديدها لمعدلات صرف عملتها، إذ يعرف نظام الصرف بأنه مجموعة القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف وبالتالي سلوك سعر الصرف، ولسعر الصرف أنظمة عديدة نحاول ذكر أبرزها فيما يلي:

أولا: أنظمة سعر الصرف الثابتة

في هذه الأنظمة تكون معدلات الصرف ثابتة أو تتحرك داخل هامش ضيق، حيث أن السلطات النقدية هي المسؤولة على تحديد مستوى سعر الصرف الذي يقوم على أساسه المعاملات الدولية.

1- أنواع أنظمة أسعار الصرف الثابتة: أنظمة أسعار الصرف الثابتة تتمثل في نوعين اثنين هما:

أ- أنظمة أسعار الصرف الثابتة (لعملة واحدة):

يعتبر هذا النظام من أفضل الأنظمة من قبل واضعي السياسة الاقتصادية، وهو يتمثل في الربط أو التثبيت في تحديد قيمة ثابتة للعملة المحلية مقابل إحدى العملات الإرتكازية والتي تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار، غالبا ما تكون الدولار الأمريكي.

ب- أنظمة أسعار الصرف الثابتة (لسلة من العملات):

عادة ما يتم اختيار العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة (DTS) ، أو الربط باليورو EUR باعتباره امتداد لسلة العملات المكونة للإيكو سابقا، ويعتبر هذا النوع من أنواع أنظمة الربط آلية حديثة نسبيا ظهرت في أعقاب التعويم العام بعد سنة 1973، إلا أنه نال إقبال عديد من الدول (35 دولة في سنة 1990).

ويهدف هذا النظام إلى تحقيق استقرار في سعر الصرف الفعلي من خلال محاولة ربط قيمة العملة المحلية إلى سلة العملات، كما قد يكون مكلفا نسبيا للبلدان الصغيرة.[1]

[1] بن قدور علي، **دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013، ص 31، 32.

2- أسباب تثبيت سعر الصرف:

يمكن أن نجمل بعض العناصر التي تدفع الدول لاعتماد على سعر الصرف الثابت في النقاط التالية: [1]

- تخفيض المخاطرة وعدم اليقين المرتبط بتقلبات أسعار الصرف. والذي يؤثر على القرارات الاقتصادية مثل الاستثمار والانتاج.
- أسعار الصرف المرنة ليست بدون مشاكل، وتقلبات أسعار الصرف تؤثر على الواردات والصادرات بصفة سلبية.
- يمكن تعديل أسعار الصرف الحقيقية لتحقيق التوازن في الميزان التجاري حتى في ظل أسعار الصرف الثابتة وذلك بتغيير الأسعار النسبية. وبالتالي نصل إلى نفس غرض تغيير الأسعار الصرف الاسمية.
- أسعار الصرف الثابتة تضع قيودا على البنوك المركزية للتأثير سلبا على مجريات الاقتصاد.

3- مزايا وعيوب نظام الصرف الثابت: تتمثل أهم مزايا وعيوب نظام الصرف الثابت فيما يلي:

أ- **مزايا نظام الصرف الثابت:** له العديد من المزايا التي يمكن حصرها في النقاط التالية:

- نظام الصرف الثابت يعطي نوع من الثقة في العملة الوطنية وقدر من الاستقرار الذي يجعل التجارة الخارجية تعيش انتعاش كبير.
- يساعد الحكومة على بناء سياسة اقتصادية داخلية صارمة ومستقرة للبلد.
- يسمح نظام الصرف الثابت بالعمل العادي للمبادلات الخارجية، حيث يوفر للمصدرين والموردين إمكانية عقد اتفاقيات تجارية مستقبلية إما على المدى المتوسط أو الطويل.
- يساهم بالتقليل من المضاربة بسبب مساهمته في التقليص من هوامش تقلبات أسعار الصرف، وبالتالي نقص إمكانية الحصول على الأرباح.
- تعتبر طريقة أحسن بالنسبة للسلطة الاقتصادية من أجل التحكم الجيد في وضعية المؤشرات الاقتصادية (الأسعار، عجز الميزانية...إلخ) الأخرى.

ب- **عيوب نظام الصرف الثابت:** لنظام الصرف الثابت العديد من العيوب والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

- لابد أن يكون لدى الدولة آلية صارمة لحماية العملة الوطنية من مخاطر الصرف، ويجب أن يكون مستوى سعر الصرف يتفق مع معطيات ووضعية اقتصاد البلد.

[1] بلقاسم العباس، **"سياسات أسعار الصرف"**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، نوفمبر 2003، ص 18، 19.

- يعمل على حرمان الدولة من إتباع سياسة نقدية تتماشى وظروفها الداخلية باعتبار أن الأولوية معطاة للاستقرار الخارجي على حساب الاستقرار الداخلي.
- يعمل هذا النظام على تقييد استقلالية السلطة النقدية في أداء عملها على أكمل وجه.
- البنك المركزي مطالب بوضع احتياطي صرف كبير من أجل الحفاظ على استقرار سعر العملة الوطنية.
- لا يكون سعر صرف العملة المحلية مؤشر أو مرآة يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني.[1]

ثانيا: أنظمة الصرف المرنة (العائمة)

تتميز هذه الأنظمة بمرونتها، وقابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير منها: المؤشرات الاقتصادية للبلد مثل سعر الصرف الحقيقي الفعلي، وعلى ضوئها تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها.

1- أنواع أنظمة أسعار الصرف المرنة:

تنقسم أنظمة أسعار الصرف المرنة إلى نوعين أساسين، أنظمة ذات المرونة المحدودة وأنظمة ذات المرونة القوية.

أ- أنظمة الصرف ذات المرونة المحدودة:

تكون فيها عملية الربط خاصة بعملة واحدة أو ببعض العملات مع تركها معومة مع بقية العملات الأخرى بشرط أن يكون التذبذب داخل مجال محدد، ومثال ذلك آلية النظام النقدي الأوروبي الذي تتغير عملاته بالنسبة للدولار الأمريكي داخل المجال [2,52%- ، 2,52%+] مقارنة بالسعر الرسمي المحدد لها.

ب- أنظمة أسعار الصرف ذات المرونة القوية (العالية):

وينقسم هذا النوع بدوره إلى ثلاثة أنواع، التعويم المستقل (الحر)، التعويم المدار (الموجه)، و أنظمة أسعار الصرف المعدلة بدلالة المؤشرات.

- التعويم المستقل (الحر):

في هذا المجال يحدد هيلر المقاييس الاقتصادية للدول التي قد تسمح لعملاتها بالتعويم المستقل وهي كما يلي: (حجم البلد، درجة الانفتاح الاقتصادي، درجة الترابط المالي الدولي، التضخم، نمط التجارة

[1] بربري محمد أمين، **الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2011، ص53،54.

الخارجية). ويطلق على هذا النظام كذلك التعويم النظيف* ، الذي يعبر عن الشكل النظري لتعويم سعر الصرف، حيث يترك لسوق الصرف تحقيق التوازن التلقائي، كما يعكس غياب مشكل الاحتياط الرسمي للصرف ويتخذ التعويم الحر شكلين أساسيين هما:

- سوق المزاد: يقوم البنك المركزي بدور حاسم في هذه السوق حيث يقرر حجم العملة الأجنبية التي تباع بالمزاد، كما أن حصيلة الصادرات والخدمات المحددة تسلم للبنك المركزي بسعر الصرف السائد، وتجري السلطات المزادات عليها على أساس منظم (أسبوعي مثلا).
- سوق ما بين البنوك (السوق البينية): وهي سوق حيث تقوم فيها البنوك التجارية، وكذلك المتعاملون في سوق الصرف بجمع عمليات الصرف، فيتحدد سعر الصرف عن طريق مفاوضات بين البنوك وعملائها.

- التعويم المدار (الموجه):

وضمن هذا المنظور يقوم البنك المركزي بتحديد سعر صرف العملة، ولكن يخضع لتغيرات بدلالة مجموعة من المؤشرات منها: احتياطات الصرف، التضخم، وتطور سوق الصرف الموازي.

والتعويم المدار أصبح من أكثر الأنظمة شيوعا خصوصا في سنوات التسعينات، كما ارتبط ببرنامج الاصلاح الاقتصادي، الذي استهدف على وجه التحديد مكافحة التضخم.

- أنظمة أسعار الصرف المعدلة بدلالة المؤشرات:

وفق هذا النوع يجرى تعديل العملة صعودا وهبوطا تلقائيا مع التغيرات الطارئة على بعض المؤشرات المختارة، وأحد المؤشرات المشتركة هو سعر الصرف الحقيقي الذي يعكس التغيرات في العملة بعد تعديلها لمراعاة أثر التضخم في مقابل الشركاء التجاريين الرئيسين، كما تشمل هذه الفئة بعض الحالات التي يجرى فيها تصحيح سعر الصرف وفق جدول زمني محدد سلفا.[2]

2- دواعي تعويم العملة:

يمكن أن نحدد بعض أسباب اللجوء إلى سعر الصرف المرن فيما يلي:

أ- **الاحتياطات غير كافية:** كان هذا هو أوضح الأسباب، فبدون احتياطات كافية يكون أي التزام بالدفاع عن سعر صرف ثابت، التزاما ما لا يدعو إلى المصداقية، وهذا ما اختبرته أسواق

* التعويم النظيف (Flottement pur)، هو تعبير يطلقه معارضي أنظمة الصرف العائمة، أما التعويم الحر (المستقل) فهو يعبر عن اتجاه مؤيد لأنظمة الصرف العائمة.

[2] بن قدور علي، مرجع سبق ذكره، ص 32، 33، 34، 35.

الصرف الأجنبي على وجه السرعة، بحيث تصل عمليات الصرف الأجنبي إلى 2.5 تريليون دولار في اليوم العالم أجمع، وبالتالي الأمر يتعقد بكثير مع عمليات المضاربة والمراجحة التي يمارسها سماسرة الصرف، ما يكفي السلطات النقدية أن تتدخل يوميا من أجل الحفاظ على استقرار سعر عملتها.

ب- **الحاجة إلى المعلومات:** من العسير بالنسبة لأي بلد أن يحاول تقرير سعر صرف متوازن مستدام في ظل أنظمة الصرف الثابت، وتغدوا المهمة أشد تعقيدا إذا كان البلد يقوم بإصلاحات واسعة هيكلية، وعلى صعيد الاقتصاد الكلي (مثل الخصخصة وتقليص حجم تدخل الدولة، وتحرير التجارة الخارجية والمبادلات الأجنبية) فإذا كان تحديد سعر الصرف على مستوى بعيد عن التوازن يترتب على ذلك ما يدعو السلطات إلى إعادة تحديد سعر الصرف لتصحيح هذا الخطأ، وهذا بدوره من شأنه أن يقوض الثقة، كما يقلل من وضوح الإشارات المتعلقة باتجاه سياسات الحكومة في المراحل المبكرة للإصلاح.

ت- **الافتقار إلى الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي:** حيث أن معظم الدول التي اختارت التعويم كان الافتقار إلى الاستقرار واضحا على صعيد اقتصادها الكلي (مثل البرازيل والبيرو وروسيا ورومانيا والزايير) كأن تعاني من ارتفاع الضغوط التضخمية في المراحل الأولى للإصلاح، أو عدم وجود برامج قوية بالقدر الكافي، وفي مثل هذه الظروف لا يكون في الوسع تصحيح أسعار الصرف المحددة بالسرعة الكافية لتلاحق موائمات الأسعار أو لتقوم بتحديد الامكانيات الكبيرة لعمليات المراجحة في مواجهة سعر الصرف في السوق الموازي، ومن هنا لم يكن أمام السلطات إلا اختيار واحد السماح للسوق بأن تحدد سعر الصرف مباشرة.

ث- **الاعتبارات السياسية:** وأخيرا، فإنه لا يمكن الفصل بين اختيار نظام لسعر الصرف وبين هذه الاعتبارات، وفي معظم الحالات كانت البلدان التي اختيرت كعينة على درجة من العسر المالي الشديد، بحيث بينت السلطات أن هناك أسبابا قوية تدعو إلى ترك السوق مسؤول عن تصحيح سعر الصرف، وهو يقلل تلقائيا من التأثير على المصالح الراسخة، يضاف إلى هذا أنه فيما يتعلق باقتصاديات التخطيط المركزي السابقة، كان الانتقال إلى ترتيبات للصرف تقررها السوق دليلا على إجراء تغيير جوهري في السياسة الاقتصادية.[1]

[1] بربري محمد أمين، **"مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية –دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري-"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، العدد7، السداسي الثاني، 2009، ص 33،34.

3- مزايا وعيوب نظام الصرف المرن:

تتمثل أهم مزايا وعيوب نظام الصرف المرن فيما يلي:

أ- **مزايا نظام الصرف المرن:** يسمح هذا النظام بـ:

- النظام له القدرة على التكيف السريع مع الصدمات الداخلية أو الخارجية.
- البنوك المركزية لم تعد في حاجة إلى الاحتفاظ بمبالغ كبيرة من العملات الأجنبية كاحتياط.
- يضمن التوازن الدائم لميزان المدفوعات من خلال التقلبات المتواصلة لأسعار الصرف، ويعطى الحرية المطلقة للبلد في إتباع أية سياسة نقدية داخلية يراها مناسبة دون قيد خارجي.
- يساهم بتعزيز استقلالية السياسة النقدية.
- يعمل هذا النظام على تثبيط من نشاط المضاربة.

ب- **عيوب نظام الصرف المرن:** يمكن حصر بعض عيوب هذا النظام في النقاط التالية:

- التقلبات في قيمة العملة الوطنية تفقد الأعوان الاقتصاديين ثقتهم في العملة الوطنية.
- إن تذبذب أسعار الصرف يوميا يولد الشك والمخاطرة في نفوس المتعاملين فيما يخص قيم المبادلات التي تتم مستقبلا، بالرغم من أنه يمكن تغطية مخاطر الصرف لكن مع زيادة التكاليف سوف يلحق الضرر بالتجارة والاستثمار الدوليين.
- عدم استقرار أسعار الصرف يؤدي إلى استفحال ظاهرة التضخم العالمي من خلال تدهور قيم عملات الدول.
- تأثر آلية التعديل في ميزان المدفوعات بالتضخم الناشئ عن تطبيق السياسة المالية التوسعية (المالية العامة)، بحيث أنه كلما ارتفعت المداخيل الاسمية ومعها الطلب الداخلي أدى ذلك إلى انخفاض سعر العملة المحلية في سوق الصرف، مما يمنع تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.[1]

[1] بربري محمد أمين، **الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2011، ص،54، 55.

المبحث الثاني: سياسة تخفيض قيمة العملة

إن سياسة تخفيض قيمة العملة معروفة منذ القدم وذلك خلافا ما قد يعتقده البعض بأن هذه السياسة قد ظهرت وانتشر استخدامها بعد الحرب العالمية الأولى. فقد لجأت حكومة الإمبراطورية الرومانية بسبب الاضطرابات الاقتصادية الحادة التي ظهرت في الفترة ما بين القرنين الثالث والخامس الميلادي إلى اتخاذ بعض الإجراءات من بينها تخفيض قيمة الوحدة النقدية. كما لجأ الأمراء في القرون الوسطى إلى عملية التخفيض وذلك للتخلص من الجانب الأكبر من الديون التي كانت متراكمة عليهم، وكذلك فقد لجأت الحكومة الإسبانية في عهد التجاريين –أي خلال الفترة من القرنين السادس عشر إلى الثامن عشر- إلى تخفيض قيمة وحدتها النقدية وذلك لكي تجعل منها نقدا رديئا غير مرغوب فيه لمنع تسرب المعدن النفيس، والذي كان يردها مباشرة من مستعمراتها في الخارج.*[1]

المطلب الأول: مفهوم وأهمية سياسة تخفيض قيمة العملة

أولا: مفهوم سياسة تخفيض قيمة العملة

لما كان سعر الصرف في مفهومه الاسمي إنما يعبر عن قيمة ما تساويه الوحدة من العملة الوطنية مقومة بوحدات من العملة الأجنبية وذلك بعد تحويلها إلى العملة الأجنبية، فإن تخفيض قيمة العملة - أو رفع سعر الصرف الأجنبي- يقصد به أن تقرر السلطات النقدية في الدولة إنقاص قيمة ما تمثله العملة الوطنية من عدد الوحدات النقدية الأجنبية بحيث تصبح مساوية لقيمة أقل من العملات الأجنبية.

ويراعى عدم الخلط بين اصطلاحي تخفيض قيمة العملة Dévaluation وانخفاض قيمة العملة Dépréciation. فانخفاض قيمة العملة هي عبارة عن حركة تلقائية تنتج عن توافر بعض الظروف الاقتصادية وتؤدي إلى انخفاض قيمة الوحدة النقدية، أي انخفاض قوتها الشرائية في السوق الداخلي، كما أنها قد تؤدي أيضا - إذا توافرت ظروف معينة*[2]- إلى انخفاض نسبة مبادلة بعض أو كل العملات الأجنبية بالعملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي القائم على حرية التعامل وفقا لظروف العرض والطلب. أما تخفيض قيمة العملة فهو تصرف إرادي، وليس حركة تلقائية، ويتم بقرار تتخذه السلطات النقدية المختصة في الدولة بناءا على سياسة مرسومة لتحقيق أهداف معينة. وبينما يسرى قرار تخفيض

---

* [1] وجدير بالذكر أن عمليات التخفيض التي كانت تجرى في تلك الفترة التاريخية لم تكن ترمى إلى ذات الهدف التي ترمى إليه في الوقت الراهن، فقد كانت ترمى هذه العملية في عهد الرومان وفي القرون الوسطى إلى تحقيق هدف معين وهو التخلص أو التخفيف من أعباء الديون المتراكمة على كاهل الأمراء والأباطرة. أما منذ بداية الثلاثينات حيث خفضت الحكومة البريطانية قيمة وحدتها النقدية لأول مرة عام 1931، فإن هذه العملية أصبحت تهدف إلى القضاء على عجز ميزان المدفوعات.

*[2] وهذه الظروف قد تحدث في السوق الداخلي كزيادة الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها الدولة عن المعروض منها مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة ومن ثم انخفاض القوة الشرائية لعملتها، كما قد تحدث في سوق الصرف الأجنبي كما في حالة زيادة المعروض النقدي من النقد الوطني للدولة عن الطلب عليه.

قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي فقط، أي أنه لا يطبق في السوق الداخلي للسلع والخدمات، فإن انخفاض قيمة العملة –على خلاف ذلك – يمكن أن يحدث في السوقين الداخلي وفي سوق الصرف الأجنبي معا.[1]

ثانيا: أهمية سياسة تخفيض قيمة العملة

تكمل أهمية سياسة تخفيض قيمة العملة في أنها تعد بمثابة إحدى الوسائل المتاحة للدول ذات العجز في موازين مدفوعاتها من أجل تشجيع الصادرات والحد من الواردات من السلع والخدمات وذلك من أجل تقليل فجوة النقد الأجنبي وثم علاج اختلال بالعجز في موازين مدفوعاتها، دون حاجة إلى إتباع سياسة انكماشية في الداخل وتخفيض مستوى الدخل الوطني الحقيقي أو المستوى العام للأسعار فيها.

ولا يؤثر التخفيض في حساب السلع والخدمات فحسب، حيث يساهم في تحسين من جهة أخرى وضعية الحساب المالي، وذلك راجع إلى زيادة إقبال غير المقيمين إلى الاستثمار في الدولة التي قامت بإجراء التخفيض (لأنهم سيتمكنون من تمويل مستوى معين من استثماراتهم في الدولة المخفضة بمقدار أقل من عملاتهم من ذي قبل)، في حين ستنقص استثمارات المقيمين في هذه الدولة في الخارج (لأنهم سيضطرون إلى تمويل مستوى معين من استثماراتهم في الخارج بمقدار أكبر من عملاتهم من ذي قبل)، مما يزيد في قيمة جانب الدائن في الحساب المالي في ميزان المدفوعات صاحب العجز وينقص من قيمة جانب المدين في هذا الحساب، مما يساعد بدوره في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات في الدولة التي قامت بإجراء التخفيض في عملتها.

المطلب الثاني: أسباب التخفيض

نظرا لأهمية تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في المعاملات الدولية وعلاقتها الواضحة مع العديد من العملات، فقد ارتأينا إلى دراسة أهم الأسباب التي تجعل الدولة تلجأ إلى هذه السياسة، وهنالك أسباب عديدة بعضها رئيسية والبعض الآخر منها ثانوية، وتتلخص تلك الأسباب على النحو التالي:[2]

أولا: الأسباب الرئيسية

إن تحسين ميزان الحساب الجاري، وإزالة الخلل فيه هو السبب الرئيسي وراء إتباع هذه السياسة، وتفسير ذلك هو أن التخفيض قيمة العملة يجعلها رخيصة أمام العملات الأخرى الأمر الذي يجعل السلع

---

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 33، 34.

[2] صبحي حسون الساعدي وأياد حماد عبد، **"أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة"**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد(الرمادي)، جامعة الأنبار-العراق، المجلد 4،العدد7 ، 2011، ص 91، 92.

المحلية رخيصة بالمقارنة مع السلع الأجنبية الأخرى، مما يؤدي إلى تشجيع الأجانب على شراء السلع الوطنية التي أصبحت رخيصة الثمن بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية فترتفع صادرات البلد وتنخفض استيراداته من السلع الأجنبية.

ثانيا: الأسباب الثانوية

- الارتباط بكتلة نقدية معينة، أي أن هذا الارتباط سوف يعرض العملة المحلية للانخفاض بمجرد حصول أي انخفاض في العملة الرئيسية.
- إيجاد العلاقة الواقية للعملة الوطنية مع العملات الأجنبية. وتعتمد هذه العلاقة على أساس معرفة تطور مستوى الأسعار المحلية، لأن مستوى الأسعار المحلية سوف ينعكس على القوة الشرائية المحلية للعملة الوطنية، لذلك فإن سعر الصرف عملة معينة إزاء عملة أخرى يعتمد على مقارنة التغيرات في مستويات الأسعار المحلية في كلا البلدين.
- تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة. وذلك لأن السلع المصدرة أو أي سلع أخرى تعتمد على قطاعات تكميلية أخرى، فإن تطوير القطاع التصديري يؤدي إلى تطوير بقية القطاعات السابقة سواء من ناحية استغلال الطاقة الإنتاجية أو استخدام المزيد من اليد العاملة.

وبإيجاز أن السبب الرئيسي الذي يدفع الدولة إلى تخفيض عملتها هو العجز في ميزان المدفوعات ككل، أو إحدى مكوناته.

المطلب الثالث: آثار التخفيض

قد ينجم عن التخفيض في قيمة العملة الوطنية آثار إيجابية وأخرى سلبية، نذكر منها ما يلي:

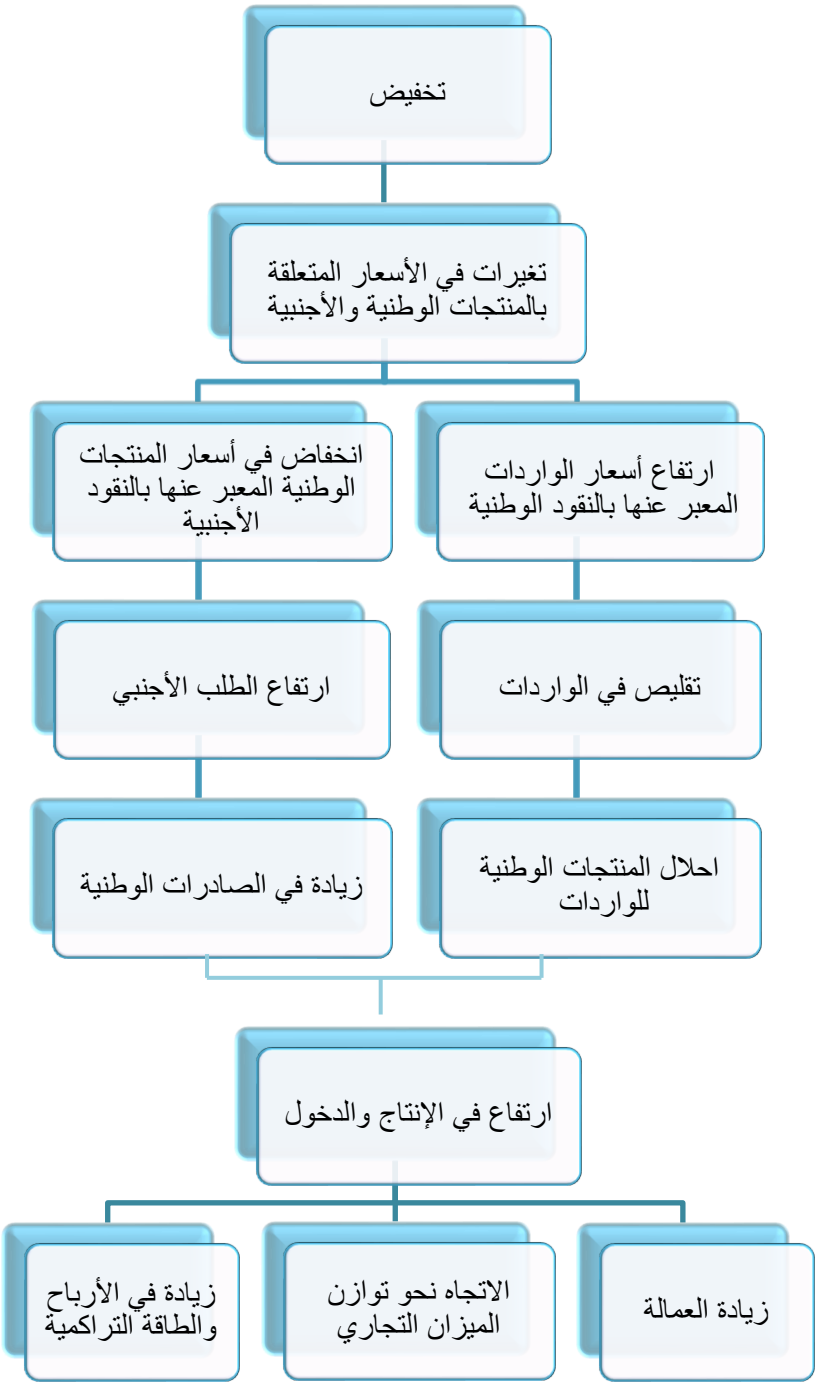
أولا: أثر التخفيض على الصادرات والواردات (ميزان السلع والخدمات)

إن تخفيض قيمة العملة الوطنية، يؤثر على رصيد ميزان السلع والخدمات بإحدى الطريقتين:

- فالتخفيض يؤدي إلى انخفاض أسعار المنتجات الوطنية المعبر عنها بالنقود الأجنبية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي على المنتجات الوطنية، وبالتالي زيادة الصادرات الوطنية، فيتحسن ميزان السلع والخدمات. غير أن هذا لا يكون دائما محققا، وذلك لما تكون القدرة التنافسية لصادرات الوطنية منخفضة في الأسواق العالمية.

- ومن جهة أخرى يؤدي التخفيض إلى ارتفاع أسعار الواردات المعبر عنها بالنقود الوطنية، مما يؤدي إلى تقليص الطلب الوطني على هذه المنتجات الأجنبية، وبالتالي تقليص الواردات وتحسن ميزان السلع والخدمات. كما هو موضح في الشكل رقم (3).

الشكل رقم (3): السلسلة المنطقية لتخفيض سعر العملة



المصدر: مبارك بوعشة، **"السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة"**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،1999، العدد 12، ص 86، 87.

ثانيا: أثر التخفيض على الدخل والتوظف

من النتائج المهمة لزيادة الصادرات ونقص الواردات هو زيادة الدخل الوطني والتوظف، وذلك لأن زيادة الصادرات تعتبر بمثابة عنصر إضافي للدخل الوطني، مما يؤدي إلى زيادته وفقا لنظرية مضاعف التجارة الخارجية.[1]

ثالثا: أثر التخفيض على المستوى العام لأسعار والأجور

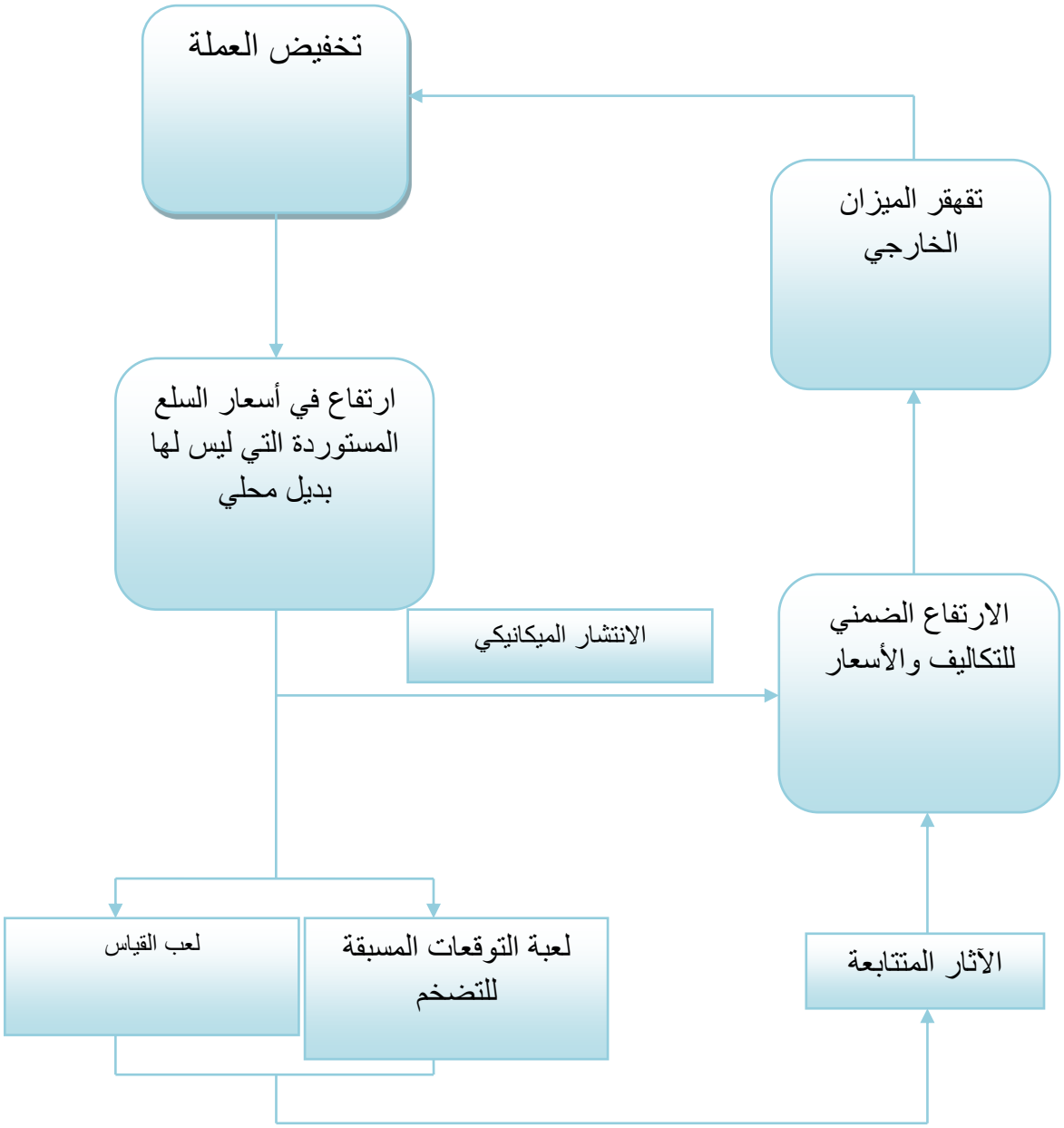
قد ينتج عند التخفيض ارتفاع المستوى العام للأسعار السلع الاستهلاكية والوسيطة وذلك نتيجة لتأثرها بارتفاع أسعار السلع المستوردة وهذا راجع إلى أثر الانتشار الميكانيكي* ، وفي حالة عدم تمكن الدولة الحد من هذا الارتفاع فإنه قد يلغي المنافع والفوائد الناجمة عن إجراءات تخفيض قيمة العملة كما هو موضح في شكل (4)

وفي حالة مصاحبة هذا الارتفاع في الأسعار بتصحيحات في الأجور، سيؤدي ذلك إلى آثار أخرى للتضخم بالنسبة للأجور، حيث أن التخفيض العملة في هذه الحالة يولد عنه أثر تضخمي في كل من أسعار والأجور "لوب أسعار- أجور" كما هو مبين في شكل (5).

[1] صبحي حسون الساعدي وأياد حماد عبد، مرجع سبق ذكره، ص 93.

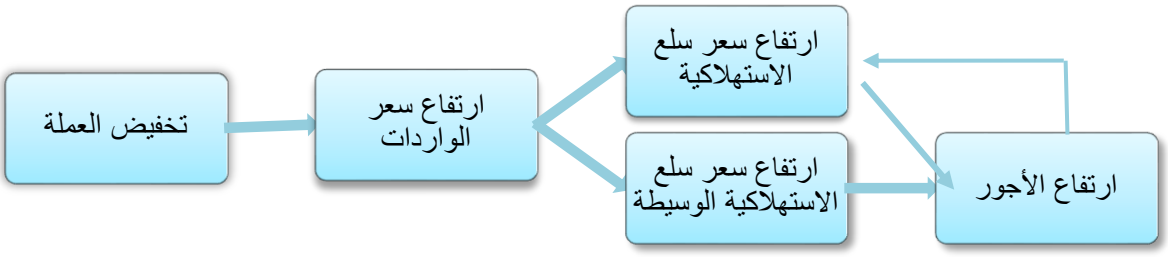
* أثر الانتشار الميكانيكي: لأسعار السلع المستوردة وبعض أسعار السلع المستوردة وبعض أسعار السلع المصدرة بالعملة الوطنية، على أسعار السلع الوطنية التي تحل محلها، وأسعار السلع الوطنية المندمجة فيها، حيث يمتد هذا الانتشار إلى أسعار منتجات مختلف قطاعات الإنتاج الوطنية، بمعدلات تتناسب مع طبيعة التشابك الصناعي القائم في الاقتصاد، ومع درجة الاعتماد على مستلزمات وعوامل الإنتاج الأولية المستوردة والداخلة في العمليات الإنتاجية المحلية.

الشكل رقم (4): الحلقة المفرغة لتخفيض العملة



المصدر: مبارك بوعشة، **"السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة"**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،1999، العدد 12، ص87، 88.

الشكل رقم (5): لوب الأسعار و الأجور



المصدر: مبارك بوعشة، **"السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة"**، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،1999، العدد 12، ص 87.

رابعا: أثر التخفيض على القدرة الشرائية

بالنسبة للمؤسسات الوطنية في المرحلة الأولى، يكون لتخفيض العملة الوطنية أثر سلبي، حيث يؤدي إلى تخفيض القدرة الشرائية للمؤسسات الوطنية، نتيجة لارتفاع سعر الموارد الوسيطة المستوردة، لكن في مرحلة لاحقة سترتفع القدرة الشرائية للمؤسسات الوطنية عن طريقة الفعالية الاقتصادية في زيادة الإنتاج وبالتالي الزيادة في التصدير.

أما بالنسبة للأفراد، فإن الآثار تكون سلبية، وتؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للأسر، وبالتالي النقص في الطلب الفعال، وتتحمل الفئات الاجتماعية ضعيفة الأجور وأصحاب الأجور الثابتة عبأين:

1- زيادة أسعار السلع المستوردة من الخارج.
2- ارتفاع أسعار السلع الوطنية المرتبطة عضويا باستيراد المواد الوسيطة من الخارج.[1]

خامسا: أثر التخفيض على توزيع الدخل

في ظل تقلبات أسعار، قد ينتج عن التخفيض في قيمة العملة الوطنية تأثير سلبي على الطلب الحقيقي الذي سينخفض – وذلك في ظل ظروف معينة- مما سيؤدي إلى تخفيض الإنتاج وكذا معدل النمو.

هذا الانخفاض في كل من الطلب والإنتاج، قد ينتج عنه إعادة توزيع الدخل غير عادل من المجموعات التي يكون ميلها للادخار منخفض إلى المجموعات التي يكون ميلها للادخار مرتفع. حيث أن الذين

[1] مبارك بوعشة، **"السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة"**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،1999، العدد 12، ص 89، 90.

يستهلكون السلع المستوردة، سيعانون بعد التخفيض من ارتفاع تكلفة المعيشة، أي انخفاض في دخولهم الحقيقية هذا من جهة، ومن جهة أخرى المصدرون للسلع ستزيد أرباحهم نتيجة لزيادة حجم الصادرات.[1]

سادسا: أثر التخفيض على حركة رؤوس الأموال

من ضمن الأسباب الرئيسية والمهمة التي تدفع الأفراد إلى تحريك رؤوس أموالهم بين الدول هو التخفيض، ويتم هذا الإجراء عندما يتوقع الأفراد بأن الدولة سوف تقوم بالتخفيض، فإنهم في هذه الحالة سيقومون بتحريك أموالهم نحو الخارج لتجنب الخسارة المحتملة من جراء هذا التخفيض، أو للبحث عن الأرباح. كذلك من نتائج التخفيض، توجيه رؤوس الأموال إلى الاستثمار في المجالات ذات العائد السريع (الخدمات...).

سابعا: أثر التخفيض على عبء القروض الخارجية

يختلف أثر التخفيض في حالة كون البلد المخفض لعملته دائنا أو مدينا وكما مبين في أدناه:

1- في حالة كون البلد المخفض لعملته دائنا، فإذا استلم هذا البلد قروضه وفوائد هذه القروض بالعملة الأجنبية، فإنه سوف يستلم كمية أكبر من عملته الوطنية بعد تحويل العملة الأجنبية إلى العملة الوطنية، أما إذا استلم هذا البلد قروضه والفوائد عليها بعملته الوطنية، فإنه سيستلم نفس المقدار الذي اقرضه ولا يتأثر في هذه الحالة.

2- عندما يكون البلد المخفض لعملته مدينا، ودفع ديونه والفوائد عليها بعملة البلد الدائن، فإن عبء الديون المترتبة عليه في هذه الحالة سوف تزداد، وذلك لأنه سوف يدفع كمية أكبر من عملته الوطنية سدادا لدينه بالعملة الأجنبية، أما إذا كان البلد المدين يدفع دينه بعملته الوطنية، فإنه سوف يدفع نفس المقدار من الديون والفوائد بعملته الوطنية التي تم تخفيضها ويستفيد البلد المدين من تخفيض عملته الوطنية في هذه الحالة بنفس مقدار التخفيض.[2]

[1] Sami Bousselmi, **« impact de la dévaluation sur les échanges extérieurs cas de Tunisie »**, rapport de recherche présenté à la faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de Maitre és Sciences (M. Sc), université de Montréal, Aout 2000, p 23.

[2] صبحي حسون الساعدي وأياد حماد عبد، مرجع سبق ذكره، ص 92.

المبحث الثالث: نظريات التخفيض لإعادة التوازن لميزان المدفوعات

من أهم السياسات التي انتهجت من أجل معالجة عجز في ميزان المدفوعات هي سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية، حيث اعتمدت هذه الأخيرة على سعر الصرف، معتبرته المحرك الأساسي لاستعادة التوازن والتخلص من العجز، كما نالت سياسة التخفيض رضاء العديد من الاقتصاديين (يوهان روبنسون، الكسندر سدني،...)، فسعوا إلى إثبات نجاعتها استنادا على نظريات علمية منطقية، لذلك سنتناول في هذا المبحث نظريات التخفيض لإعادة التوازن لميزان المدفوعات.

المطلب الأول: نظرية المرونة الحرجة

ترتكز هذه النظرية على أهمية تغير قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية في إحداث التغير في رصيد ميزان المدفوعات وبالتحديد رصيد السلع والخدمات، حيث ظهر هذا الأسلوب عام 1937 على يد يوهان روبنسون Johan Robinson ، وقد تدعم هذا الأخير بما يسمى بشرط مارشال-ليرنر Marshal-Lerner.

أولا: مميزات نظرية المرونة الحرجة

يتميز هذا الأسلوب بما يلي:

- أنه يعتمد على طريقة تحويل الإنفاق عن طريق تغيرات سعر الصرف، وجوهر هذه الفكرة هو تحويل الإنفاق إما من السلع المحلية إلى الإنفاق على السلع الأجنبية من طرف المقيمين وبالتالي زيادة الواردات، أو من الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية من طرف غير المقيمين وبالتالي زيادة الصادرات.
- لا يهتم هذا الأسلوب بجميع عناصر ميزان المدفوعات، إذ أنه يركز فقط على صادرات وواردات السلع والخدمات.[1]

ثانيا: فرضيات نظرية المرونة الحرجة

يعمل أسلوب المرونات في ضوء جملة من الفرضيات:

[1] محمد راتول، **"تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات"**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –الواقع والتحديات-، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر، 2005، ص 336.

- يفترض أن يكون ميزان السلع والخدمات في حالة توازن قبل إجراء أي تعديل في سعر الصرف (B=0).
- وجود مرونة لا نهائية بالنسبة لصادرات الدول الداخلة في التبادل، أي أن منحنى عرض الصادرات لكل دولة يكون أفقيا وهو ما يعني عدم تغير أسعار الصادرات نتيجة لتغير حجمها ويعني ذلك خضوع الإنتاج لظروف التكلفة الثابتة.
- استقرار سوق الصرف الأجنبي.
- وجود حالة التوظف الكامل لعناصر الإنتاج وبالتالي ثبات المداخيل (إهمال أثر الدخل).
- عدم استخدام بقية الدول الداخلة في نظام التبادل لأية إجراءات أخرى تؤدي إلى إبطال مفعول سياسة تغير أسعار الصرف.

ثالثا: الصياغة الرياضية لنظرية المرونة الحرجة

تعتمد هذه النظرية على صياغة مارشال-ليرنر، وإظهار مرونة كل من الصادرات و الواردات بالنسبة لسعر الصرف في توجيه ميزان المدفوعات.

ولاشتقاق النظرية فإنه يتم الانطلاق من معادلة رصيد ميزان السلع والخدمات "B" وهي عبارة عن الفرق بين الصادرات والواردات بالعملة الوطنية: $B = X - TC \times M$

حيث:

X: قيمة الصادرات بالعملة الوطنية

M: قيمة الواردات بالعملة الأجنبية

TC: سعر الصرف (عدد الوحدات من العملة الوطنية مقومة بوحدة واحدة من العملة الأجنبية)

TC×M: قيمة الواردات بالعملة الوطنية (M مقيمة بالعملة الأجنبية فإن لتحويلها إلى العملة الوطنية يجب ضربها في سعر الصرف TC)

ولمعرفة أثر التغير في سعر الصرف TC على ميزان السلع والخدمات B نجري التغير رياضيا (اشتقاق B بالنسبة لسعر الصرف) على النحو التالي:

$$\frac{\partial B}{\partial \mathrm{TC}} = \frac{\partial \mathrm{X}}{\partial \mathrm{TC}} - \left(\frac{\partial \mathrm{TC}}{\partial \mathrm{TC}} \times \mathrm{M} + \mathrm{TC} \times \frac{\partial \mathrm{M}}{\partial \mathrm{TC}}\right)$$

أو:

$$\frac{\partial B}{\partial \mathrm{TC}} = \frac{\partial \mathrm{X}}{\partial \mathrm{TC}} - \mathrm{M} - \mathrm{TC} \times \frac{\partial \mathrm{M}}{\partial \mathrm{TC}}$$

وبإخراج M عامل مشترك نجد:

$$\frac{\partial \mathrm{B}}{\partial \mathrm{TC}} = M\left(\frac{1}{M} \times \frac{\partial X}{\partial TC} - \frac{\partial M}{\partial TC} \times \frac{TC}{M} - 1\right) \dots (1)$$

وكما تنص فرضية أن ميزان السلع والخدمات في حالة توازن قبل بدأ في تعديل سعر الصرف، أي:

$B = X - TC \times M = 0$ ومنه: $M = \frac{X}{TC}$، لذلك يمكن أن كتابة المعادلة (1) كما يلي:

$$\frac{\partial \mathrm{B}}{\partial \mathrm{TC}} = M\left(\frac{TC}{X} \times \frac{\partial X}{\partial TC} - \frac{\partial M}{\partial TC} \times \frac{TC}{M} - 1\right) \dots (2)$$

من المعادلة(2) نستنتج أن مرونات الطلب بالنسبة لسعر الصرف ذات شقين:

- مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف e_x ، وتعطى كما يلي: $e_x = \frac{TC}{X} \times \frac{\partial X}{\partial TC} \dots (3)$
- مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف e_m ، وتعطى كما يلي: $e_m = -\frac{\partial M}{\partial TC} \times \frac{TC}{M} \dots (4)$

نلاحظ أن مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف e_x تكون موجبة $(e_x > 0)$ ، إذا كان تخفيض في قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية $(\Delta TC > 0)$ يؤدي إلى تحسين صادرات $(\Delta X > 0)$. أي أن إذا كان هناك انخفاض أو تخفيض في قيمة العملة الوطنية معناه: $\frac{\partial TC}{TC} > 0$ ، حيث:

$e_x = \frac{TC}{X} \times \frac{\partial X}{\partial TC}$، فتكون: $e_x > 0$، إذا وفقط كان: $\frac{\partial \mathrm{X}}{\mathrm{X}} > 0$.

وتكون مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف e_m موجبة $(e_m > 0)$ ، إذا كان تخفيض في قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية $(\Delta TC > 0)$ يؤدي إلى تخفيض الواردات $(\Delta M < 0)$. أي أن إذا كان هناك انخفاض أو تخفيض في قيمة العملة الوطنية معناه: $\frac{\partial TC}{TC} > 0$ ، حيث:

$e_m = -\frac{\partial M}{\partial TC} \times \frac{TC}{M}$، فتكون: $e_m > 0$ ، إذا وفقط كان: $-\frac{\partial \mathrm{M}}{\mathrm{M}} > 0$ أي: $\frac{\partial \mathrm{M}}{\mathrm{M}} < 0$.

بالعودة إلى ميزان السلع والخدمات B (Bمتوازن قبل تعديل العملة وهذا وفقا لافتراضات النموذج)، وبتعويض (3) و(4) في المعادلة (2) نجد:

$$\frac{\partial \mathrm{B}}{\partial \mathrm{TC}} = M(e_x + e_m - 1)$$

وحسب هذه معادلة، حتى يكون لتخفيض في قيمة العملة أثر ايجابي على ميزان السلع والخدمات ($\frac{\partial \mathrm{B}}{\partial \mathrm{TC}}$>0)، حيث: M>0 يجب أن يكون: $e_x + e_m - 1$>0، أي: $e_x + e_m > 1$

- في حالة التوازن الأولي لميزان السلع والخدمات غير محقق:

إذا كان التوازن الأولي لميزان السلع والخدمات غير محقق فنأخذ المعادلة (1) التي تم الحصول عليها قبل افتراض التوازن كما يلي:

$$\frac{\partial \mathrm{B}}{\partial \mathrm{TC}} = M\left(\frac{1}{M} \times \frac{\partial X}{\partial TC} - \frac{\partial M}{\partial TC} \times \frac{TC}{M} - 1\right)$$

$$\frac{\partial \mathrm{B}}{\partial \mathrm{TC}} = M\left(\frac{TC}{X} \times \frac{X}{TC} \times \frac{1}{M} \times \frac{\partial X}{\partial TC} - \frac{\partial M}{\partial TC} \times \frac{TC}{M} - 1\right)$$

$$\frac{\partial \mathrm{B}}{\partial \mathrm{TC}} = M\left(\frac{X}{TC \times M} \times \frac{TC}{X} \times \frac{\partial X}{\partial TC} - \frac{\partial M}{\partial TC} \times \frac{TC}{M} - 1\right)$$

$$\frac{\partial \mathrm{B}}{\partial \mathrm{TC}} = M\left(\frac{X}{TC \times M} \times e_x + e_m - 1\right)$$

ففي حالة عدم تحقق التوازن في بداية وحسب هذه معادلة الأخيرة، حتى يكون لتخفيض في قيمة العملة أثر ايجابي على ميزان السلع والخدمات ($\frac{\partial \mathrm{B}}{\partial \mathrm{TC}}$>0)، حيث: M>0 يجب أن يكون: $\frac{X}{TC \times M} \times e_x + e_m - 1$>0 ، أي: $\frac{X}{TC \times M} \times e_x + e_m > 1$

وعليه حتى يكون لتخفيض في قيمة العملة تأثير ايجابي على ميزان السلع والخدمات وذلك في حالة كون هذا الأخير في بداية في حالة توازن، فمن الضروري أن يكون مجموع مرونتي الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف أكبر من الواحد ($e_x + e_m > 1$) وهو الشرط المعروف بشرط مارشال-ليرنر.
أما إذا كان ميزان السلع والخدمات ليس متوازنا قبل تعديل سعر الصرف، يعني أن ميزان السلع والخدمات سيتم تعديله بعد عملية تخفيض قيمة العملة أو انخفاض في سعر الصرف، فهنا يجب أن يكون:

$\frac{X}{TC \times M} \times e_x + e_m > 1$ ، حتى يكون لتخفيض في قيمة العملة أثر ايجابي على ميزان السلع والخدمات.

وهذه النتائج يمكن تعميمها في جميع الحالات التي يوجد فيها تغيير في سعر الصرف، سواء كان هذا التغيير تخفيض (انخفاض) أو رفع (ارتفاع) في قيمة العملة الوطنية. فإذا كانت الشروط السابقة محققة فإن تخفيض العملة يؤدي إلى تلاشي العجز في الميزان كما أن رفع قيمة العملة يؤدي إلى تلاشي الفائض.[1]

رابعا: ميكانيزمات التأثير نظرية المرونة الحرجة

يتم التأثير على الميزان في الحالتين وفق الأطروحة التالية:

- حالة العجز: بإحداث تخفيض في قيمة العملة الوطنية فإن ذلك يؤدي إلى إحداث تغيرات أسعار كل من الصادرات و الواردات، بحيث أن أسعار الصادرات تبدو منخفضة من وجهة نظر غير المقيمين فيزداد الطلب عليها وتزداد الصادرات نتيجة لذلك، في حين أسعار الواردات تبدو مرتفعة من وجهة نظر المقيمين فينخفض الطلب عليها وبالتالي فإن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات وهو ما ينجز عنه تلاشي العجز في الميزان.
- حالة الفائض: بإحداث رفع في قيمة العملة الوطنية، فإن ذلك يؤدي إلى إحداث تغيرات مناظرة أيضا على أسعار كل من الصادرات والواردات، بحيث أن أسعار الصادرات تبدو غالية بالنسبة لغير المقيمين فينخفض طلبهم عليها بينما أسعار الواردات تبدو رخيصة بالنسبة للمقيمين فيزداد طلبهم عليها. أي أن الرفع في قيمة العملة يؤدي في النهاية إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات الشيء الذي يؤدي تدريجيا إلى تلاشي الفائض.

ولاشك أنه في الحالتين لا يؤدي تغيير سعر الصرف دوره إذا لم تتوفر المرونة الكافية لكل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف.[2]

---

[1] Francis Yannick ZAMBO ZAMBO, **Impact de l'arrimage du Franc CFA à l'Euro sur la balance commerciale: le cas du Cameroun**, institut sous-régional de statistique appliquée de Yaoundé-Ingénieur statisticien 2006, http://www.memoireoline.com/06/07/486/m .

[2] محمد راتول، **"الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، العدد4، جوان 2006، ص 238، 239.

المطلب الثاني: نظرية الاستيعاب

يرجع الفضل في إرساء الدعائم الأولى لنظرية الاستيعاب لكتابات "*Meade*" عام 1951 عن ميزان المدفوعات، بينما ينسب فضل استخدام هذا المصطلح لأول مرة إلى الكسندر سدني *Alexander Sidney**[1] عام 1952، حيث ترتكز هذه النظرية على آثار تخفيض القيمة الخارجية للعملة على ميزان السلع والخدمات، وتولي نظرية الاستيعاب الأهمية الكبرى للمداخيل بإضافة إلى الإنفاق في تحديد النتيجة النهائية لميزان السلع والخدمات. وتعتبر هذه النظرية نظرية للتحليل الاقتصادي العام القائم على الأفكار الكينزية.

أولا: فرضيات نظرية الاستيعاب

تستند نظرية الاستيعاب على مجموعة من الفروض الأساسية، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- افتراض سيادة حالة التوظيف غير الكامل (البطالة) على نطاق واسع لتشمل جميع الدول تقريبا.
- استبعاد كافة عناصر ميزان رؤوس الأموال من التحليل واستناد فقط على بنود ميزان السلع والخدمات في ميزان المدفوعات.
- الإنتاج الجاري هو المصدر الوحيد للصادرات.
- افتراض ثبات أسعار السلع و الأجور النقدية وسعر الفائدة.
- افتراض ثبات نفقات العملية الإنتاجية.
- افتراض توفر قدر كاف من احتياطات الصرف لدى الدولة.

وفي هذا الإطار من الافتراضات بدأ الكسندر تحليله لنظرية الاستيعاب باستخدام مبادئ التحليل الكينزي.[2]

ثانيا: الصياغة الرياضية لنظرية الاستيعاب

في هذا الصدد تبدأ نظرية الاستيعاب بالمطابقة الكينزية للدخل القومي:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

---

[1] *الكسندر سدني Alexander Sidney هو موظف في صندوق النقد الدولي Fonds Monétaire International، أنظر Emmanual Nyahoho**, finances internationales (théorie, politique et pratique),** presses de l'Université du Québec, Canada, 2e édition, 2002, p 50.

[2] زواوي الحبيب، **"سعر الصرف ومؤشرات قياس التنافسية- حالة الجزائر"**، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر، نوفمبر 2011، ص 11، 12.

حيث أن:

Y: الدخل الوطني

C: الاستهلاك

I: الاستثمار

G: الإنفاق الحكومي

X: الصادرات من السلع والخدمات

M: الواردات من السلع والخدمات

وبافتراض عدم وجود واردات (M) نجد الدخل الوطني يعادل الإنفاق على السلع المنتجة محليا $(Domestique\ «\ d\ »)$، وهو ما تعبر عنه المعادلة (1) التالية:

$$Y = C_d + I_d + G_d + X \ldots . (1)$$

حيث توضح المعادلة رقم (1) أن الدخل الوطني يتكون من السلع التي تنتج وتستوعب (استهلاك +استثمارات+ إنفاق) محليا $(C_d + I_d + G_d)$، مضاف إليها الصادرات (X).

ويقصد بالاستيعاب المحلي(A_d) الإنفاق على السلع المنتجة محليا، ويعبر عنه بالمعادلة (2) التالية:

$$A_d = C_d + I_d + G_d \ldots..(2)$$

وبالتالي فإن: $$Y = A_d + X \ \ldots.(3)$$

أما الاستيعاب الكلي (A) فهو يشتمل على الاستيعاب المحلي(A_d) مضافا إليه الواردات (M)، ويعبر عن الاستيعاب الكلي بالمعادلة رقم (4) التالية:

$$A = A_d + M \ldots.(4)$$

ومن ثم فإن: $$A_d = A - M \ldots.(5)$$

وبتعويض (5) في المعادلة رقم (3) نجد: $Y = A - M + X \ldots(6)$

ومن ثم يمكن الحصول على المعادلة الأساسية في نظرية الاستيعاب:

$$Y - A = X - M \ldots (7)$$

ومن هذه المعادلة الأخيرة (7)، يمكن تحديد رصيد ميزان السلع والخدمات بأنه الفرق بين الدخل الوطني(Y) والاستيعاب الكلي(A) بمعنى: $B = Y - A \ldots (8)$

وبذلك قد يأخذ ميزان السلع والخدمات أحد الحالات الثلاثة التالية:

- الحالة الأولى: يحقق ميزان السلع والخدمات تعادلا ($B=0$)، إذا كان الدخل الوطني يساوي الاستيعاب الكلي ($Y=A$).
- الحالة الثانية: يحقق ميزان السلع والخدمات فائضا ($B>0$)، إذا كان الدخل الوطني أكبر من الاستيعاب الكلي ($Y>A$).
- الحالة الثانية: يحقق ميزان السلع والخدمات عجزا ($B<0$)، إذا كان الدخل الوطني أقل من الاستيعاب الكلي ($Y<A$).

وبذلك فإن حدوث تغير في رصيد ميزان السلع والخدمات بميزان المدفوعات يعود إلى الفرق بين التغير في الدخل والتغير في الاستيعاب، ويمكن التعبير عليه وفقا للمعادلة التالية:

$$\Delta B = \Delta Y - \Delta A \ldots (9)$$

وبالتالي فإن الأثر المتوقع لسياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية على ميزان السلع والخدمات، يتوقف على تأثير كل من الدخل الحقيقي والاستيعاب الكلي، وهنا ميز الكسندر بين ثلاثة أمور وذلك على النحو التالي:

- أثر التخفيض على الدخل Y.
- الأثر الذي يحدثه التغير في الدخل ΔY على الاستيعاب.
- الأثر الذي يحدثه التخفيض في الاستيعاب مباشرة وليس عن طريق الدخل.

ومما سبق يتضح أن التخفيض يؤثر على الاستيعاب بطريقتين:

- أولا: الأثر الذي يحدثه التغير في الدخل على الاستيعاب (بما أن قرارات الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي ترتبط داليا بالدخل، بمعنى أن هذه القرارات تعتمد على مستوى الدخل الحقيقي، والذي يتحدد بالميل الحدي للاستيعاب α.*
- ثانيا : الأثر الذي يحدثه تخفيض سعر الصرف على الاستيعاب بطريقة مباشرة، بخلاف التغير في الدخل الحقيقي، وهو ما يعبر عنه بواسطة δA.

وباستخدام هذه الرموز الجديدة، فإن من المكن التعبير عن تأثير التخفيض على الاستيعاب بمعادلة التالية:

$$\Delta A = \alpha \Delta Y + \delta A \ldots.(10)$$

وبتعويض (10) في المعادلة (9) نجد المعادلة التالية التي تعبر عن أثر التخفيض على ميزان السلع والخدمات:

$$\Delta B = \Delta Y - \alpha \Delta Y - \delta A \ldots.(11)$$

أو:

$$\Delta B = (1 - \alpha)\Delta Y - \delta A \ldots.(11)$$

حيث: $(1 - \alpha)$هو الميل الحدي لعدم استعاب الدخل (للاكتناز)، فهو ليس الميل الحدي للادخار.

وطبقا للمعادلة السابقة، فإن الشروط اللازمة لنجاح سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية في تحسين ميزان السلع والخدمات بميزان المدفوعات ($\Delta B>0$)من خلال مدخل الاستيعاب، تتوقف على القيم النسبية لـ δA، α، Δ. فحتى يكون $\Delta B>0$، هناك حالتين:

الحالة 1: لما يكون $\Delta Y > 0$ (أي أن التخفيض أدى إلى زيادة في الدخل الحقيقي) ، وهذه حالة بدورها تفرع إلى حالتين فرعيتين:

- الحالة 1- أ: لما يكون $\alpha < 1$ ، فإذا كان $\delta A < 0$ فإن هنا:$\Delta B > 0$ ستكون محققة بالضرورة، أما إذا كان $\delta A > 0$ فهنا يجب أن يكون: $(1 - \alpha)\Delta Y > \delta A$ حتى يؤدي التخفيض إلى تحسين الميزان $(\Delta B > 0)$.
- الحالة 1- ب: لما يكون $\alpha > 1$، فهنا يجب أن يكون: $\delta A < 0$ و$(1 - \alpha)\Delta Y < \delta A$ ، حتى يكون:$\Delta B > 0$

* α :الميل الحدي لاستيعاب الدخل وهي تساوي مجموع الميول الحدية للاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي $\alpha = c + i + g$ ،حيث i الميل الحدي للاستثمار. أنظر Henri Bourguinat, Jérome Teiletche, et Michel Dupuy, Op.Cit, مقارنة بالنموذج الكينزي أضيف p148.

الحالة 2: لما يكون $\Delta Y < 0$، يجب أن يكون: $\alpha > 1$ أو $\delta A < 0$ وملائمة نسبيا، حتى يكون: $\Delta B > 0$.

ثالثا: آثار تخفيض سعر الصرف على ميزان السلع والخدمات من خلال مدخل الاستيعاب

آثار التخفيض على(ومن خلال) الدخل	الآثار للتخفيض على الاستيعاب
الأثر على الموارد العاطلة الأثر على معدل التبادل الدولي	أثر الأرصدة النقدية أثر إعادة توزيع الدخل أثر خداع النقود أثر أخرى مباشرة على الاستيعاب

1- آثار التخفيض على (ومن خلال) الدخل:

ميز الكسندر في هذا المجال بين أثرين متميزين وهما: أثر الموارد أو الطاقات العاطلة، وأثر معدل التبادل الدولي:

أ- أثر الموارد العاطلة:

إن إحداث التخفيض لتعديل العجز في ميزان السلع والخدمات سيؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات وانخفاض الطلب المحلي على الواردات (وتوجه نحو السلع المحلية) فيؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع المحلية فيحفز زيادة الإنتاج مما يجبر الدولة على البحث عن الطاقات الكامنة واستعمال الموارد العاطلة غير المستغلة في عملية الإنتاج لاستيعاب زيادة الطلب على السلع المحلية.

ويعتبر استعمال هذه الموارد بمثابة زيادة في مستوى الدخل والتشغيل في قطاع التصدير وسرعان ما تتوسع رقعة الزيادة إلى القطاعات الأخرى والصناعات المحلية الأخرى المكملة لقطاع التصدير. وذلك طبعا لمضاعف التجارة الخارجية.[1]

وهكذا فإذا كان لدى الدولة المخفضة موارد عاطلة وقت إجراء التخفيض فإن التخفيض سوف يؤدي إلى حدوث زيادة في الدخل الوطني. ولكن هنا حتى يتحسن رصيد ميزان السلع والخدمات يقتضي أن يكون الميل الحدي للاستيعاب α أقل من الواحد. أما إذا كان الميل الحدي للاستيعاب أكبر من الواحد، وبقي مضاعف التجارة الخارجية ايجابيا، وفي مثل هذه الظروف فإن تخفيض قيمة العملة سوف يكون فعالا

[1] زواوي الحبيب، ص 13، 14.

في زيادة استخدام الإنتاج وزيادة الدخل الوطني، ولكن ليس في تحسين ميزان السلع والخدمات بل بزيادة تدهوره وذلك كنتيجة لزيادة الدخل الوطني. فهنا إذا كان الهدف الذي تبتغيه الدولة المخفضة لسعر صرف عملتها من وراء سياسة التخفيض هو تحسين ميزان السلع والخدمات، فلابد من إتباع إجراءات انكماشية داخلية، ومن ثم إلغاء أثر الموارد المعطلة على زيادة الدخل ومستوى العمالة فيه، أو أن تكون الآثار الأخرى لتخفيض على الاستيعاب ملائمة وأقوى من الأثر على الموارد المعطلة.

وأما إذا كانت عناصر الإنتاج موظفة بالكامل وقت إجراء التخفيض لسعر الصرف العملة، فإن التغير في الدخل ΔY يكون مساويا للصفر، وبالتالي لن يؤدي التخفيض إلى تحسن في ميزان السلع والخدمات، فيستبعد أثر الموارد المعطلة للتخفيض، وعليه يصبح انخفاض الاستيعاب هو السبيل الوحيد لتحسين رصيد ميزان السلع والخدمات. ولما كان من غير المتوقع أن يسفر التخفيض عن انخفاض في الدخل، فإن انخفاض الاستيعاب سوف يتوقف فقط على الآثار المباشرة للتخفيض على الاستيعاب δA، مما يجعل من تخفيض قيمة العملة في مثل هذه الظروف وسيلة غير مؤكدة لتحسين رصيد ميزان السلع والخدمات ما لم يتم دعمها بسياسات وإجراءات أخرى انكماشية داخلية لتحقيق انخفاض أكبر في الاستيعاب.[1]

ب- الأثر على معدل التبادل الدولي:

يعرف معدل التبادل الدولي بأنه العلاقة أو النسبة بين أسعار صادرات الدولة وأسعار وارداتها، ويدل تطور معدل التبادل الدولي على تطور أسعار الصادرات بالنسبة إلى أسعار الواردات ما بين فترتين معينتين وذلك في شكل نسبة مئوية.

حيث وفقا لـ الكسندر فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي في الغالب إلى تدهور معدل التبادل الدولي في الدولة التي قامت بالتخفيض وهو في غير صالحها، حيث أن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض أسعار صادرات الدولة مقومة بالعملة الأجنبية بنسبة أكبر من نسبة الانخفاض في أسعار الواردات مقومة بالعملة الأجنبية، والسبب في ذلك - في رأي الكسندر- هو أن صادرات الدولة عادة ما تكون أكثر تخصصا أو أقل تنوعا من وارداتها، مما يجعل أسعار الصادرات أكثر حساسية وتأثرا للتخفيض عن أسعار الواردات.

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 70، 71، 72.

ويؤدي تدهور معدل التبادل الدولي على هذا النحو إلى انخفاض في الدخل الحقيقي والاستيعاب* ، وذلك لأن الحصول على وحدة واحدة من الواردات أصبح يتطلب عددا أكبر من وحدات الصادرات.

غير أن هذه الانخفاضات في كل من الدخل والاستيعاب الناتجة عن التدهور في شروط التجارة قد تؤدي إما إلى تقوية أو إضعاف ميزان السلع والخدمات، وذلك حسب قيمة الميل الحدي للاستيعابα ، فإن التدهور الحدي في معدل التبادل للدولة المخفضة، التي يترتب عليه تدنيا في الدخل الوطني سينتج عنه تحسن في رصيد ميزان السلع والخدمات$\Delta B > 0$، وذلك إذا كان الميل الحدي للاستيعاب أكبر من الواحد $(\alpha > 1)$، أما إذا كان الميل الحدي للاستيعاب أقل من الواحد $(\alpha < 1)$، فهذا يعني أن الرصيد سوف يتدهور$\Delta B < 0$.

وإن دمج هذين النموذجين من الآثار يسمح بتحديد الأثر النهائي "لآثار الدخل" لتخفيض قيمة العملة على رصيد ميزان السلع والخدمات$[\Delta Y(\alpha - 1)]$(ويتوقف ذلك على تركيب التغير في الدخلΔY وحجم الميل الحدي للاستيعاب α):

- إذا كان الميل الحدي للاستيعاب أقل من الواحد$(\alpha < 1)$، يجب أن يكون أثر الموارد المعطلة أعلى من أثر شروط التبادل، حتي يؤدي التخفيض إلى تغير الدخل إيجابيا$\Delta Y > 0$ ويتحسن رصيد السلع والخدمات$\Delta B > 0$، وخلاف ذلك يؤدي إلى تدهوره.
- أما إذا كان الميل الحدي للاستيعاب أكبر من الواحد $(\alpha > 1)$، يجب أن يكون أثر الموارد المعطلة أقل من أثر شروط التبادل علىΔY، حتي يؤدي التخفيض في قيمة العملة إلى تغير الدخل الحقيقي سلبيا$\Delta Y < 0$ فيؤدي إلى تحسن رصيد السلع والخدمات$\Delta B > 0$، وخلاف ذلك يؤدي إلى تدهوره.[2]

2- الآثار المباشرة للتخفيض على الاستيعاب

أ- أثر الاحتياطي (الأرصدة النقدية):

إن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات والصادرات بالعملة الوطنية، ويؤدي أيضا إلى ارتفاع أسعار السلع البديلة عن الواردات، وتلك المحتمل دخولها إلى أسواق التصدير والسلع الوسيطة المستلزمة لإنتاجها. وهكذا فإن التخفيض يحدث ارتفاعا في المستوى العام لأسعار، فتنخفض القيمة الحقيقية للاحتياطات (الأرصدة النقدية)، وهذا ما يدفع الحائزين على النقود إلى زيادة احتياطاتهم

* المقصود هنا انخفاض في الاستيعاب المحفز بالدخل $\alpha\Delta Y$ ، فبانخفاض الدخل $\Delta Y < 0$ نتيجة لتدهور معدل التبادل، سيكون $\alpha\Delta Y < 0$.

[2] محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 341، 342.

لإعادتها إلى المستوى المرغوب وقد يتطلب ذلك منهم تخفيض إنفاقهم الحقيقي، أو بيع أصول مالية.[1] ومع تقليل إنفاقهم من أجل تركيم أرصدة نقدية إضافية، فسوف يخفض الاستهلاك والاستثمار بشكل مباشر، ومن ثم سوف يحدث انخفاضا في الاستيعاب، ومن ناحية أخرى، تؤدي محاولة بيع أصول مالية من أجل زيادة سيولتهم إلى خفض أسعار هذه الأصول، ومن ثم ترتفع أسعار الفائدة عليها بدرجة كافية لحفز مشتري هذه الأصول على تأجيل الاستثمار والاستهلاك وبالتالي يخفض الاستيعاب أكثر.

ب- أثر إعادة توزيع الدخل:

يؤدي ارتفاع مستوى الأسعار الذي ينتج من تخفيض القيمة الخارجية للعملة إلى تخفيض الكلي في ظل مستوى معين من الدخل الحقيقي ومن ثم فهو يؤدي إلى خفض الاستيعاب من دخل كلي معين، وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل من المجموعات التي يكون ميلها الحدي للإنفاق كبير إلى المجموعات التي تتميز بميل حدي للإنفاق منخفض.

وقد حدد الكسندر ثلاثة مسارات لإعادة توزيع الدخل الحقيقي:

- من أصحاب الدخول الثابتة إلى الفئات الأخرى في الاقتصاد.
- من مكتسبي الأجور إلى أصحاب الأعمال.
- ومن دافعي الضرائب إلى الحكومة.[2]

وعلى ذلك، فمن المنتظر في هذه الحالة أن ينخفض الاستهلاك انخفاضا جوهريا، ولكن لا يمكن تأكيد ذلك بنسبة للاستثمار، إذ أن المجموعات التي يكون ميلها للاستهلاك منخفض يكون ميلها للاستثمار مرتفع،[3] ولما كان الاستيعاب يشمل كلا من الاستهلاك والاستثمار ، فهنا لا نستطيع أن نحدد أثر الذي ينتج من إعادة توزيع الدخل على استيعاب فهو ليس بضرورة يخفضه، ففي حالة زيادة استثمار بمقدار يتعدى الانخفاض في استهلاك الفئات التي أضيرت من جراء إعادة توزيع الدخل، فقد يؤدي إلى زيادة الاستيعاب وليس انخفاضه.

ومن ناحية أخرى فإن الارتفاع في مستوى الأسعار سيؤدي أيضا إلى زيادة نسبة ما تقتطعه الضرائب من دخل حقيقي معين، ويترتب على التحول في الدخل الحقيقي من دافعي الضرائب إلى الحكومة انخفاض في الاستيعاب الكلي إذا ما كان الميل الحدي للإنفاق للحكومة أقل منه بالنسبة لدافعي الضرائب – وهو أمر محتمل.

---

[1] مندور أحمد، **مقدمة في الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية بيروت، 1990، ص 232.
[2] صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 80، 81.
[3] مندور أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 232.

ج- أثر خداع النقود:

يمكن للخداع النقدي أن يساهم في الأثر الايجابي للتخفيض إذا توجه اهتمام الحائزين للنقود إلى التغيرات في الأسعار أكثر من التغيرات في الدخول النقدية (الاسمية)، حيث أن ارتفاع الأسعار قد يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك حتى إذا ارتفعت الدخول بنفس الارتفاع في الأسعار، ولذلك أثره إيجابي على ميزان السلع والخدمات لأنه يعمل على تخفيض الاستيعاب.[1]

ومع ذلك فقد يعمل أثر خداع النقود في الاتجاه المعاكس بمعنى ألا يتغير إنفاق المستهلكين رغم ارتفاع الأسعار وذلك لعدم إدراكهم للانخفاض الذي طرأ على قدراتهم الحقيقية على الشراء.[2]

المطلب الثالث: النظرية النقدية لإعادة توازن لميزان المدفوعات

يعود الفضل في تطوير النظرية النقدية لميزان المدفوعات إلى باحثي صندوق الدولي: بولاك (Polak) سنة 1957، ماندل (Mundell) سنة 1968، و جونسون (Johnson) و فرانكل (Frenkel) سنة 1976. وتقوم هذه النظرية على خاصية أساسية تميزها عن نظريتي المرونة والاستيعاب، ألا وهي ربط التوازن في ميزان المدفوعات بتوازن سوق النقدية، ولتوضيح أهم ما جاءت به سنتطرق إلى الفرضيات التي تقوم عليها، وصيغتها الرياضية، بإضافة إلى تخفيض قيمة العملة في النظرية النقدية.

أولا: فرضيات النظرية النقدية لإعادة التوازن لميزان المدفوعات

تستند النظرية النقدية على مجموعة من الفرضيات الأساسية، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- تبني النظرية النقدية دراستها على الدولة ذات اقتصاد صغير ومفتوح، تتبنى سعر الصرف الثابت.
- وجود حالة التوظف الكامل.
- تفترض أن ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية، يجب فهمها من خلال العرض والطلب على النقود، بمعنى أنه أي اختلال في ميزان المدفوعات هو انعكاس للاختلال في سوق النقود، وبذلك ميزان المدفوعات يعبر عنه بميزان التسويات الرسمية.[3]
- إن الأجل الطويل كفيل بتحقيق التوازن النقدي، وبالتالي توازن ميزان المدفوعات.

---

[1] محمود يونس، **نظرية التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1986، ص 239.
[2] صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 82.
[3] مساوي وردة، مرجع سبق ذكره، ص 79.

- الرقابة الكاملة للسلطة النقدية على العرض النقدي، الذي يعتبر متغيرا خارجيا، والذي يتكون من المكون الداخلي والمكون الأجنبي.
- تفترض كفاءة الأسواق الدولية للسلع والخدمات والأصول النقدية، وكذا تساوي أسعار الفائدة في أسواق رأس المال الدولية، وأسعار السلع والخدمات بين الداخل والخارج في الأجل الطويل.[1]
- السلع والأصول المالية المحلية بدائل كاملة للسلع والأصول المالية الأجنبية، وعكس صحيح، وبالتالي يفاضلون المقيمون بين الأصول المحلية والأصول الأجنبية.[2]

ثانيا: الصيغة الرياضية للنظرية النقدية لإعادة التوازن لميزان المدفوعات

انطلاقا من الفرض القائل أن ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية، يجب فهمها من خلال العرض والطلب على النقود، نستخلص النقاط التالية من خلالهم نصل إلى المعادلة الأساسية للنظرية النقدية:

1- **الطلب على النقود:** يرتبط الطلب على النقود بمتغيرين أساسيين هما الدخل الحقيقي ومستوى الأسعار، ومنه يمكن كتابة معادلة الطلب على النقود بالشكل التالي: $\mathrm{M_d} = f(y, p, k)$

حيث:

M_d: حجم الطلب على النقود.

Y: مستوى الدخل الحقيقي.

P: مستوى الأسعار محليا.

K: كمية ثابتة، وتشمل كل متغيرات أخرى التي تؤثر على الطلب النقدي (سعر الفائدة، مستوى الثروة،...).

2- **المعروض النقدي:** يتكون المعروض النقدي من مكونين أساسين، هما المكون المحلي والمكون الأجنبي، المكون المحلي للقاعدة النقدية يشتمل على القروض الممنوحة من قبل البنك المركزي إلى البنوك التجارية، والسندات العامة، ويسمى الائتمان المحلي، المكون الأجنبي يتمثل في صافي الاحتياطات النقدية الدولية، ومنه يمكن صياغة معادلة المعروض النقدي كما يلي:

$$\mathrm{M_S} = \mathrm{D} + \mathrm{R.TC}$$

[1] باصور كمال، مرجع سبق ذكره، ص117.
[2] حميدات عمر، **أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات –دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2011، ص 75.

حيث:

M_s : حجم المعروض النقدي.

D: الائتمان المحلي.

R: التغير في صافي الاحتياطات النقدية الدولية مقومة بالعملة الأجنبية

TC: سعر الصرف

$P = TC.P^*$، P^*: مستوى الأسعار في الخارج.

3- **ميزان المدفوعات:** يعبر عن ميزان المدفوعات بميزان التسويات الرسمية، بمعنى أن رصيد ميزان المدفوعات (BP)، (أي رصيد الحساب الجاري، مضاف إليه الرصيد المالي، يساوي صافي الاحتياطات النقدية الدولية، ويمكن ترجمة ذلك رياضيا بالمعادلة التالية:

$BP = R$ ...(1).

وإن صافي الاحتياطات النقدية الدولية يرتبط بشكل دالي بسوق النقد الوطني عن طريق الفرق بين العرض والطلب على النقود، أي: $R = (M_d - M_s)/TC$ ...(2).

ومنه يمكن صياغة معادلة رصيد ميزان المدفوعات (بالعملة الوطنية) كما يلي:

$BP = h(M_d - M_s)$

وتمثل هذه المعادلة الأخيرة الصيغة الرياضية الأساسية للنظرية النقدية لميزان المدفوعات، وهي توضح أن الاختلال في ميزان المدفوعات يعد انعكاس للاختلال في السوق النقدية. أي أن:

- إذا كان المعروض النقدي أكبر من الطلب على النقود ($M_d - M_s < 0$)، فإن رصيد ميزان المدفوعات يكون سالب ($BP < 0$).
- إذا كان المعروض النقدي أقل من الطلب على النقود ($M_d - M_s > 0$)، فإن رصيد ميزان المدفوعات يكون موجب ($BP > 0$). [1]

[1] HENRI BOURGUINAT , Jérome Teiletche, Et Michel Dupuy, Op.cit, p 152 .

ثالثا: تخفيض قيمة العملة في النظرية النقدية لميزان المدفوعات

يؤدي تخفيض القيمة الخارجية للعملة للتأثير على السوق النقدي المحلي الذي يؤثر بدوره على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي التخفيض بنسبة معينة إلى رفع الأسعار المحلية لكافة السلع الداخلة في التجارة الدولية بنفس نسبة التخفيض مع ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية الداخلة التي لا تدخل في التجارة الدولية ولكن بنسبة أقل من نسبة التخفيض، حيث يدخل في إنتاجها بعض المستلزمات المستوردة، وعليه فإن التخفيض سوف يؤدي إلى رفع المستوى العام للأسعار المحلية، مما يخفض من القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد والوحدات الاقتصادية، والذي يدفع بهم إلى زيادة الطلب على الأرصدة الاسمية من أجل استرجاع القيمة الحقيقية المرغوبة للأرصدة النقدية التي يحتفظون بها، فإذا لم تتدخل السلطات النقدية لإشباع فائض الطلب النقدي من خلال زيادة العرض النقدي، فإن الأفراد والوحدات الاقتصادية سوف يلجؤون إلى جذب الأرصدة النقدية الأجنبية من أجل استعادة التوازن النقدي، مما يخلق فائض في ميزان المدفوعات. ذلك لأن التخفيض يؤدي إلى رفع أسعار السلع والخدمات المحلية، مما يحفز الوحدات الاقتصادية الإنتاجية إلى تحويل الموارد الإنتاجية إلى السلع الداخلة في التجارة (قابلة للتصدير) بعيدا عن السلع والخدمات المحلية، وعليه هذا سيساعد على زيادة الصادرات وتخفيض الواردات مما يخلق فائض في ميزان المدفوعات، وسوف يستمر الفائض أو الزيادة في الأرصدة الدولية حتى يتم استعادة التوازن في السوق النقدي.[1]

[1] حميدات عمر، مرجع سبق ذكره، ص 77، 78.

المبحث الرابع: معوقات عودة التوازن لميزان المدفوعات

تعتبر قضية تسوية رصيد الحساب الجاري ورصيد حساب رأس المال (إعادة التوازن لميزان المدفوعات) بواسطة سعر الصرف تلك التغيرات الحادثة على القيمة الخارجية للعملة انخفاضا أو ارتفاعا من أكبر الرهانات والتحديات التي تواجه كل الاقتصاديات ذلك أنها تحدث اختلالات جوهرية في موازين مدفوعات الدول، وأن النظريات القديمة حاولت إعطاء تفسير مفاده العودة التلقائية لميزان المدفوعات، سواءا عن طريق آلية الأسعار حسب المدرسة الكلاسيكية أو عن طريق آلية الدخول حسب المدرسة الكينزية، إلا أن الواقع العملي المتميز بسرعة حركية تقلبات أسعار الصرف وزيادة حجم المبادلات الدولية أثبت بأنه توجد مجموعة من العوائق تحد أو تكبح العودة التلقائية المزعومة حسب ما تعرضنا إليه سابقا وإن حدثت تكون نادرة وليست في الآجال المنتظرة أو المتوقعة. لذلك سنتناول في هذا المبحث معوقات عودة توازن ميزان المدفوعات بواسطة تغير سعر الصرف.

المطلب الأول: مشكل تقدير المرونات

حسب شرط "مارشال ليرنر" MRL فإن إعادة التوازن عن طريق التخفيض (الانخفاض) في سعر الصرف يكون له تأثير إيجابي إذا تحقق وأن أصبحت مرونة الصادرات والواردات أكبر أو تساوي الواحد الصحيح. وهو شرط ضروري لحدوث التوازن، إلا أنه غير كافي وقد لا يتحقق بسبب وجود مجموعة من العوامل تعيق وتكبح الشرط الذي توصل إليه MRL وهو $e_x + e_m > 1$.

العامل الأول: القيمة العددية للمرونة السعرية[1]

النتائج المتحصل عليها عند حساب المرونات السعرية كانت جدّ مختلفة، وذلك بحسب الحقبات الزمنية، حيث تعاقبت المراحل، فكانت هناك مراحل تفاؤل ومراحل تشاؤم حول تقدير المرونات السعرية.

- المرحلة الأول: ظهرت مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى وامتدت إلى غاية الخمسينيات، حيث عرفت بمرحلة التشاؤم، فقد توصلوا فيها (على إثر الدراسات لـ Tse chung*[2]) إلى أن قيم معاملات المرونة السعرية بالنسبة لجميع الدول النامية وكذلك بالنسبة لكثير من الدول الصناعية لا تضمن فعالية سياسة تخفيض قيمة العملة في تسوية ميزان المدفوعات، كما تميزت هذه مرحلة بتفشي مبدأ الحمائية ومراقبة الكلية.

[1] Henri Bourguinat, Jérome Teiletche, et Michel Dupuy, Op.cit, P154, 155, 156.

[2]* Tse Chung Chang (1945-1946), International Comparisons Of Demands For Imports, Review Of Economics Studies.

- أما مرحلة التفاؤل حول المرونات السعرية امتدت من الخمسينيات إلى غاية بداية سبعينيات، بناءا على عدة دراسات، أولا في ولايات المتحدة الأمريكية دراسة لـ Orcutt*[1] في 1950، وبعدها دراسة لـ Magee و Houthakker*[2]، وفي فرنسا دراسة لـ Phan Duc Loi*[3]، حيث أقرت هذه الدراسات أن منذ الخمسينيات قيم معاملات المرونة السعرية هي جدّ كافية بالنسبة لأغلبية الدول الصناعية، إلا أن قد يكون هناك مشكل بالنسبة للدول النامية التي استراداتها قابلة للتقليص وصادراتها من المواد الأولية غير مرنة.
- غير أن بعد السبعينيات تم إعادة النظر، وذلك على إثر انخفاض قيم المرونات السعرية نتيجة لصدمات النفطية في سنوات السبعينيات، فأصبحت أقل بكثير من قيم المرونات السعرية للسنوات 1950-1970.
- وأخيرا يظهر اليوم أن قيم المرونات السعرية هي عادة مرتفعة ولكن تبقى هي أخرى أقل بكثير من قيم السنوات 1950-1970. حيث أن شرط مارشال ليرنر هو تقريبا دائما محقق وذلك على الأقل بالنسبة للدول الصناعية، في حين يبقى نادرا بالنسبة للدول النامية.

وعلى العموم، يجب إقرار باختلاف قيم المرونات السعرية المقدرة وذلك بحسب طرق الاقتصاد القياسي، وقائع السعر، والفترات المستغلة.

العامل الثاني: مرونة الدخل أقوى من مرونة السعر

تدريجيا أصبح من الواضح بشكل متزايد أن مرونة الصادرات بالنسبة للدخل ومرونة الواردات بالنسبة للدخل بالنسبة للدولة المخفضة أعلى بكثير من المرونات السعرية للصادرات وللواردات هذه الدولة.

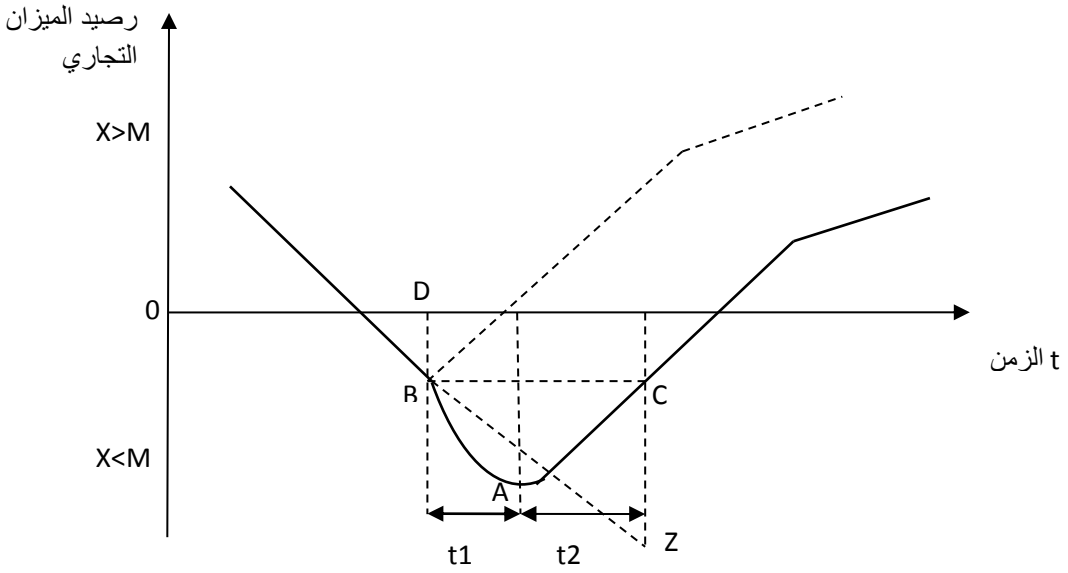
وهذا يعني أن مهما كان دور الذي تلعبه أسعار الصادرات وأسعار الواردات في تغيير وضعية الميزان التجاري نتيجة للتغيرات التي تطرأ على سعر الصرف، فإن الصادرات والواردات تتأثر بالدخل أكثر، أي أن الميزان التجاري يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على الدخل أكثر من التغيرات التي تطرأ على أسعار الصادرات والواردات، فإن الموازين التجارية تتأثر بشكل مباشر بمتغيرات النشاط الداخلية والخارجية.[4]

[1] * B. Orcutt (1950), Measurement of Price Elasticities in International Trade, Review of Economics and Statistics, mai.
[2]* H. Houthakker et S. Magee (1969), Income and Price Elasticities in World Trade, Review of Economics and Statistics, mai.
[3] *Phan Duc Loi (1969), Effets de structure et mécanisme des prix dans la demande d'exportations, Cujas.
[4] Henri Bourguinat, Jérome Teiletche, et Michel Dupuy, Op.cit, P156, 157.

المطلب الثاني: منحنى الشكل (J)

إن التخفيض حتى وإن تحقق شروطه، لا يؤدي بالضرورة إلى التحسن الفوري في وضعية الميزان التجاري، حيث يكون هناك تدهور في وضعيته أولا وبعد ذلك يبدأ في التحسن على صيغة الحرف اللاتيني (J)، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (6-1): منحنى الشكل "J"



المصدر: Henri Bourguinat, Jérome Teiletche, et Michel Dupuy, **finance internationale**, éditions DALLOZ, Paris, France, 2007, P159

ومن المنحنى يتضح أن عند حدوث تخفيض في قيمة العملة الوطنية في اللحظة D، ينجر عنه تفاقم العجز التجاري خلال الفترة اللاحقة الممتدة من النقطة B إلى غاية النقطة A (وهي عادة تكون ما بين أربع إلى خمس ثلاثيات)، أما بعد هذه الفترة يبدأ الرصيد التجاري في التحسن، فيبلغ مستوى العجز الأول في النقطة C، ويستمر في التحسن إلى أن يصل إلى مستوى التحسينات المرجوة ويحقق رصيدا إيجابيا وذلك بعد عدة سداسيات (من ستة إلى ثمانية في المتوسط).

وعادة يطلق على كل منحنى يمثل مسار تسوية الرصيد التجاري بـ "منحنى الشكل J"، حتى وإن أخذ أشكال بيانية أخرى (W , M , J aplati...)، شريطة أن ينتج عن التخفيض في قيمة العملة التدهور أولا وليس التحسن كما تفترض نظرية المرونة الحرجة.[1]

[1] Henri Bourguinat, Jérome Teiletche, et Michel Dupuy, Op.cit, P158, 159.

أولا: المركبات الثلاثة

يتضح مما سبق بأن التخفيض في قيمة العملة لا يؤدي إلى التحسن الفوري في وضعية الميزان التجاري، بل يكون هناك تدهور في وضعيته أولا وبعد ذلك يبدأ في التحسن على صيغة الحرف اللاتيني (J)، ولفهم سبب تأخر الاستجابة للتدفقات التجارية وتفاقم المؤقت للعجز التجاري يقترح ماجي (S.Magee)* سنة 1973 التمييز بين ثلاثة مركبات قد تؤثر على المدى القصير على تطورات الرصيد التجاري عند التخفيض في قيمة العملة (الانخفاض):

1- **فترة العقود تحت التنفيذ:** خلال هذه الفترة، تخضع المبادلات التجارية لشروط العقود التي تم إبرامها قبل التخفيض (أي أن أحجام وأسعار الصادرات والواردات محددة مسبقا قبل تخفيض قيمة العملة)، ولهذا ستواجه سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية خلال الفترة الأولى نوع من الجمود فلا تؤثر على الرصيد التجاري.
2- **المركب الانتقالي:** يعرض أثر السعر على العقود المبرمة بعد التخفيض في قيمة العملة الوطنية، لكن قبل يؤثر التغير في الأسعار (انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية وارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية) على أحجام الصادرات والواردات بشكل كبير. خلال هذه الفترة يؤدي التخفيض في قيمة العملة الوطنية إلى زيادة تفاقم العجز التجاري، ذلك لأن تخفيض قيمة العملة يخفض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية ويرفع أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية وهذا في ظل ثبات أحجام الصادرات والواردات، وهو ما يؤدي إلى تفاقم العجز التجاري.
3- **مركب تسوية الأحجام:** يوافق المرحلة التي يأخذ فيها بعين الاعتبار مستوى الأسعار من طرف المتعاملين الاقتصاديين فيؤدي ذلك إلى بداية تحسن الرصيد التجاري، وذلك على إثر ارتفاع حجم الصادرات وانخفاض حجم الواردات كنتيجة لانخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية وارتفاع أسعار الواردات المقومة بالعملة الوطنية، وهذا في ظل تحقق شرط مارشال ليرنر.[2]

ففي الواقع هذا التمييز مثير للاهتمام حيث أن المركبات الثلاثة تتناسب بشكل جيد، لكن لا يجب أن ننسى أن مشكل الأساسي لمنحنى الشكل J يكمن في التحكيم بين هامش الربح وحصة السوق.

*S. Magee (1973°, Currency contracts, pass through and devaluation, Brookings Papers on Economic Activity. n° 1.

[2] Henri Bourguinat, Jérome Teiletche, et Michel Dupuy, Op.cit, P 159, 160.

ثانيا: التحكيم الفاصل بين هامش الربح وحصة السوق

النظرية التقليدية للتخفيض تفرض أن تخفيض قيمة العملة الوطنية ينعكس كليّا على أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية وعلى أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية، أي تفترض أن نسبة تخفيض قيمة العملة الوطنية تساوي نسبة تغير في أسعار الصادرات بالعملة الأجنبية وتساوي نسبة تغير في أسعار الواردات بالعملة الوطنية. غير أن هذا في الواقع نادرا ما يحدث، لأن المنتجين المقيمين وغير المقيمين يحكمون ما بين الهدف المباشر هو هامش الربح والهدف في مدى الطويل هو حصة السوق، أي يحكمون ما بين الربح السريع في المدى القصير والربح في المدى الطويل، وذلك حسب تفضيلاتهم وحسب وضعيتهم في لحظة التخفيض.

حيث أن المصدرون المقيمون ينتهزون فرصة التخفيض حتى يزيدون هامش الربح وذلك برفع أسعار الصادرات، فإذا انخفضت قيمة العملة بنسبة 1%، فإن المصدرين يستغلون الفرصة ويزيدون هامش الربح برفع السعر بالعملة الوطنية بنسبة x %، وفي هذه الحالة أسعار الصادرات مقومة العملة الأجنبية تنخفض فقط بنسبة (1- x)%، كما هو موضح فيما يلي:

$\frac{\Delta P_X}{P_x} = x.\frac{\Delta TC}{TC} \ldots . (1)$، حيث: $(0 < x < 1 \text{ و } x \neq 0)$

ولدينا: $P_x = TC.P_x^*$

ومنه: $\frac{\Delta P_X}{P_x} = \frac{\Delta TC}{TC} + \frac{\Delta P_x^*}{P_x^*} \ldots . (2)$

وبتعويض (1) في (2) نجد: $x.\frac{\Delta TC}{TC} = \frac{\Delta TC}{TC} + \frac{\Delta P_x^*}{P_x^*}$

ومنه: $\frac{\Delta P_x^*}{x^*} = x.\frac{\Delta TC}{TC} - \frac{\Delta TC}{TC}$

أي: $\frac{\Delta P_x^*}{P_x^*} = (x-1).\frac{\Delta TC}{TC}$

حيث:

P_x: أسعار الصادرات مقومة بالعملة الوطنية.

P_x^*: أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية.

TC: سعر الصرف (عدد وحدات من العملة الوطنية مقومة بوحدة واحدة من العملة الأجنبية).

x: نسبة رفع أسعار الصادرات بعملة الوطنية.

أما بالنسبة للمنتجين غير المقيمين، فإن تخفيض قيمة العملة الوطنية يرفع أسعار صادراتهم في السوق الوطنية، فيؤدي إلى تخفيض منافستهم في السوق الوطنية، فيلجؤون إلى تخفيض هامش الربح حتى يستطعون في نهاية تقليص خسارة حصة السوق. فإذا انخفضت قيمة العملة الوطنية بنسبة 1%، فإن المنتجون غير المقيمون يخفضون سعر صادراتهم بالعملة الأجنبية بنسبة m%، أي تنخفض أسعار الواردات الدولة المخفضة بالعملة الأجنبية بنسبة m %، ففي هذه حالة ترتفع أسعار الواردات بالعملة الوطنية فقط بنسبة (1-m)%، كما هو موضح فيما يلي:

$\frac{\Delta P_{m^*}}{P_{m^*}} = -m.\frac{\Delta TC}{TC} \ldots . (1)$، حيث: $(0 < m < 1 \text{ و } m \neq 0)$

ولدينا: $P_m = TC.P_m{}^*$

ومنه: $\frac{\Delta P_m}{P_m} = \frac{\Delta TC}{TC} + \frac{\Delta P_{m^*}}{P_{m^*}} \ldots . (2)$

وبتعويض (1) في (2) نجد: $\frac{\Delta P_m}{P_m} = \frac{\Delta TC}{TC} - m.\frac{\Delta TC}{TC}$

ومنه: $\frac{\Delta P_m}{P_m} = (1-m).\frac{\Delta TC}{TC}$

حيث:

P_m: أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية.

$P_m{}^*$: أسعار الواردات مقومة بالعملة الأجنبية.

m: نسبة تخفيض أسعار الواردات بعملة الأجنبية.

وعليه حتى يكون لتخفيض في قيمة العملة تأثير إيجابي على ميزان السلع والخدمات (وذلك في حالة كون هذا الأخير في بداية في حالة توازن (B=0))، يجب أن يكون:

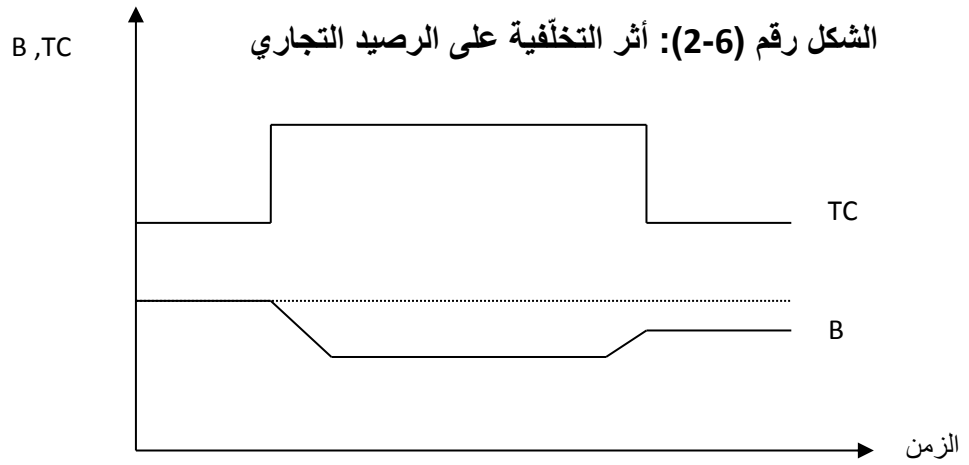
$$(1-x)e_x + (1-m)\,e_m > 1 - x - m$$

وعلى العموم، سلوكيات الهامش تخفف من تأثير تخفيض قيمة العملة على ميزان السلع والخدمات، فهي تقلص من انخفاض أسعار الصادرات وارتفاع أسعار الواردات، فيتقلص ارتفاع الصادرات وانخفاض الواردات.[1]

المطلب الثالث: أثر التخلّفية

التخلّفية (l'hystérésis) هي لما تستمر ظاهرة معينة في الظهور بالرغم من زوال أسبابها، حيث تظهر التخلّفية في الميزان التجاري، وذلك لما يحدث تغير في القيمة الخارجية للعملة ويدوم لمدة طويلة فيؤثر على وضعية الرصيد التجاري فيغيرها، غير أن عند رجوع العملة إلى قيمتها أصلية، فإن الميزان التجاري لا يتأثر بنفس النسبة السابقة، أي لا يرجع رصيد ميزان التجاري إلى وضعه الأول (قبل التغير في قيمة العملة)، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (6-2): أثر التخلّفية على الرصيد التجاري



المصدر: M.DUPUY , J.M. CARDEBAT, et Y.JEGOUREL, **Finance internationale**, DUNOD, Paris, 2006, P33

حيث ظهرت هذه الظاهرة في رصيد الميزان التجاري الأمريكي، وذلك على إثر ارتفاع القيمة الخارجية لدولار الأمريكي في المنتصف الأول من سنوات 1980، مما أدى إلى زيادة مستوى الواردات الأمريكية بصفة دائمة، فبالرغم من الانخفاضات المتتالية في قيمة الدولار الأمريكي (وذلك بداية من 1985)، لم يسترجع الميزان التجاري الأمريكي توازنه، في حين أن بعد سنة 1987 انخفض الدولار الأمريكي إلى قيمة أقل من قيمته سنة 1980.

ونفسر استمرار الاختلال في الميزان التجاري بالرغم من انخفاض القيمة الخارجية للعملة، بكون الارتفاع المطول في قيمة العملة سمح للشركات الأجنبية بالتمركز في السوق الداخلية للدولة المرفعة،

[1] M.DUPUY , J.M. CARDEBAT, et Y.JEGOUREL, **Finance internationale**, DUNOD, Paris, 2006, P 30, 31, 32.

فعند انخفاض القيمة الخارجية للعملة، تفضل هذه الشركات (الأجنبية) عدم الانسحاب من السوق حتى لا تخسر تكاليفها الثابتة (التي لا تسترد)، وفي المقابل تقوم بتخفيض هامش الربح حتى تستطيع المحافظة على حصتها في السوق.

فإن تقوية المنافسة الأجنبية في السوق الداخلية للدولة المرفعة نتيجة لارتفاع القيمة الخارجية للعملة لا يمكن أن نقضي عليها بانخفاض معادل في قيمة العملة، وهو ما يفسر أثر التخلفية.[1]

[1] M.DUPUY , J.M. CARDEBAT, et Y.JEGOUREL, Op.cit, P32, 33.

خاتمة الفصل:

من أهم السياسات التي انتهجت من أجل معالجة عجز في ميزان المدفوعات هي سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية، حيث اعتمدت هذه الأخيرة على سعر الصرف معتبرته المحرك الأساسي لاستعادة التوازن والتخلص من العجز. فلما كان سعر الصرف في مفهومه الاسمي يعبر عن قيمة ما تساويه الوحدة من العملة الوطنية مقومة بوحدات من العملة الأجنبية وذلك بعد تحويلها إلى العملة الأجنبية، فإن التخفيض يقصد به أن تقرر السلطات النقدية في الدولة إنقاص قيمة ما تمثله العملة الوطنية من عدد الوحدات النقدية الأجنبية بحيث تصبح مساوية لقيمة أقل من العملات الأجنبية، إذ أن السلطات النقدية قد تلجأ لهذه السياسة لعدة أسباب (إيجاد العلاقة الواقعية للعملة الوطنية مع العملات الأجنبية، تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة، ...) غير أن عادة السبب الرئيسي وراء التخفيض يكون تحسين ميزان المدفوعات ككل أو إحدى مكوناته، في حين قد ينجم عن التخفيض آثار ايجابية و أخرى سلبية وهذه الأخيرة تتوقف على وضعية الاقتصادية للدولة المخفضة.

كما قد نالت سياسة التخفيض رضاء العديد من الاقتصاديين (يوهان ربنسون، الكسندر سدني،...) فسعوا إلى إثبات نجاعتها استنادا على نظريات علمية منطقية، حيث ظهرت نظرية المرونة عام 1937 على يد يوهان ربنسون، والذي ترتكز على أهمية تغير قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية في إحداث تغير في رصيد السلع والخدمات، وذلك عن طريق تحويل الإنفاق من السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية من المقيمين وغير المقيمين (في حالة إحداث تخفيض في قيمة العملة المحلية)، وبالتالي زيادة الصادرات وانخفاض الواردات، وهو ما ينجر عنه تلاشي العجز في الميزان، وذلك في ظل توفر المرونة الكافية لكل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف (شرط مارشال-ليرنر). أما الكسندر سدني أتى بما تعرف بنظرية الاستيعاب، حيث ترتكز هذه النظرية هي الأخرى على آثار تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان السلع والخدمات، وخلافا على نظرية المرونة تولي نظرية الاستيعاب الأهمية الكبرى للمداخيل بإضافة إلى الإنفاق في تحديد النتيجة النهائية لميزان السلع والخدمات، أما النظرية النقدية لإعادة التوازن لميزان المدفوعات فتطورت على يد باحثي صندوق النقد الدولي، وخلافا على النظريتين السابقتين تربط هذه النظرية التوازن في ميزان المدفوعات بتوازن السوق النقدية، حيث يؤدي تخفيض القيمة الخارجية للعملة للتأثير على السوق النقدي المحلي الذي يؤثر بدوره على ميزان المدفوعات. إلا أن الواقع العملي المتميز بسرعة حركية تقلبات أسعار الصرف وزيادة حجم المبادلات الدولية أثبت بأنه توجد مجموعة من العوائق تحد أو تكبح عودة توازن لميزان المدفوعات حسب ما تعرضنا إليه سابقا وإن حدثت تكون نادرة وليست في الآجال المنتظرة أو المتوقعة.

الفصل الثالث:

تأثير تخفيض الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات

مقدمة الفصل:

تعتبر سياسية تخفيض قيمة العملة الوطنية من أهم السياسات التي انتهجت من أجل من معالجة عجز ميزان المدفوعات، وذلك لنيلها دعم العديد من الاقتصاديين (يوهان روبنسون، الكسندر سدني،...) من خلال نظريات تثبت فعاليتها في معالجة عجز ميزان المدفوعات (التي سبق وتطرقنا لها).

لهذا لجأ إلى هذه السياسة العديد من الدول نامية كانت أم متقدمة (جنوب إفريقيا، فيتنام، الصين، ماليزيا،...) بغية منهم معالجة مشاكلها الاقتصادية. والجزائر هي الأخرى قامت بالاعتماد على هذه السياسة على مر السنين، وذلك بالتخفيضات المتتالية لقيمة العملة الوطنية.

ولمعرفة مدى نجاعة سياسة التخفيض في الجزائر، بالتحديد ما تأثير هذه التخفيضات المتتالية لقيمة الدينار الجزائري على وضعية ميزان المدفوعات الجزائري، سنقوم أولا بالتطرق إلى تطور نظام الصرف في الجزائر وتطور عناصر ميزان المدفوعات الجزائري، ثم سنقوم بدراسة تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على عناصر ميزان المدفوعات، فقسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور نظام الصرف في الجزائر.

المبحث الثاني: تطور عناصر ميزان المدفوعات الجزائري.

المبحث الثالث: تأثير تخفيض الدينار الجزائري على عناصر ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: تطور نظام الصرف في الجزائر

عرف نظام الصرف في الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم مرحلتين أساسيتين، مرحلة نظام الصرف الثابت ومرحلة نظام الصرف العائم المدار، حيث مرّت كل مرحلة بعدة تطورات هامة.

وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مختلف التطورات التي عرفها نظام الصرف الجزائري في كلتا المرحلتين كالآتي.

المطلب الأول: تطور نظام الصرف الثابت للدينار الجزائري (1962-1994)

أولا: نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة (1962-1973)

بالرغم من حصول الجزائر على الاستقلال إلا أنها بقيت تابعة لمنطقة الفرنك والتي تميزت بوجود رقابة صارمة على المعاملات التجارية التي تتم بين منطقة الفرنك والمناطق الأخرى ووجود حرية تامة في التجارة الخارجية وتحويل رؤوس الأموال وهذا في حدود منطقة الفرنك إلى غاية 1963، لكن قبل انتهاء هذه السنة سارعت الجزائر إلى إيجاد استقلال نقدي ومالي من خلال إصدار قانون رقم 63-111 المؤخر في 19 أكتوبر 1963 والقاضي بعزل الجزائر عن منطقة الفرنك وبذلك أصبحت لها سياستها المتعلقة بالصرف والنقد، ليتم بعدها إنشاء الدينار الجزائري بمقتضى القانون رقم 64-111 المؤخر في 10 أفريل 1964 على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18غ من الذهب وهو الوزن الذي يجب أن تتقيد به الدولة الجزائرية آنذاك بصفتها عضو في صندوق النقد الدولي.

نشير هنا إلى أن سعر صرف الدينار الجزائري كان ثابتا مقابل الفرنك الفرنسي (1 دينار←1 فرنك فرنسي) في حدود يتقلب فيها سعر صرف الدينار بـ:± 1% وذلك إلى غاية سنة 1969[1] تاريخ تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 11.10%، واستمرار ارتباط الدينار الجزائري بالفرنك الفرنسي، رغم أن الدينار لم يتبع الفرنك عند تخفيضه.

كان من شأن هذا الارتباط أن عرف الدينار انخفاضا مستمرا، مقابل أهم عملات البلدان التي تتعامل مع الجزائر تجاريا، وذلك نتيجة الضعف المتواصل للفرنك الفرنسي، ومع انهيار نظام بروتون وودز المبنى

[1] بربري محمد أمين، **الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 202.

على أساس ثبات أسعار الصرف وإقرار مبدأ تعويم أسعار صرف العملات، وعدم ربطها بالذهب.*[1] فأخذت الجزائر بنظام جديد لتسعيرة الدينار.[2]

ثانيا: نظام الصرف الثابت بالنسبة إلى سلة عملات (1974-1986)

بعد انهيار نظام بروتون وودز وتعميم العملات لجأت السلطات النقدية الجزائرية منذ سنة 1974 إلى استعمال نظام صرف يربط الدينار الجزائري بسلة مكونة من 14 عملة*[3]، وذلك قصد الحفاظ على استقراره وكذا استقلاليته عن أية عملة من العملات القوية أو منطقة من المناطق النقدية، هذا بالإضافة إلى سعي السلطات النقدية آنذاك إلى إيجاد نظام تسعيرة يتفادى السلبيات التي عرفها نظام الصرف في المرحلة السابقة، والمتمثلة أساسا في:

- عدم خضوع تسعيرة الدينار الجزائري لتطور معدلات التبادل.
- عدم تأثر التسعيرة بتطور رصيد الميزان الجاري.

ويتم تحديد الدينار الجزائري خلال هذه المرحلة على أساس سلة العملات من ضمنها الدولار الأمريكي، والذي يعتبر عملة المرور (Monnaie de passage)*[4]. حيث منحت لكل عملة ترجيحا محددا على أساس وزنها وأهميتها في المبادلات والتسويات الخارجية، وعلى هذا الأساس يتم حساب سعر صرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري، وذلك بإتباع الخطوات التالية:[5]

1- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.
2- حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.
3- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري.
4- يتم بعد هذه العملية حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي وتحسب بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة.

وهكذا مكنت هذه الطريقة في تحديد قيمة الدينار من توفير الخصائص التالية:[6]

---

[1] *حسب ما تنص عليه المادة 04 المعدلة لاتفاقية صندوق النقد الدولي " FMI"
[2] بن قدور علي، مرجع سبق ذكره، ص127.
[3] *الدولار الأمريكي، الشيلنغ النمساوي، الفرنك الفرنسي، الفرنك السويسري، الفرنك البلجيكي، الجنيه الاسترليني، البستا الاسبانية، الليرة الايطالية، الدولار الكندي، الكورون الدنمركي، الكورون السويدي، المارك الألماني، الكورون النرويجي، الفلورين الهولندي.
[4] *عملة المرور: هي العملة التي يسمح تقييمها بتقييم باقي العملات 13 المكونة للسلة.
[5] لحلو موسى البخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص 292.
[6] بن قدور علي، مرجع سبق ذكره، ص 128.

- إمكانية تسعير العملات الأجنبية يوميا بشكل موحد، انطلاقا من نظام التثبيت بباريس على الساعة الخامسة مساءا.
- يمثل سعر الصرف المحصل عليه متوسط أسعار الصرف عند الشراء والبيع.

ثالثا: سياسة الصرف الإيجابية أو التسيير الديناميكي لسعر الصرف (التسيير الآلي) (1987-1994)

إن الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت سنة 1986 نتيجة لتدهور الحاد والمتواصل لأسعار المحروقات، أثرت بشدة على الاقتصاد الجزائري إلى حد الانسداد، مما استدعى الجزائر إلى إجراء إصلاحات جذرية على الاقتصاد الوطني بشكل عام وسياسة الصرف بشكل خاص، حيث تمثلت إصلاحات سعر الصرف في الإجراءات التالية:

1- الانزلاق التدريجي:

هو إجراء يستهدف خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجة ومراقبة تم العمل به طيلة الفترة الممتدة من نهاية 1987 إلى غاية بداية 1991، ونتج عن هذا الانزلاق بسبب ضعف احتياطات الصرف المتاحة من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة لزيادة ثقل خدمة الدين الذي بلغ مستوى معتبرا رغم العمل على الحد من اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل والتي حالت دون تحقيق البرامج المسطرة من طرف الحكومات المتعاقبة.[1]

وقد تم تعديل معدل الصرف بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة، حيث انتقل معدل الصرف من 4.936 دينار للدولار في نهاية 1987 إلى 8.032 دينار للدولار مع نهاية 1989، وانطلاقا من سنة 1990 وتماشيا مع تسريع تطبيق الإصلاحات تم تسريع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ، فانتقل معدل صرف الدينار إلى 12.11 دينار للدولار في نهاية 1990 وقد استمر هذا الانزلاق السريع في بداية 1991 بهدف الوصول بالدينار إلى المستوى الذي يسمح باستقراره، وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية على العموم والواردات على الخصوص وقد اتخذت هذه الإجراءات بالفعل خلال الفصل الأول من سنة 1991 حيث تم تعديل سعر الصرف ليصل إلى 13.88 دينار للدولار بنهاية جانفي 1991 ثم 16.59 دينار لكل دولار بنهاية شهر فيفري 1991 ليصل في نهاية مارس 1991 إلى 17.76 دينار جزائري للدولار.[2]

[1] الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي (مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر)**، الجزائر، دار هومة، 1996، ص 199.
[2] محمود حميدات وخليلي كريم زين الدين، **سياسات وإدارة أسعار الصرف في الجزائر**، ص 157، 158.

2- التخفيض الصريح:

بعد استقرار الدينار لمدة ستة أشهر موالية، قامت السلطات النقدية ممثلة في مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 باتخاذ قرار يقتضي بتخفيض الدينار بنسبة 22% مقابل الدولار الأمريكي، وذلك بموجب الاتفاق الثاني Accord de stand-by المبرم مع صندوق النقد الدولي في جوان 1991، والذي يهدف إلى تحقيق ما يلي: [1]

- محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي.
- جعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمية.
- العمل على جعل الدينار قابلا للتحويل.
- رفع الدعم عن المنتجات المحلية وترك أسعارها تتحدد حسب قوى العرض والطلب.
- الحصول على مساعدات مالية من جراء تطبيق الشروط الواردة في اتفاقية الاستعداد الائتماني.

وبهذا التخفيض بلغ معدل صرف الدينار 22.5 دينار للدولار الأمريكي الواحد، ولقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994، ولكن قبل إبرام الاتفاق الجديد الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، أجرى تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10%، وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الصريح للدينار بنسبة: 40.17% الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 1994/04/10 ليصبح بذلك سعر صرف الدينار 36 دينار للدولار الأمريكي الواحد.[2]

المطلب الثاني: تطور نظام التعويم المدار للدينار الجزائري(بداية من 1994 إلى يومنا هذا)

عرف الدينار الجزائري خلال هذه الفترة مرحلة تحول فعلي وتغيير تدريجي لوجهة تحديده وفق قواعد العرض والطلب، بداية من أواخر سنة 1994 وإصدار قرار التخلي عن نظام الربط الذي تبنته الجزائر منذ سنة 1974، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين:

[1] نعمان سعيدي، **البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي**، دار بلقيس، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011، ص240.
[2] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 118.

أولا: نظام جلسات التثبيت

اعتبرت هذه المرحلة بمثابة إعلان عن بداية مرحلة التحرير الفعلي للدينار والدخول في نظام التعويم، والتي تزامنت مع قرار التخلي على نظام الربط إلى سلة من العملات في أواخر سبتمبر 1994، ليعوض بنظام جلسات التثبيت بداية من 1994/10/01، وهذا الأخير هو عبارة عن جلسات تضم ممثلي البنوك التجارية المقيمة تحت إشراف البنك المركزي، والتي كانت تنضم أسبوعيا لكن سرعان ما أصبحت يومية، ليتم من خلالها تحديد سعر الصرف، وذلك عن طريق عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبرا عنها بدلالة العملة المحورية (الدولار الأمريكي) على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم البنوك بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجيا من خلال عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب البنوك التجارية عليها عن طريق المناقصة،وبهذا يتم تحديد سعر صرف الدينار عند أقل عرض، وفي بداية كل حصة للتثبيت يتم الأخذ بعين الاعتبار وضعية الاقتصاد الوطني وكذا وضعية الاقتصاد العالمي، كما كان الهدف من هذا النظام هو تمكين أهل التخصص (الصيارفة) من اكتساب الخبرة وتعزيز كفاءتهم اتجاه تقنيات وكيفية تسيير أسواق الصرف ومدى تأثر هذا الأخير بالمعلومات الاقتصادية والسياسية...الخ. ولن يكون لنظام مجلس العملة مصداقية إلا إذا كان البنك المركزي يمتلك احتياطيا رسميا من العملة الأجنبية يكفي على أقل لتغطية كل عرض للنقود بمعناه الضيق. ومن أجل تعزيز هذا العرض تحولت كل مداخيل الصادرات النفطية من سوناطراك إلى بنك الجزائر في أكتوبر 1994،[1] وهكذا استمر هذا النظام إلى غاية 1995/12/31 أي دام خمسة عشرة شهرا، وتعتبر هذه الفترة بمثابة مرحلة انتقالية للوصول في النهاية إلى وضع سوق صرف ما بين البنوك، ولقد ساعد نجاح برنامج الاستقرار والتحكم في الوضع النقدي، تحسن مستوى الاحتياطات من العملة الصعبة، واتجاه معدل التضخم نحو الانخفاض على إنشاء هذا النظام الذي سمح بتحديد سعر صرف الدينار بالمناقصة وهو شبه سعر صرف حقيقي الناتج عن تضارب قوى العرض والطلب الرسمية وغاية من ذلك هي تعزيز قابلية تحويل الدينار في إطار سعره الرسمي وتقليص حجم سوق الصرف الموازي.[2]

[1] بربري محمد أمين، **الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 214.

[2] بن قدور علي، مرجع سبق ذكره، ص130، 131.

ثانيا: سوق الصرف ما بين البنوك أو سوق الصرف البينية

كان من نتائج المرحلة السابقة هو بروز سعر صرف شبه حقيقي ناتج عن تضارب قوى العرض والطلب الرسمية، إلا أن عرض العملات بقي حكرا على بنك الجزائر فكان لابد من ترك المجال للسوق الصرف البينية في تحديد قيمة الدينار.

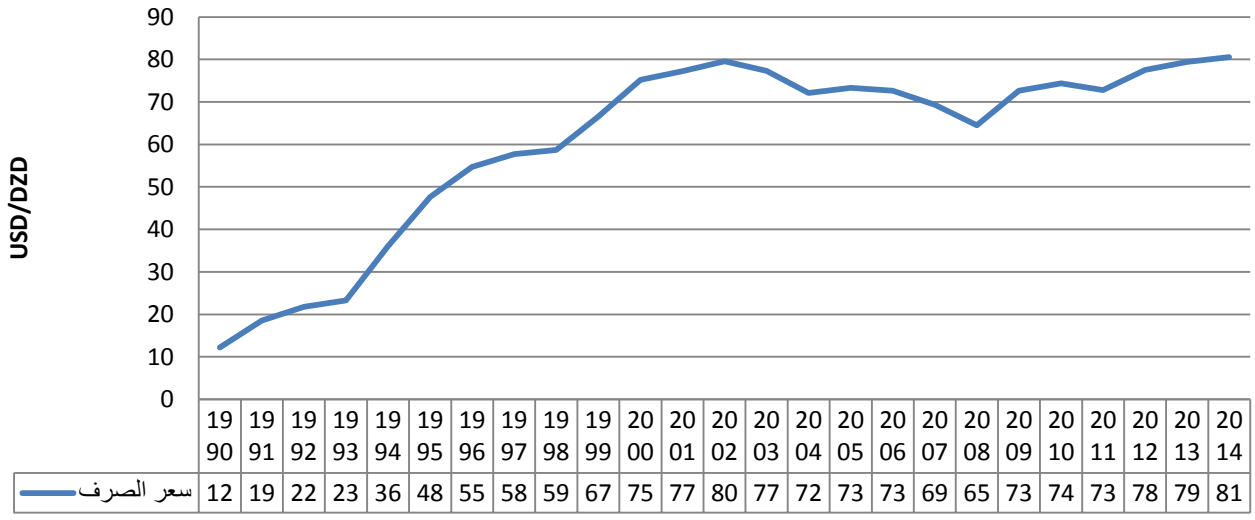
وفي إطار تبني برنامج التعديل الهيكلي، وإيمانا بأهمية سوق الصرف الأجنبي في تحديد أسعار الصرف، أصدر بنك الجزائر في 1995/12/23 لائحة رقم 95-08 تتضمن إنشاء سوق صرف بين البنوك لبيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري بشكل حر يوميا بين جميع البنوك التجارية بما فيها البنك المركزي والمؤسسات المالية، وينقسم هذا السوق إلى سوق فورية وأخرى آجلة، وانطلق نشاطه رسميا في 1996/01/02، وتتحدد أسعار الصرف فيه وفق العرض والطلب، وأصبح من الممكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بما يلي:

- بيع العملة الوطنية للبنوك غير المقيمة، مقابل العملات الأجنبية القابلة للتحويل،
- بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية المودعة في حساب الدينارات المحولة،
- بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية أخرى قابلة للتحويل،
- بيع وشراء بين المتدخلين في سوق الصرف ما بين البنوك، العملات الأجنبية القابلة للتحويل بحرية مقابل العملة المحلية.[1]

بعدما تطرقنا إلى تطور سياسة الصرف في الجزائر سنعرض من خلال الشكل الموالي تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2014.

[1] بربري محمد أمين، **الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 214، 215.

الشكل رقم 7: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار 2014-1990



	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
سعر الصرف	12	19	22	23	36	48	55	58	59	67	75	77	80	77	72	73	73	69	65	73	74	73	78	79	81

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

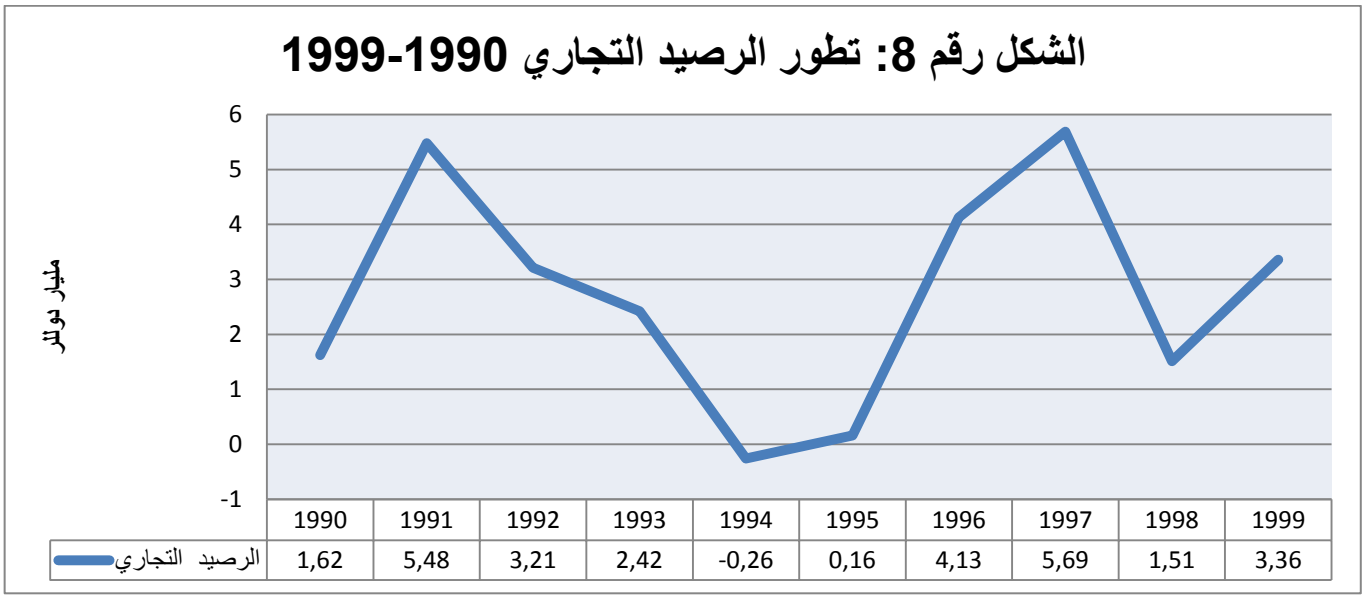
المبحث الثاني: تطور عناصر ميزان المدفوعات الجزائري

سنحاول من خلال هذا المبحث استعراض تطورات عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من (1990-2014)، حيث سنقسمها إلى مرحلتين: المرحلة الأولى من 1990 إلى 1999 (التي تميزت بانخفاض أسعار البترول)، والمرحلة الثانية من 2000 إلى غاية 2014 (التي تميزت بارتفاع أسعار البترول عكس المرحلة الأولى).

المطلب الأول: تطور عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة 1990-1999

أولا: تطور الرصيد التجاري 1990-1999

الشكل رقم 8: تطور الرصيد التجاري 1990-1999



	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الرصيد التجاري	1,62	5,48	3,21	2,42	-0,26	0,16	4,13	5,69	1,51	3,36

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

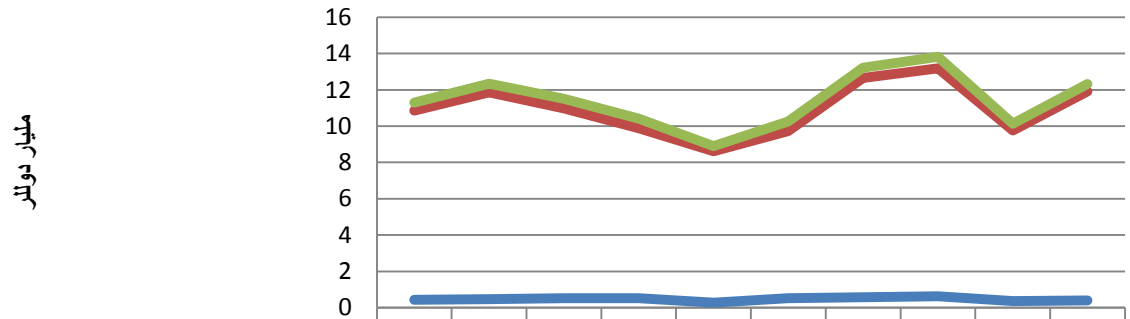
نلاحظ من خلال الشكل رقم 8 أن الميزان التجاري عرف رصيدا موجبا خلال الفترة الممتدة من 1990-1999 باستثناء سنة 1994 أين عرف رصيدا سالبا، وقد عرف هذا الرصيد انخفاضا من 1991 إلى 1994، وارتفاعا من 1994 إلى 1999 ونستثني من ذلك سنة 1998 أين عرف انخفاضا. ويمكن تفسير ذلك بتقسيم المرحلة إلى فترتين:

- الفترة 1990-1994: نفسر الانخفاض الذي عرفه رصيد الميزان التجاري في هذه الفترة بتراجع حصيلة الصادرات الجزائرية من 12,33 مليار دولار في سنة 1991 إلى 8,89 مليار دولار سنة 1994، ويرجع هذا التراجع في إجمالي الصادرات إلى تراجع الصادرات النفطية نتيجة لانخفاض سعر البرميل من النفط، مع استقرار في الصادرات غير النفطية والتي تمثل

نسبة ضئيلة جدا من إجمالي الصادرات لم تتجاوز 5,2% طوال هذه المدة كما هو مبين في الشكل رقم 9.

كما كان للانخفاض في عوائد الصادرات تأثيرا على قيمة الواردات التي تراجعت ما بين 1990 إلى 1993، ثم عاودت الارتفاع في سنة 1994 إلى 9,15 مليار دولار كما هو موضح في الشكل رقم 10.

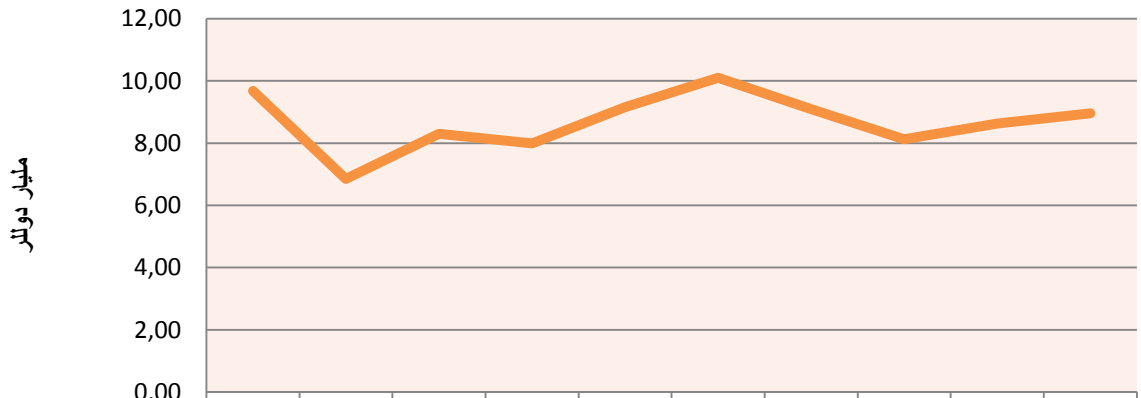
الشكل رقم 9: تطور الصادرات الجزائرية 1990-1999



	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
قيمة الصادرات خارج المحروقات	0,44	0,47	0,53	0,53	0,28	0,53	0,57	0,64	0,37	0,41
قيمة الصادرات من المحروقات	10,86	11,86	10,98	9,88	8,61	9,73	12,65	13,18	9,77	11,91
إجمالي الصادرات	11,3	12,33	11,51	10,41	8,89	10,26	13,22	13,82	10,14	12,32

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

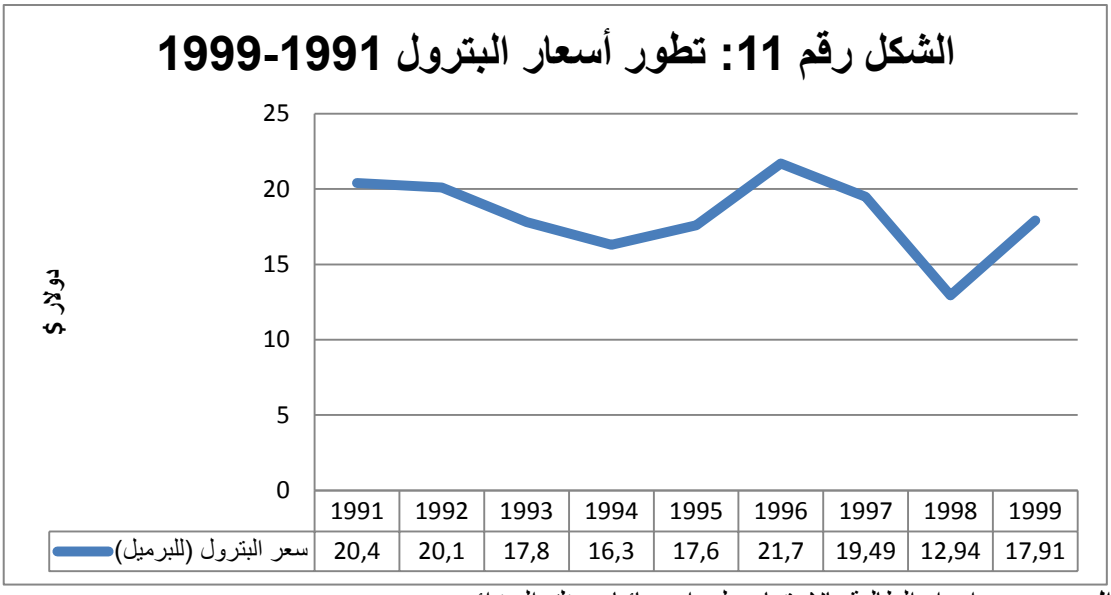
الشكل رقم 10: تطور الواردات الجزائرية 1990-1999



	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
قيمة الواردات	9,68	6,85	8,3	7,99	9,15	10,10	9,09	8,13	8,63	8,96

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

الشكل رقم 11: تطور أسعار البترول 1991-1999



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

- الفترة 1995-1999: يرجع الارتفاع في رصيد الميزان التجاري بعد سنة 1994 إلى غاية 1997 إلى ارتفاع الصادرات النفطية من 8,61 إلى 13,18 مليار دولار (كما هو موضح في الشكل رقم 9) الناتج عن ارتفاع أسعار النفط من 16,3 سنة 1994 إلى 17,6، 19,8، 21,7 دولار للبرميل الواحد على التوالي في السنوات اللاحقة، كما يفسر الانخفاض في رصيد ميزان التجاري سنة 1998 إلى الانخفاض الحاد في سعر البرميل الواحد من النفط إلى 12,94 دولار، وعودة تحسنه سنة 1999 إلى ارتفاع سعر النفط إلى 17,91 دولار للبرميل.

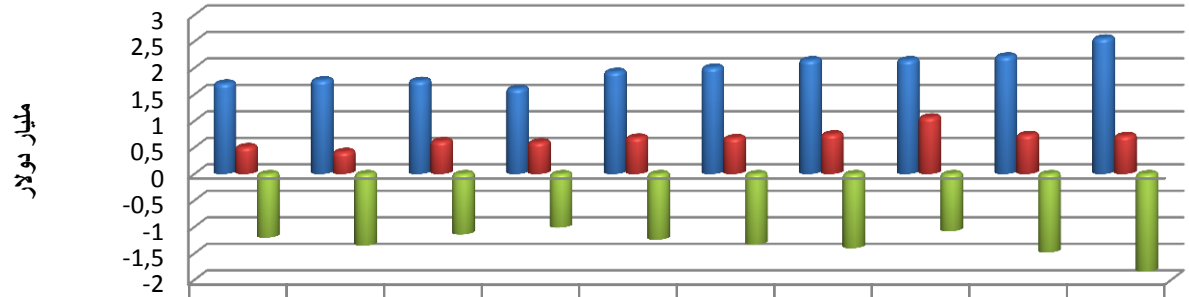
كما عرفت هذه الفترة (1995-1999) تراجعا أو على الأقل تحكما في الواردات (كم هو مبين في الشكل رقم 10) نتيجة التخفيض الذي عرفه الدينار الجزائري، الأمر الذي انعكس في صورة ارتفاع للأسعار الداخلية للواردات. مما أدى إلى تراجع الطلب عليها. وعزز الاتجاه نحو هذا الانخفاض، تراجع الطلب على بعض المدخلات الصناعية نتيجة حل بعض المؤسسات العمومية، وقيود التمويل المفروضة على المؤسسات الأخرى باعتبار البنوك أصبحت تتعامل معها تعاملا تجاريا.

وبالرغم من السعي إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لم تعرف نموا محسوسا نتيجة للهيكل الاقتصادي الجزائري وصعوبة اقتحامه الأسواق الخارجية، ولهذا بقيت حصيلة الصادرات متوقفة على أسعار البترول، وهو ما انعكس على وضعية ميزان التجاري فبقي هو الأخر رهينة تقلبات السوق النفطية العالمية.

ثانيا: تطور رصيد الخدمات

نلاحظ من خلال الشكل رقم 12 أن ميزان الخدمات خلال فترة الممتدة 1990-1999 سجل وضعا شبه مستقر تراوح في عمومه ما بين (-1) و(-1,84)مليار دولار كرصيد سلبي يعكس أن مستوى التدفقات الخارجة من الجزائر أكبر من تلك الداخلة إليها، حيث أن التدفقات الداخلة بالكاد وصلت مليار دولار خلال طول فترة، في حين نجد أن التدفقات الخارجة وصلت إلى 2,56 مليار دولار.

الشكل رقم 12: تطور رصيد الخدمات 1990-1999



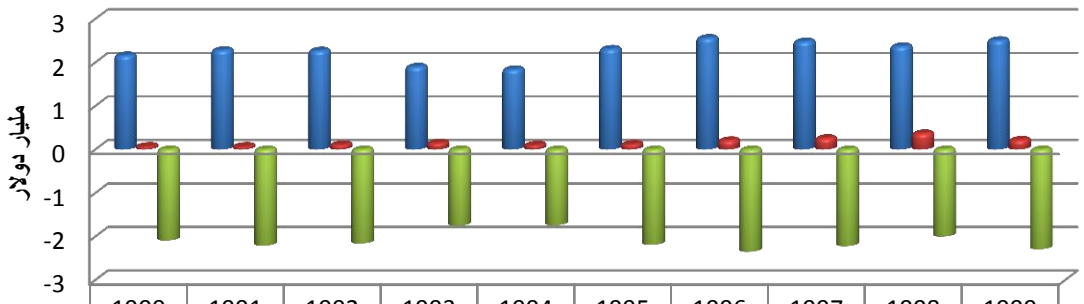
	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
مدين	1,71	1,77	1,76	1,61	1,93	2,01	2,15	2,15	2,22	2,56
دائن	0,51	0,42	0,62	0,60	0,69	0,68	0,75	1,07	0,74	0,72
رصيد الخدمات	-1,2	-1,35	-1,14	-1,01	-1,24	-1,33	-1,4	-1,08	-1,48	-1,84

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

ثالثا: تطور رصيد الدخل

يتبين من خلال الشكل رقم 13 أن رصيد الدخل كان سالبا طوال المدة 1990-1999 حيث تراوح ما بين (-1,74) و(-2,36)، وهذا راجع إلى كون حجم التوظيفات المقيمة في الخارج ضئيلة جدا بالمقارنة بحجم التوظيفات الأجنبية بالنظر إلى عجز رأس المال المحلي على المنافسة في مجال التوظيف في الخارج. ومثل هذا الوضع يعكس حجم التسرب والتحويل العكسي للموارد تجاه الخارج، خاصة مع تنامي حجم الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات. حيث تجاوزت المداخيل المحولة إلى الخارج حدود المليارين في حين أن الداخلة لم تستطيع تجاوز ربع المليار في أفضل الأحوال باستثناء سنة 1998. تعكس هذه الوضعية حالة من الاستنزاف للاقتصاد الجزائري يمتص الجهود المحلية للإنتاج وثمار التصدير.

الشكل رقم 13: تطور رصيد دخل العوامل 1990-1999



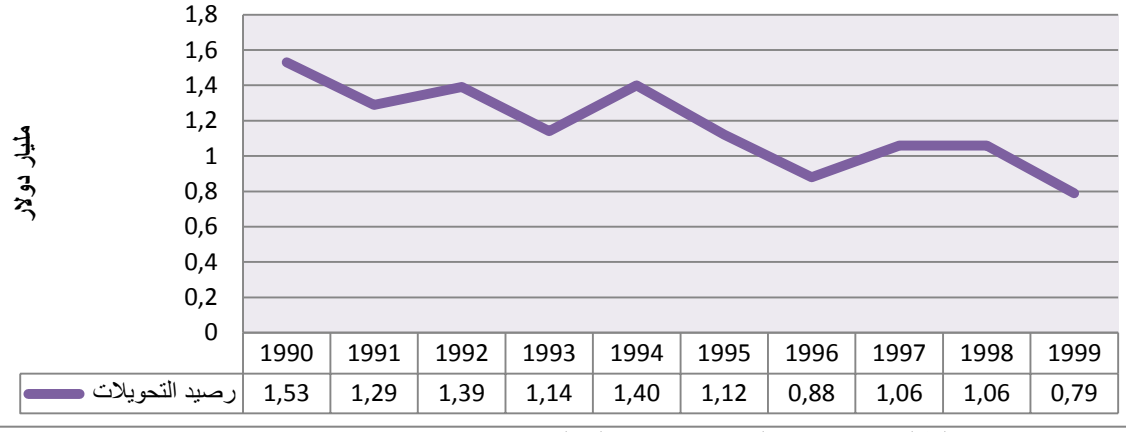
	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
مدين	2,16	2,28	2,27	1,9	1,84	2,31	2,56	2,48	2,37	2,51
دائن	0,07	0,07	0,11	0,15	0,10	0,12	0,21	0,26	0,37	0,22
رصيد دخل العوامل	-2,09	-2,21	-2,16	-1,75	-1,74	-2,19	-2,35	-2,22	-2,00	-2,29

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

رابعا: تطور رصيد التحويلات الجارية

نلاحظ من خلال الشكل رقم 14 أن حساب التحويلات الجارية سجل رصيدا موجبا طيلة الفترة الممتدة من 1990-1999، وعلى العموم قد عرف هذا الرصيد تراجعا، إذ انتقل من 1,53 مليار دولار في 1990 إلى 0,79 مليار دولار في 1999، إلا أنه خلال هذه الفترة قد مرّ بتذبذبات كثيرة نزلا صعودا من سنة إلى أخرى، كما نلاحظ أن مقدار التغير من سنة إلى أخرى تراوح ما بين [-0,28، 0,26].

الشكل رقم 14: تطور رصيد التحويلات الجارية 1990-1999



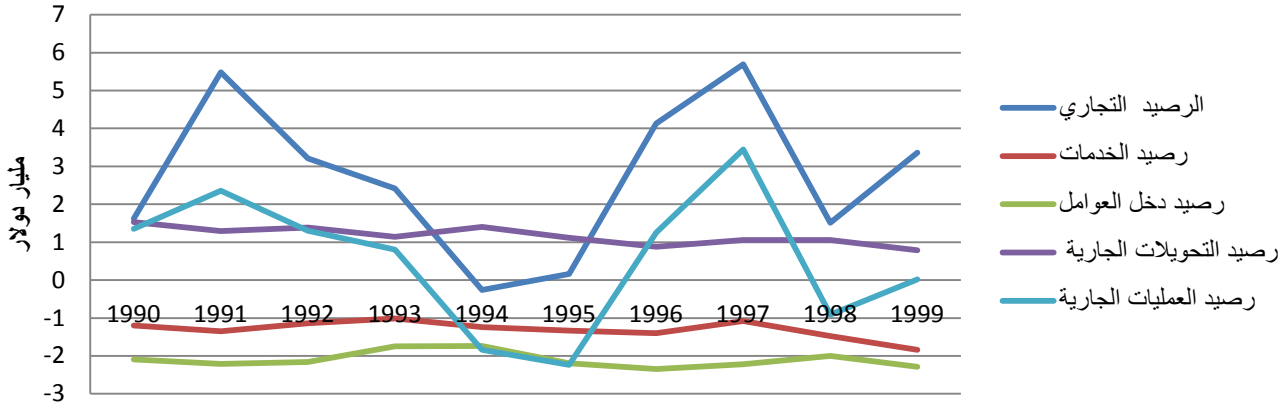
	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
رصيد التحويلات	1,53	1,29	1,39	1,14	1,40	1,12	0,88	1,06	1,06	0,79

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

خامسا: تطور رصيد العمليات الجارية

يتكون حساب العمليات الجارية من الحساب التجاري و حساب الخدمات وحساب الدخل وحساب التحويلات الجارية، ومن أجل تفسير التقلبات التي عرفها يجب الرجوع إلى مختلف أرصدة هذه الحسابات المكونة له، ويتضح من خلال الشكل رقم 15 أن كل من رصيد الخدمات ورصيد الدخل ورصيد التحويلات الجارية كانت شبه مستقرة لم تعرف تذبذبات كبيرة، خلافا للرصيد التجاري الذي عرف تذبذبات كبيرة، في حين نلاحظ أن رصيد العمليات الجارية عرف هو الأخر تذبذبات كبيرة على نفس منوال تذبذبات الرصيد التجاري، ومنه التغيرات التي حلت بحساب العمليات الجارية راجعة إلى التغيرات في الحساب التجاري، وكون هذه الأخيرة متوقفة على أسعار البترول، يعني أن تغيرات في رصيد العمليات الجارية مرتبطة هي الأخرى بأسعار البترول.

الشكل رقم 15: تطورات عناصر حساب العمليات الجارية 1990-1999

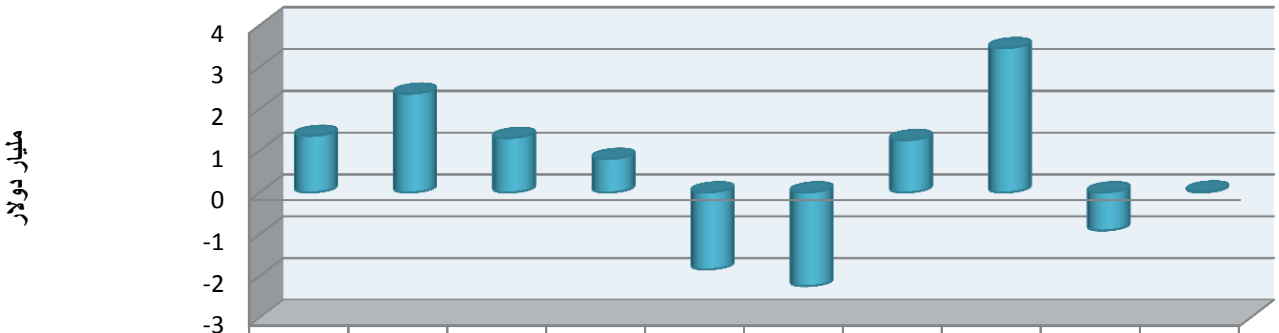


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

ومنه نفسر الانخفاض المستمر الذي عرفه رصيد العمليات الجارية من 2,39 مليار دولار في سنة 1991 وصولا إلى (-1,8) مليار دولار كرصيد سلبي في 1994 إلى التراجع الذي عرفته أسعار النفط في هذه السنوات على التوالي 20,4، 20,1، 17,8 16,3 دولار للبرميل، أما استمرار انخفاض في الرصيد إلى (-2,24) في سنة 1995 بالرغم من ارتفاع سعر البرميل في هذه السنة إلى 17,6، فيرجع إلى الانخفاض الذي عرفه كل من رصيد الخدمات ورصيد الدخل ورصيد التحويلات في هذه السنة، في حين يرجع الارتفاع في رصيد العمليات الجارية بعد سنة 1995 إلى 1997 إلى ارتفاع أسعار النفط من 17,6 في سنة 1995 إلى 19,8، 21,7 دولار للبرميل الواحد على التوالي في السنتين اللاحقتين، كما يفسر الانخفاض في رصيد العمليات الجارية إلى (-0,91) سنة 1998 إلى الانخفاض الحاد في سعر

البرميل الواحد من النفط إلى 12,94 دولار، وعودة تحسنه سنة 1999 إلى ارتفاع سعر النفط إلى 17,91 دولار للبرميل.

الشكل رقم 16: تطور رصيد العمليات الجارية 1990-1999



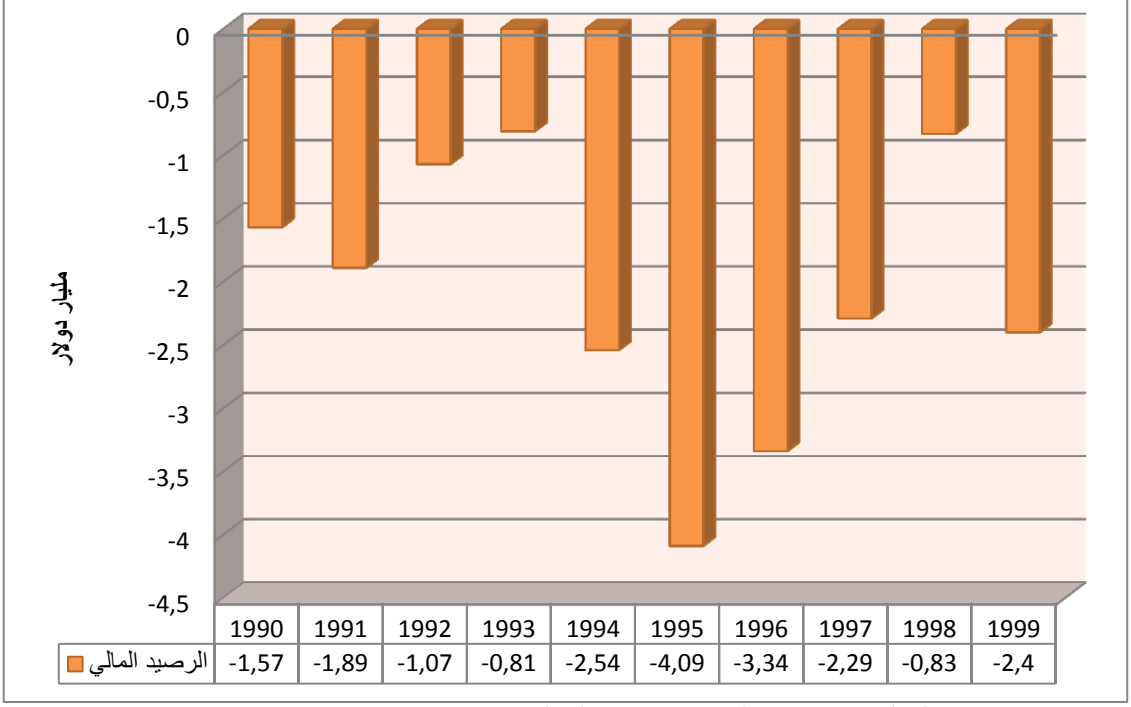
	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
رصيد العمليات الجارية	1,35	2,36	1,30	0,80	-1,84	-2,24	1,25	3,45	-0,91	0,02

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

سادسا: تطور رصيد الحساب المالي

عرف ميزان الحساب المالي تدهور من سنة 1990إلى 1991 ليتحسن بالرغم من رصيده السلبي سنتي 1992 و1993، ليدخل مرحلة التفاقم سنتي 1994 و1995 إذ بلغ أدنى رصيد له سنة 1995 قدر بـ - 4,09 مليار دولار، ليعرف بعدها نوع ما من التحسن في السنوات اللاحقة، وينسب هذا التحسن إلى صافي التدفقات الرأسمالية التي انخفضت بعد 1995 إلى غاية 1998، إلا أن هذا التحسن كان محسوسا لم يسمح للرصيد المالي أن يتجاوز مجال السلبي، ولقد قدر بـ 0,75 مليار دولار ما بين 1995-1996، و1,05 مليار ما بين 1996-1997 ليتعزز أكثر سنة 1998 ويصل تحسنه إلى 1,46 مليار دولار، غير أنه عاود وتدهور سنة 1999 بـ1,57 مليار دولار ليصبح يقدر (-2,4) مليار دولار كما هو مبين في الشكل رقم 17.

الشكل رقم 17: تطور الرصيد المالي 1990-1999



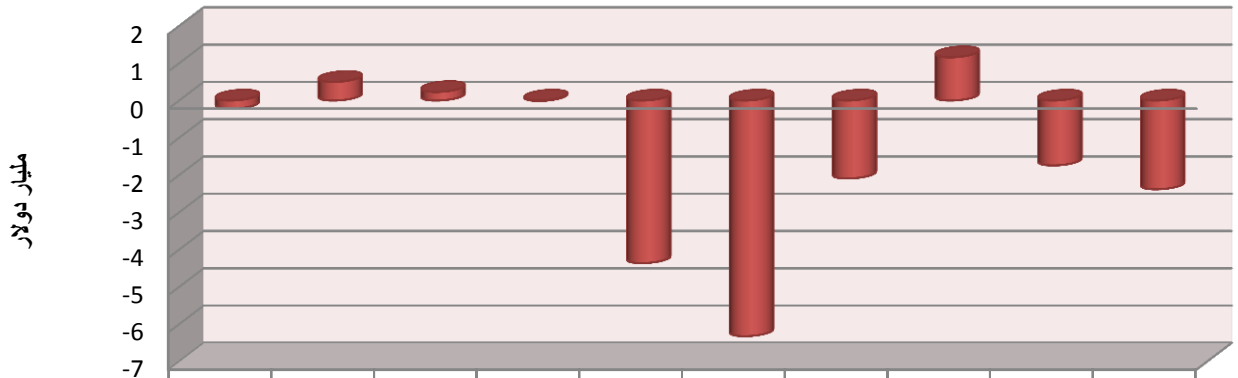
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

سابعا: تطور الرصيد الكلي

عرف الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الجزائري خلال هذه الفترة تذبذبات كبيرة، حيث سجل تحسنا في سنة 1991 حيث حقق رصيدا موجبا قدر بـ 0,5 مليار دولار إلا أنه انخفض في السنة الموالية إلى 0,23 مليار دولار، كما استمر في انخفاض في السنوات اللاحقة 1993، 1994، 1995 أين حقق رصيدا سالبا ، إذ نلاحظ أنه حقق أسوأ رصيدين في 1994 و1995 قدرا بـ -4,36 و-6,32 مليار دولار، ليعرف بعدها تحسن في السنتين اللاحقتين على التوالي فحقق رصيدا موجبا في سنة 1997 قدر بـ 1,16، ثم يعود بعدها ويعرف تدهورا في سنتي 1998، 1999 إلى -1,74 و-2,38.

وينسب التدهور الذي عرفه الميزان الكلي من 1992 إلى 1995 إلى التراجع الذي عرفه رصيد العمليات الجارية الناتج عن تراجع أسعار النفط هذا من جهة ومن جهة أخرى ينسب التفاقم الكبير الذي عرفه في سنتي 1994 و1995 إلى التدهور الكبير الذي حل بالرصيد المالي في هاتين السنتين، كما يرجع التحسن الذي عرفه في 1996، 1997 إلى تحسن كل من رصيد العمليات الجارية والرصيد المالي ، أما تدهوره في 1998 فيرجع إلى الانخفاض الحاد الذي عرفه سعر البرميل النفط الذي أدى إلى تدهور رصيد العمليات الجارية، في حين يرجع تدهور سنة 1999 إلى تدهور الذي عرفه الرصيد المالي في هذه السنة.

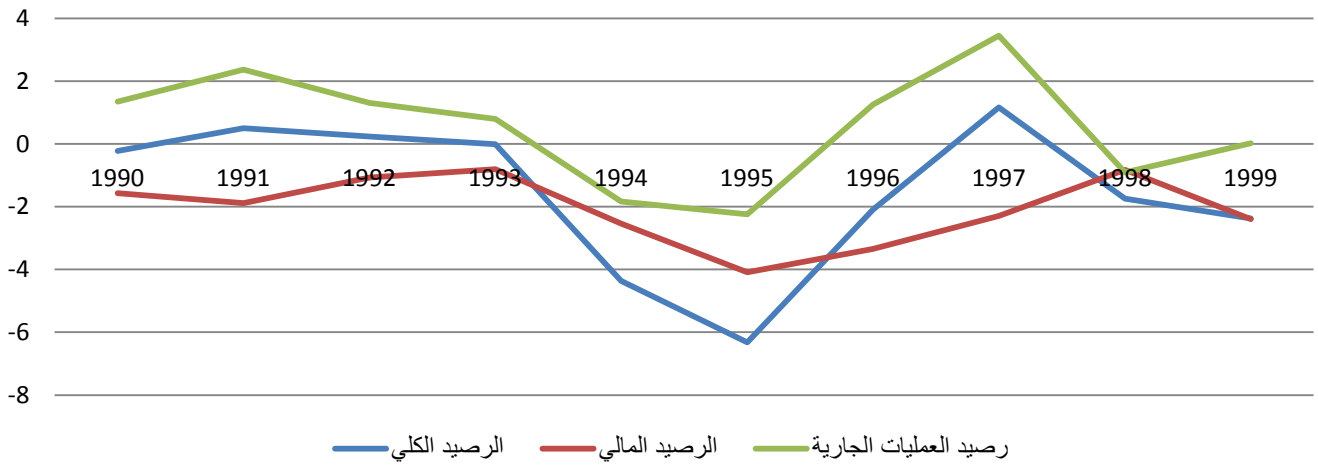
الشكل رقم 18: تطور الرصيد الكلي 1990-1999



	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الرصيد الكلي	-0,22	0,50	0,23	-0,01	-4,36	-6,32	-2,09	1,16	-1,74	-2,38

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

الشكل رقم 19: تطورات عناصر الحساب الكلي 1990-1999

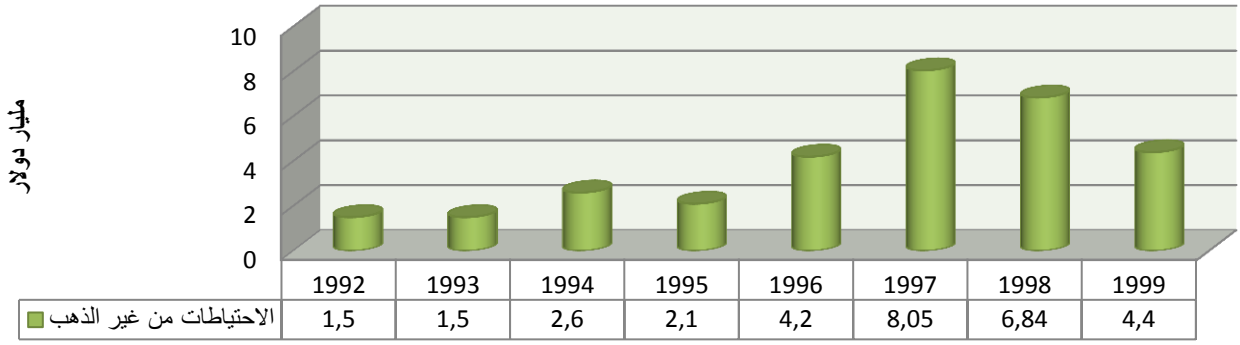


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

ثامنا: تطور احتياطات الصرف الرسمية

تميزت فترة التسعينات بضعف احتياطات الصرف الرسمية وخاصة في السنوات الأولى وهذا يعكس إلى حد بعيد الوضعية المتدهورة التي كان يمر بها الاقتصاد الجزائري والناتجة عن ضعف المديونية الخارجية وتراجع الصادرات في السنوات اللاحقة، إلا أنها عرفت تحسنا محسوسا بدءا من سنة 1996 وذلك بعد إعادة جدولة الدين الجزائري كما بلغت أوجها سنة 1997، أين وصلت إلى 8,05 مليار دولار، غير أن تدهور أسعار النفط سنة 1998 أثر على هذه الاحتياطات بالانخفاض إلى 6,84 مليار دولار سنة 1998، ثم إلى 4,4 مليار دولار سنة 1999، وذلك لأنه تم استخدامها لمواجهة الالتزامات الخارجية.

الشكل رقم 20: تطور الاحتياطات الرسمية للصرف (من غير الذهب) 1999-1992



	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الاحتياطات من غير الذهب	1,5	1,5	2,6	2,1	4,2	8,05	6,84	4,4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

المطلب الثاني: تطور عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2014

تميزت هذه الفترة بارتفاع أسعار البترول، الذي مكن الجزائر من التسديدات المسبقة الكبيرة للديون الخارجية، كما رافقت استمرار تراكم احتياطات الصرف، مما جعل الاقتصاد الوطني يتخلص من هشاشته أمام الصدمات الخارجية.

أولا: تطور وضعية الحساب الجاري

1- تطور الرصيد التجاري:

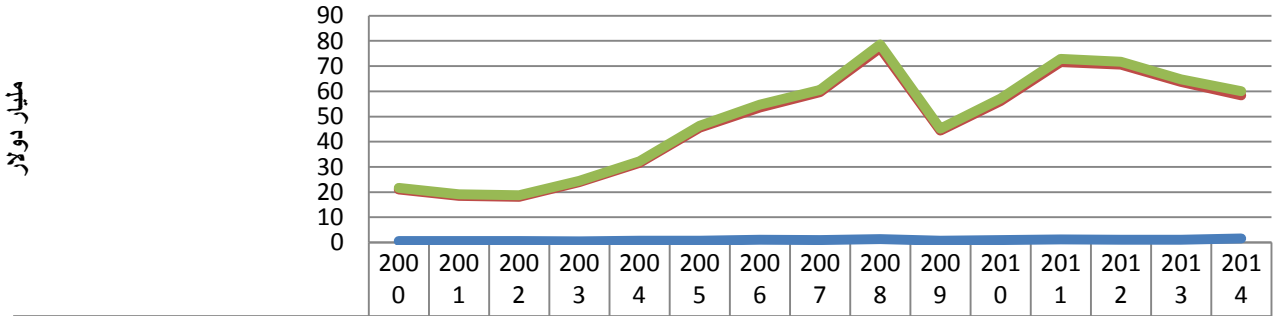
أ- الصادرات:

نلاحظ من خلال الشكل رقم 21 تطابق منحني الصادرات النفطية وإجمالي الصادرات من 2000 إلى غاية 2014، وهذا راجع إلى كون أكثر من 96,79% من صادرات الجزائر من المحروقات، في حين لم تتجاوز الصادرات خارج المحروقات نسبة 3,26% طوال هذه المدة.

كما يتضح من خلال الشكل رقم 21 أن حصيلة الصادرات الجزائرية عرف انخفاضا في سنتي 2001 و2002، غير أنها بعد هذه الأخيرة (2002) عرفت ارتفاعا مستمرا مطولا امتد إلى غاية 2011 حيث بلغت أعظم قيمة لها سنة 2008 بـ 78,59 مليار دولار، ونستثني من ذلك سنة 2009 أين تراجعت قيمة الصادرات بـ 33,41 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى اقتران حصيلة صادرات الجزائر بأسعار البترول التي عرفت ارتفاعا متواصلا منذ 2001 إلى 2011 ويستثنى من ذلك عام 2009 أين انخفض سعر برميل من النفط بـ 37,67 دولار مقارنة بعام 2008، كما أن الانخفاض

في سعر البترول بعد 2011 أدى بدوره إلى الانخفاض في حصيلة الصادرات الجزائرية بـ 12,89مليار دولار ما بين 2011 و2014.

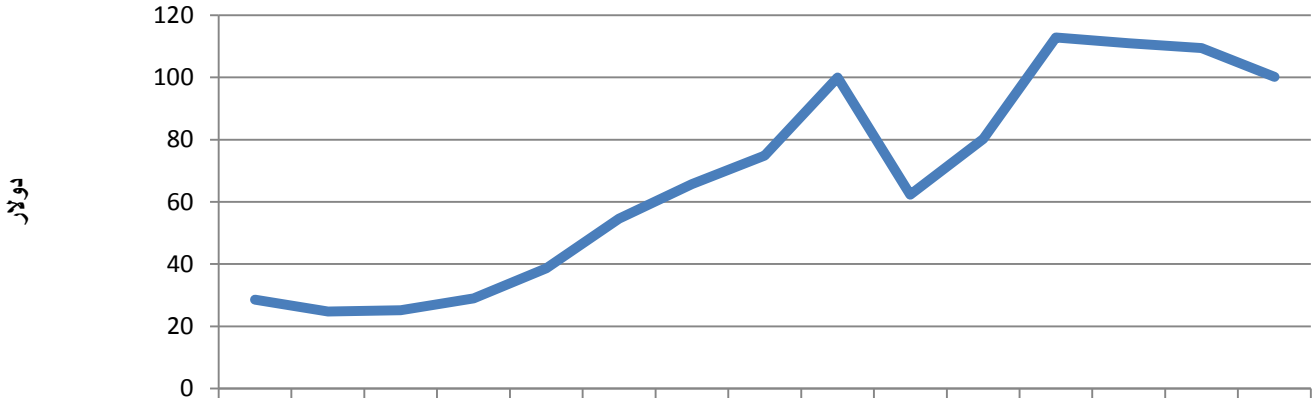
الشكل رقم 21: تطور صادرات الجزائر 2000-2014



	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قيمة الصادرات خارج المحروقات	0,59	0,56	0,61	0,47	0,67	0,74	1,13	0,98	1,40	0,77	0,969	1,227	1,153	1,051	1,634
قيمة الصادرات من المحروقات	21,06	18,53	18,11	23,99	31,55	45,59	53,61	59,61	77,19	44,42	56,12	71,66	70,58	63,66	58,36
إجمالي الصادرات	21,65	19,09	18,71	24,46	32,22	46,33	54,74	60,59	78,59	45,19	57,09	72,89	71,74	64,71	60

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

الشكل رقم 22: تطور أسعار البترول 2000-2014



	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
سعر البترول (للبرميل)	28,59	24,8	25,2	29,0	38,7	54,6	65,7	74,9	99,97	62,3	80,2	112,9	111,0	109,5	100,2

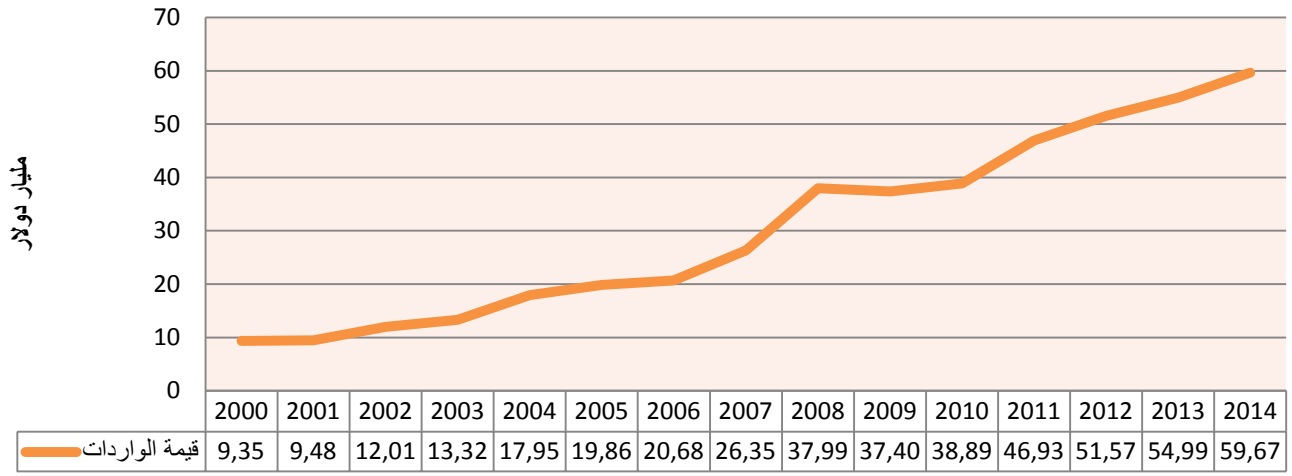
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

ب- الواردات:

يتبن من خلال الشكل رقم 23 أن واردات الجزائر خلال طوال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2014 في تزايد مستمر، حيث قدر في عام 2000 بـ 9,35 مليار دولار، في حين وصلت في عام 2014 بـ 59,67 مليار دولار، وننسب هذا الارتفاع إلى عوائد الصادرات التي عرفت هي أخرى ارتفاعا في هذه المدة (كما تطرقنا لها سابقا)، وباستثناء عام 2009 أين عرفت

واردات الجزائر انخفاضا قدر بـ 0,59 مليار دولار ويعتبر ضئيلا جدا إذ ما قورن بالانخفاض الذي عرفته الصادرات الجزائرية خلال هذا العام.

الشكل رقم 23: تطور واردات الجزائر 2000-2014



	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قيمة الواردات	9,35	9,48	12,01	13,32	17,95	19,86	20,68	26,35	37,99	37,40	38,89	46,93	51,57	54,99	59,67

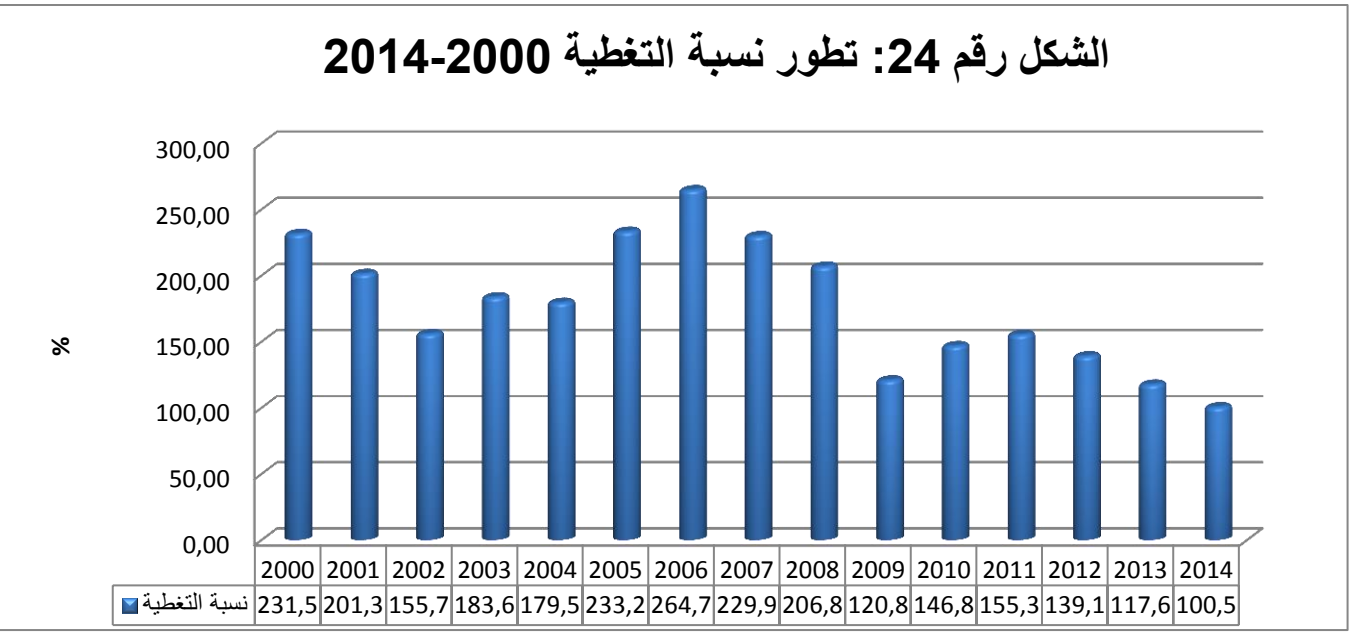
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

ج- الرصيد التجاري:

نلاحظ أن الحساب التجاري قد حقق طوال الفترة الممتدة من 2000إلى 2014 رصيدا ايجابيا، في حين قد عرف هذا الرصيد انخفاضا من 2000 إلى 2002، وارتفاعا بعد 2002 إلى غاية 2011 ونستثني من ذلك عام 2009 أين عرف انخفاضا حاد قدر بـ 32,82 مليار دولار، وبعد عام 2011 عاود وعرف انخفاضا إلى غاية 2014 أين حقق أسوأ رصيد طوال هذه الفترة قدر بـ 0,326 مليار دولار.

ونستنتج من ذلك أن الصادرات الجزائر غطت الواردات بالكامل طوال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 ، ونفسر الارتفاع في الرصيد التجاري من سنة لأخرى بكون الارتفاع في مقدار الصادرات تجاوز الارتفاع في الواردات، أما انخفاضه فيرجع إلى انخفاض الصادرات واستمرار الواردات في ارتفاع ونستثني من ذلك عام 2009 أين انخفضت الصادرات وانخفضت بدورها الواردات لكن بنسبة ضئيلة جدا إذ ما قورنت بالصادرات.

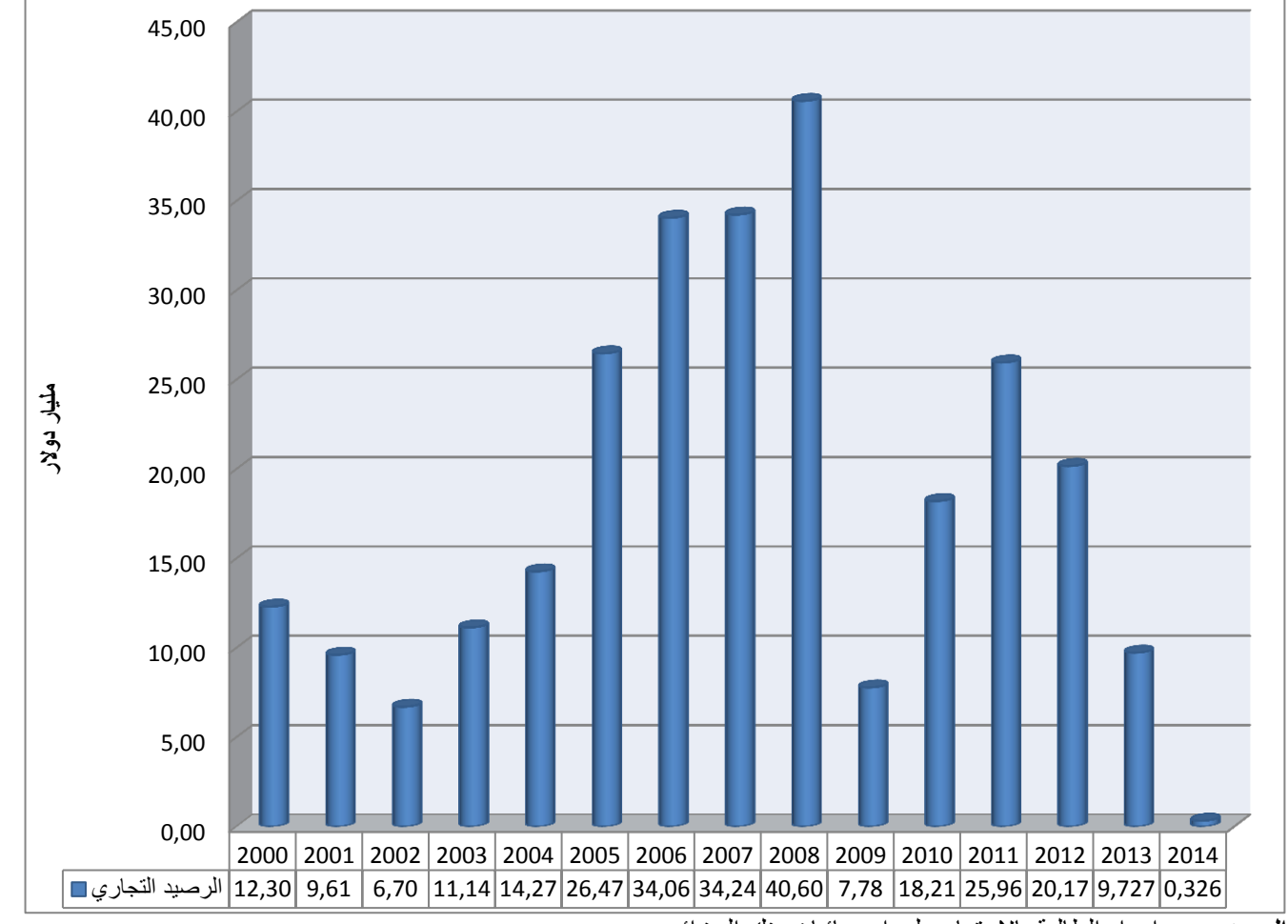
الشكل رقم 24: تطور نسبة التغطية 2014-2000



	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة التغطية	231,5	201,3	155,7	183,6	179,5	233,2	264,7	229,9	206,8	120,8	146,8	155,3	139,1	117,6	100,5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

الشكل رقم 25: تطور الرصيد التجاري 2014-2000



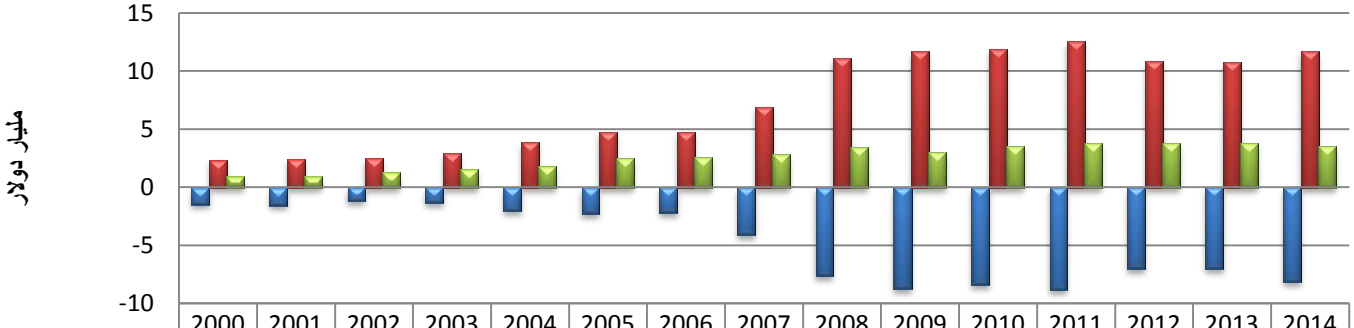
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الرصيد التجاري	12,30	9,61	6,70	11,14	14,27	26,47	34,06	34,24	40,60	7,78	18,21	25,96	20,17	9,727	0,326

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

2- تطور رصيد الخدمات:

من خلال الشكل رقم 26 يتضح أن ميزان الخدمات سجل رصيدا سلبا طيلة الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014، بمعنى عجزا دائما ومستمرا، كما نلاحظ أن هذا العجز تفاقم من فترة لأخرى، إذ أنه ما بين 2000-2003 تراوح ما بين [-1,18 ، -1,53]، وما بين 2004-2007 تراوح ما بين [-2,01، -4,48]، في حين زاد وتفاقم مابين 2008-2014 وتراوح ما بين [-6,99، -8,80]، وهذا راجع إلى ضعف قطاع الخدمات بالجزائر بمختلف مجالاته (السياحة، النقل، الشحن، التأمين، التعليم، الصحة،...)، وعدم القدرة على مواكبة التطورات العالمية الحاصلة في هذا القطاع، بإضافة إلى عدم قدرة على تلبية حاجيات الجزائر المتزايدة لهذه الخدمات.

الشكل رقم 26: تطور رصيد الخدمات 2000-2014



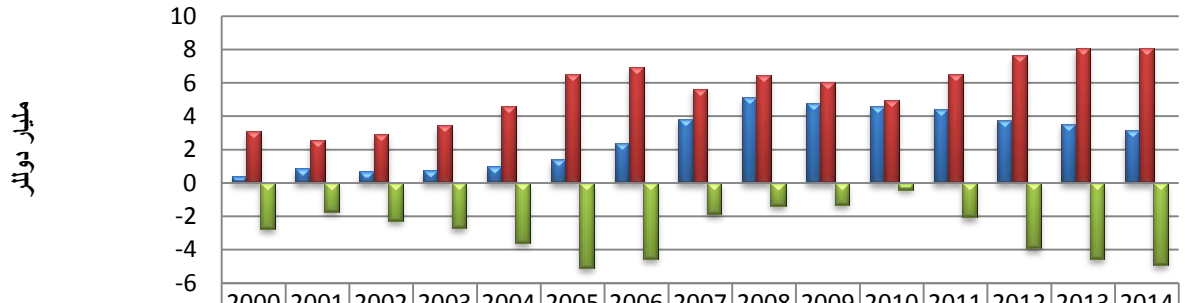
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد الخدمات	-1,45	-1,53	-1,18	-1,35	-2,01	-2,27	-2,2	-4,09	-7,59	-8,69	-8,34	-8,805	-7,006	-6,999	-8,159
مدين	2,36	2,44	2,48	2,92	3,86	4,78	4,78	6,93	11,08	11,68	11,907	12,55	10,828	10,777	11,706
دائن	0,91	0,91	1,30	1,57	1,85	2,51	2,58	2,84	3,49	2,99	3,567	3,745	3,822	3,778	3,547

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

3- تطور رصيد الدخل:

يتبين من خلال الشكل رقم 27 أن رصيد الدخل كان سالبا كذلك طوال هذه المدة (2000- 2014)، تراوح ما بين (-0,3) و(-5)، غير أننا نلاحظ تحسن المداخيل الداخلة (الدائنة) بالمقارنة بفترة التسعينات (حيث عرفت ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2008 أين بلغت أوجها فقدرت بـ 5,13 مليار دولار ثم عادت وعرفت انخفاضا إلى غاية 2014 أين قدرت بـ 3,17 مليار دولار)، بالرغم من ذلك تبقى المداخيل المحولة إلى خارج أكبر بكثير من تلك الداخلة فهي أخرى عرفت ارتفاعا في هذه الفترة بالمقارنة بفترة التسعينات وخاصة في سنوات الثلاثة الأخيرة (2012، 2013، 2014) أين قدرت على التوالي بـ 7,63، 8,06، 8,05 مليار دولار، وهذا راجع إلى زيادة حجم التوظيفات الأجنبية في الداخل، وبالتالي زيادة تسرب عوائد الاستثمارات المحلية إلى خارج.

الشكل رقم 27: تطور رصيد دخل العوامل



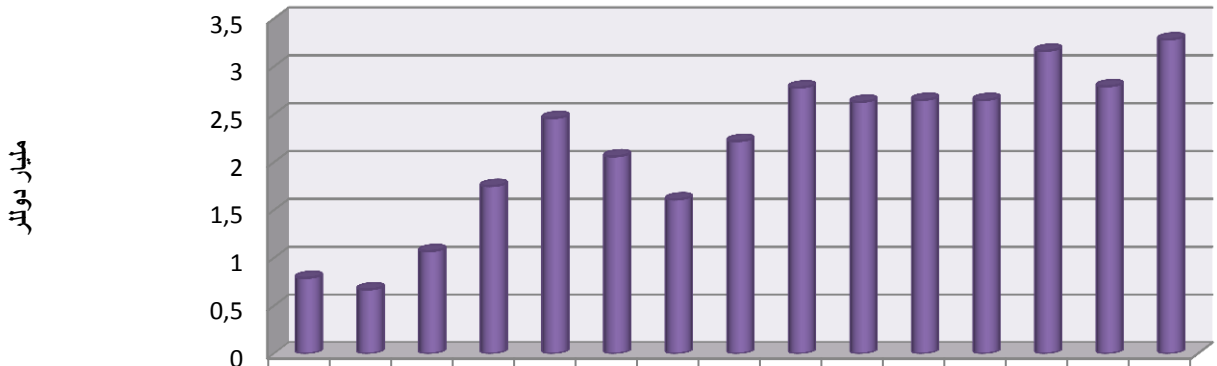
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
دائن	0,38	0,85	0,68	0,76	0,99	1,43	2,42	3,81	5,13	4,75	4,598	4,453	3,733	3,548	3,17
مدين	3,09	2,54	2,91	3,46	4,59	6,51	6,94	5,64	6,47	6,06	4,964	6,492	7,639	8,069	8,053
رصيد دخل العوامل	-2,71	-1,69	-2,23	-2,7	-3,6	-5,08	-4,52	-1,83	-1,34	-1,31	-0,37	-2,04	-3,91	-4,52	-4,88

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

4- تطور رصيد التحويلات الجارية:

يتبين من الشكل رقم 28 أن رصيد التحويلات الجارية موجب طيلة الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014، وعلى العموم قد عرف تحسنا، إذ انتقل من 0,79 مليار دولار في سنة 2000 إلى 3,282 مليار دولار في سنة 2014، إلا أنه خلال هذه الفترة قد مرّ بتذبذبات كبيرة، فقد انخفض في سنة 2001 إلى 0,67 مليار دولار، ثم ارتفع إلى 1,07، 1,75، 2,46 مليار دولار على التوالي في 2002، 2003، 2004، إلا أنه عاود وانخفض إلى 2,06 و1,61 مليار دولار في سنتين المواليتن، وأما بعد 2006 إلى غاية 2012 عرف ارتفاعا مستمرا وصولا إلى 3,163 مليار دولار في 2012، ونستني من ذلك سنة 2009 أين عرف انخفاضا طفيفا قدر بـ 0,15 مليار دولار، كما عاد وانخفض إلى 2,792 مليار دولار في 2013، وارتفع إلى 3,282 مليار دولار في 2014. ولعل هذه التذبذبات في رصيد التحويلات تعود إلى ضعف التحويلات من طرف المهاجرين الجزائريين، بإضافة إلى اعتمادهم على القنوات غير الرسمية لتحويل أموالهم نحو الجزائر، وذلك بسبب الصعوبات التي تواجههم عند تحويل أموالهم عن طريق القنوات الرسمية (البنوك، الخزينة، ومراكز البريد) كطول المدة وسعر الصرف غير الملائم، عكس ما توفره لهم السوق الموازية، من سهولة التحويل وسعر صرف ملائم، وعليه فإن معطيات الشكل الموالي لا تعبر عن القيمة الحقيقة للتحويلات الجارية وذلك لوجود تحويلات موازية قد تكون قيمتها أعلى من نظيرتها عبر القنوات الرسمية، فيجب على الجزائر أن تتخذ الإجراءات اللازمة للحد من هذه الظاهرة كمحاولة تحفيز المهاجرين إلى اللجوء إلى القنوات الرسمية، فتح وكالات في مدن أجنبية لتسهيل عملية التحويل.

الشكل رقم 28: تطور رصيد التحويلات الجارية 2000-2014

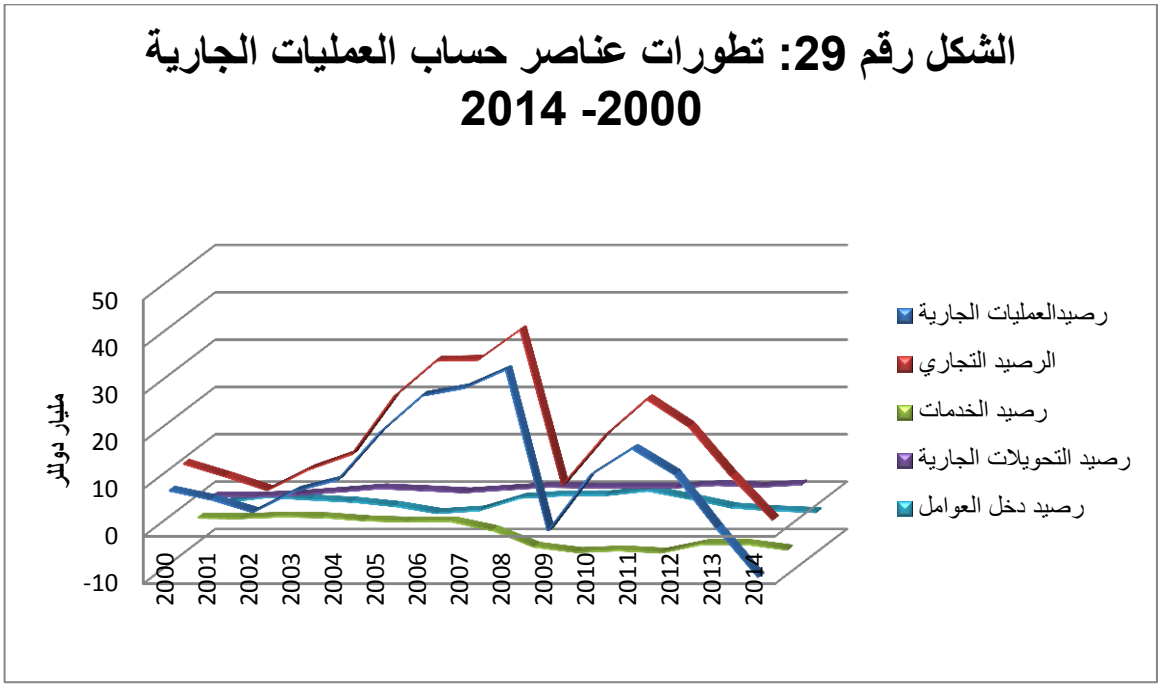


	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد التحويلات الجارية	0,79	0,67	1,07	1,75	2,46	2,06	1,61	2,22	2,78	2,63	2,65	2,649	3,163	2,792	3,282

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

5- تطور رصيد العمليات الجارية:

الشكل رقم 29: تطورات عناصر حساب العمليات الجارية 2014 -2000



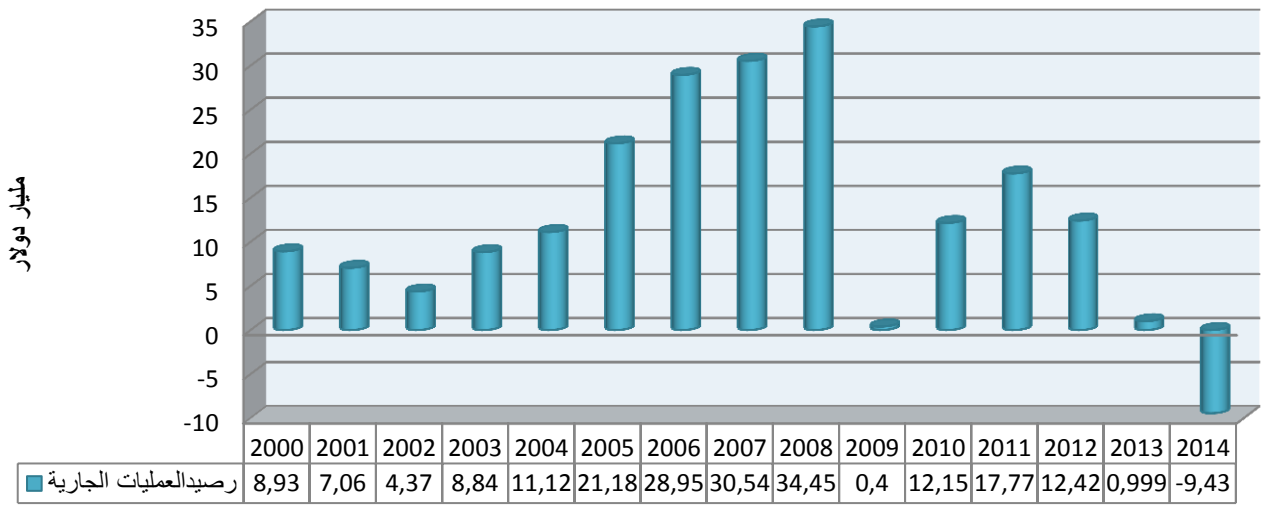
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

يضم حساب العمليات الجارية كل من الحساب التجاري، حساب الخدمات، حساب الدخل، وحساب التحويلات الجارية، وبعدما تعرفنا على تطور أرصدة الحسابات المشكلة له، بوسعنا الآن أن نبين تطور هذه الأرصدة مجتمعة من خلال التطرق إلى تطور رصيد العمليات الجارية، ومن خلال الشكل السابق يتضح أن الشكل رصيد العمليات الجارية يتغير على نفس منوال تغيرات شكل الرصيد

التجاري، في حين باقي منحنيات تكاد تكون ثابتة تغيراتها جدّ ضئيلة إذ ما قورنت بتغيرات منحنين الرصيد التجاري ورصيد العمليات الجارية، ومن هنا يتبن رصيد العمليات الجارية مرتبط ارتباطا كبيرا بتغيرات الرصيد التجاري، وهذا الأخير هو آخر مرتبط بتغيرات أسعار النفط في السوق العالمية.

ومن خلال الشكل رقم 30 نلاحظ أن الحساب العمليات الجارية قد حقق طوال الفترة الممتدة من 2000إلى 2013 رصيدا ايجابيا، في حين قد عرف هذا الرصيد انخفاضا من 2000 إلى 2002، وارتفاعا بعد 2002 إلى غاية 2011 ونستثني من ذلك عام 2009 أين عرف انخفاضا حادا قدر بـ 30,05 مليار دولار، وبعد عام 2011 عاود وعرف انخفاضا إلى غاية 2014 أين حقق رصيدا سالبا خلافا لكل الفترة السابقة.

الشكل رقم 30: تطور رصيد العمليات الجارية 2000-2014



	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رصيدالعمليات الجارية	8,93	7,06	4,37	8,84	11,12	21,18	28,95	30,54	34,45	0,4	12,15	17,77	12,42	0,999	-9,43

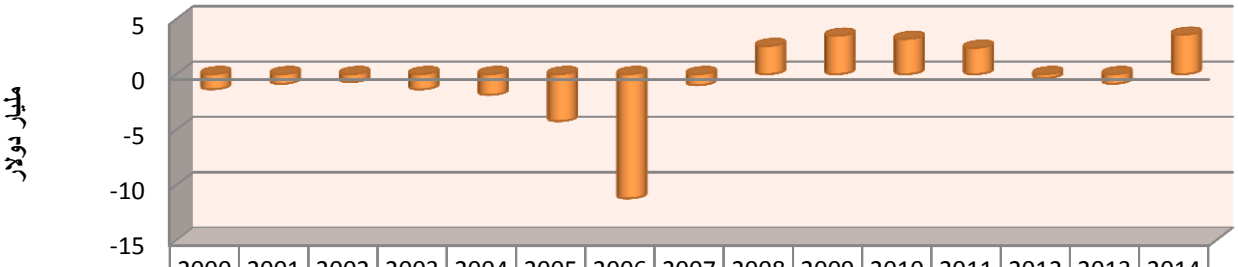
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

ثانيا: تطور وضعية الحساب المالي

تميزت الفترة الممتدة 2000-2014 بتذبذبات كبيرة على مستوى الحساب المالي، فقد سجل رصيدا سالبا من 2000 إلى 2007، بمعنى عجزا دائما ومستمرا خلال مدة 8 سنوات، وقد تفاقم هذا العجز أكثر فأكثر منذ 2003 وصولا إلى -11,22 مليار دولار في 2006 (وهذا إثر التسديدات المسبقة للدين الخارجي خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى غاية 2006، حيث بلغت (10,93) مليار دولار في 2006)، إلا أنه عاد وانخفض في 2007 إلى (-0,99) مليار دولار، وخلاف ذلك عرف

الحساب المالي ولأول مرة رصيدا موجبا من 2008 إلى غاية 2011 قدر بـ 2,54، 3,46، 3,177، 2,375 على التوالي (وهذا يعود إلى التحسن الذي عرفه رصيد الاستثمارات المباشرة في هذه الفترة)، إلا أنه عاد وعرف رصيدا سالبا في سنتي 2012 و2013 قدر بـ (-0,361) و(-0,865) على التوالي، ليرجع مرة أخرى ويحقق رصيدا إيجابيا بـ3,554 مليار دولار في 2014.

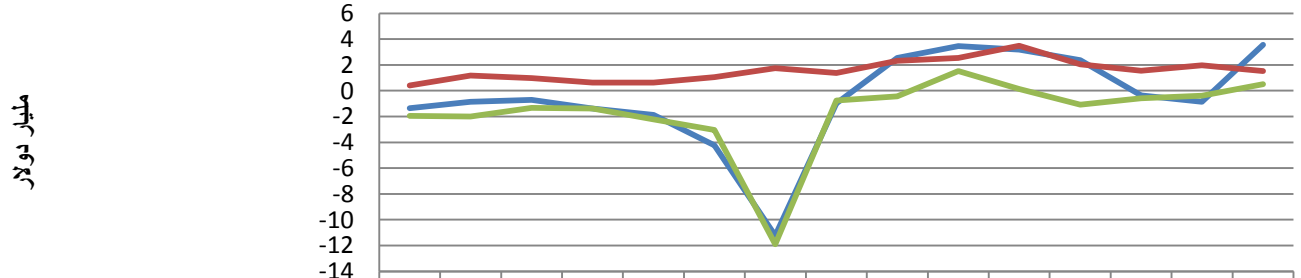
الشكل رقم 31: تطور الرصيد المالي 2000-2014



	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الرصيد المالي	-1,36	-0,87	-0,71	-1,37	-1,87	-4,24	-11,2	-0,99	2,54	3,46	3,177	2,375	-0,36	-0,87	3,554

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

الشكل رقم 32: تطورات عناصر الرصيد المالي 2000-2014



	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الرصيد المالي	-1,36	-0,87	-0,71	-1,37	-1,87	-4,24	-11,2	-0,99	2,54	3,46	3,177	2,375	-0,36	-0,87	3,554
الاستثمار المباشر(الصافي)	0,42	1,18	0,97	0,62	0,62	1,06	1,76	1,37	2,33	2,55	3,478	2,045	1,541	1,961	1,534
رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)	-1,96	-1,99	-1,32	-1,38	-2,23	-3,05	-11,9	-0,77	-0,43	1,52	0,136	-1,08	-0,59	-0,38	0,518

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

ثالثا: تطور وضعية الميزان الكلي:

تميزت هذه الفترة بالتحسن في الرصيد الكلي لميزان المدفوعات إذ ما قورنت بفترة التسعينات، فنلاحظ أن ميزان المدفوعات سجل رصيدا إيجابيا طيلة الفترة الممتدة 2000 إلى 2013، وبما أن ميزان المدفوعات الكلي يتكون من حساب العمليات الجارية والحساب المالي، اللذان سبق وتعرفنا على تطورهما ، فبوسعنا الآن أن نتطرق إلى تطور الرصيد الكلي، حيث نلاحظ من خلال الشكل

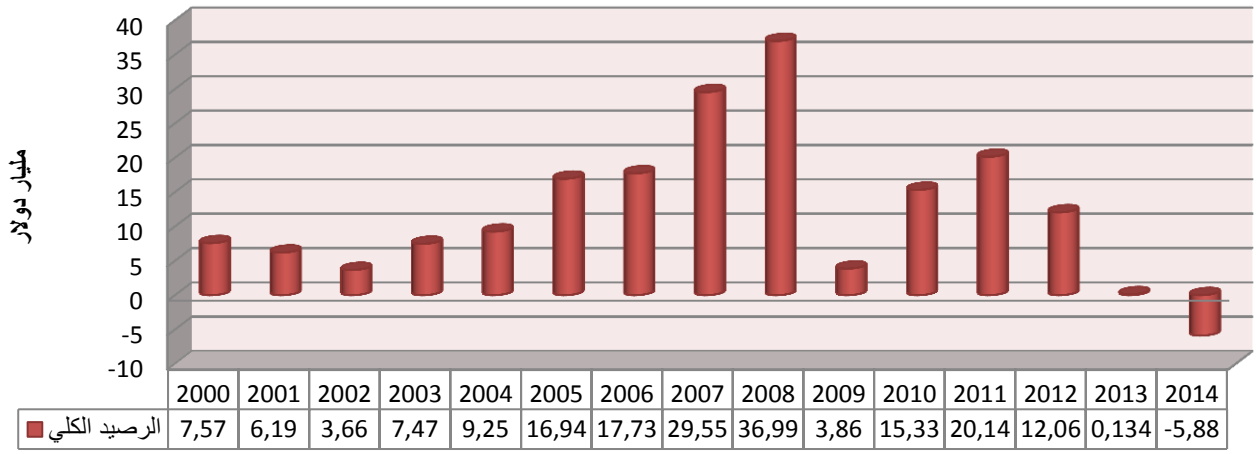
رقم 33 اقتران منحنى الرصيد الكلي مع منحنى رصيد العمليات الجارية طوال هذه الفترة باستثناء عام 2006، أين ابتعد الرصيد الكلي عن رصيد العمليات الجارية، ويرجع هذا إلى الانخفاض الكبير الذي عرفه الرصيد المالي بتحقيقه عجزا قياسيا قدر بـ -11,22مليار دولار، وبالرغم من ذلك واصل ميزان المدفوعات في تسجيل فائض إجمالي في نفس السنة قدر بـ 17,73 مليار دولار وهذا راجع إلى الفائض الذي حققه ميزان العمليات الجارية في هذه السنة، وبهذا فإن المتحكم الأساسي في الرصيد الكلي في هذه الفترة هو رصيد العمليات الجارية، وهذا الأخير مرتبط ارتباطا وثيقا بأسعار النفط في السوق العالمية، ومنه فإن المتحكم الأساسي في الرصيد الكلي لميزان المدفوعات هي أسعار النفط، فتحسن بارتفاعها من2000 إلى 2011 باستثناء 2009 أين انخفض بانخفاضها، وهو ما كان عليه أيضا بعد 2011 وصولا إلى 2014 أين حقق رصيدا سالبا خلافا لكل الفترة قدر بـ - 5,88 مليار دولار.

الشكل رقم 33: تطورات عناصر الميزان الكلي 2000-2014



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

الشكل رقم 34: تطور الرصيد الكلي 2000-2014



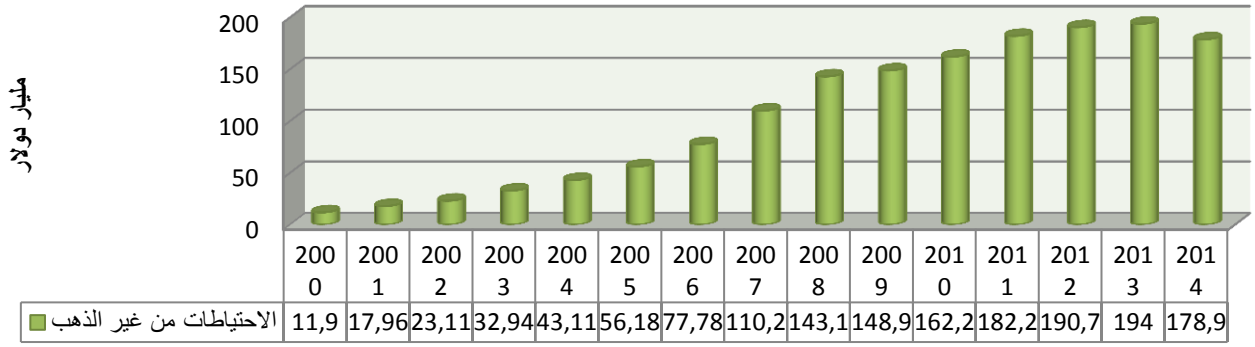
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الرصيد الكلي	7,57	6,19	3,66	7,47	9,25	16,94	17,73	29,55	36,99	3,86	15,33	20,14	12,06	0,134	-5,88

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

رابعا: تطور احتياطات الصرف الرسمية

عرف احتياطات الصرف الرسمية (عدا الذهب) تزايدا مستمرا خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2013، حيث انتقلت من 11,90 مليار دولار سنة 2000 إلى أكثر من ستة عشرة أضعاف سنة 2013 أي 194,012 مليار دولار، وجاءت هذه الزيادات المتتالية بفعل الفائض الذي حققه الرصيد الكلي لميزان المدفوعات، وخلافا لكل الفترة السابقة انخفضت احتياطات الصرف الرسمية (عدا الذهب) سنة 2014 إلى 178,938 مليار دولار وهذا راجعا إلى العجز الذي حل بالرصيد الكلي لميزان المدفوعات في هذه السنة.

الشكل رقم 35: تطور الاحتياطات الرسمية للصرف من غير الذهب 2014-2000



	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الاحتياطات من غير الذهب	11,9	17,96	23,11	32,94	43,11	56,18	77,78	110,2	143,1	148,9	162,2	182,2	190,7	194	178,9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

المبحث الثالث: تأثير تخفيض الدينار الجزائري على عناصر ميزان المدفوعات

سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة تأثير تخفيض سعر الدينار الجزائري على عناصر ميزان المدفوعات منذ 1990 إلى غاية 2014، وإن من المفترض أن يكون تأثير إيجابي على كل من حساب العمليات الجارية والحساب المالي، وبالتالي تأثير إيجابي كذلك على ميزان المدفوعات، التأثير الإيجابي على حساب العمليات الجارية وذلك في كون الأثر المنتظر من التخفيض هو تحسن رصيد السلع والخدمات، وذلك من خلال زيادة الصادرات الوطنية من السلع والخدمات (نتيجة لانخفاض أسعار المنتجات الوطنية المعبر عنها بالعملة الأجنبية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي على هذه المنتجات الوطنية)، وتقليص الواردات من السلع والخدمات (نتيجة لارتفاع أسعار الواردات المعبر عنها بالدينار الجزائري مما يؤدي إلى تقليص الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية)، أما التأثير الإيجابي على الحساب المالي راجع إلى كون التخفيض في سعر الدينار الجزائري من المتوقع أن يؤدي إلى زيادة إقبال غير المقيمين إلى الاستثمار في الجزائر(لأنهم سيتمكنون من تمويل مستوى معين من استثماراتهم بمقدار أقل من عملاتهم من ذي قبل)، في حين ستنقص استثمارات المقيمين في الجزائر في الخارج (لأنهم سيضطرون إلى تمويل مستوى معين من استثماراتهم في الخارج بمقدار أكبر من عملاتهم من ذي قبل).

ومن أجل التأكد من الافتراضات السابقة حول تأثير تخفيض الدينار الجزائري على عناصر ميزان المدفوعات الجزائري، سنقوم بالدراسة القياسية لأثر التخفيض على عناصر ميزان المدفوعات باستعانة ببرنامج الإحصائي SPSS، أين سنكون النموذج القياسي(نموذج الانحدار) الذي سيبين أثر التخفيض على عناصر ميزان المدفوعات، وذلك باعتبار نسبة التغير في سعر الصرف متغير مستقل ونسب التغير في أرصدة عناصر ميزان المدفوعات متغيرات تابعة.

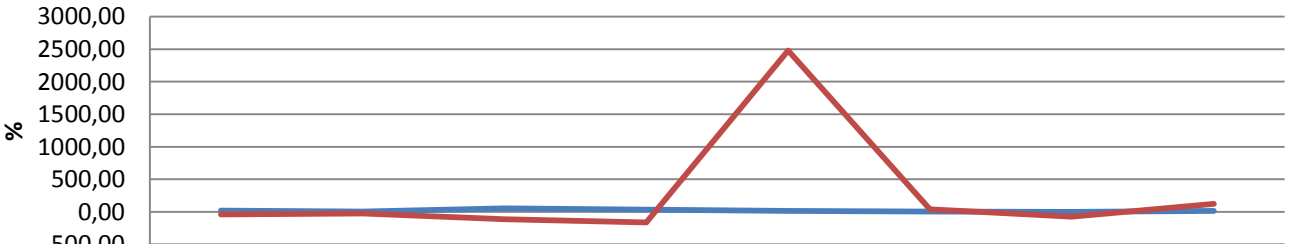
ومن أجل الحصول على نتائج أكثر موضوعية سنقوم بتقسيم فترة الدراسة إلى فترتين، الفترة الأولى 1990-1999 (التي تميزت بانخفاض أسعار البترول)، و الفترة الثانية 2000-2014 (التي تميزت بارتفاع أسعار البترول).

المطلب الأول: تأثير تخفيض الدينار الجزائري على عناصر ميزان المدفوعات 1990-1999

أولا: تأثير تخفيض الدينار الجزائري على الميزان التجاري 1991-1999

سنقوم بالدراسة القياسية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على الرصيد التجاري خلال الفترة 1991-1999، و باستعانة ببرنامج الإحصائي SPSS، سنكون النموذج القياسي(نموذج الانحدار) الذي سيبين أثر التخفيض على الرصيد التجاري، وذلك باعتبار نسبة التغير في سعر الصرف متغير مستقل ΔTC%، ونسبة التغير في الرصيد التجاري متغير تابعΔBC%.

الشكل رقم 36: نسب تغيرات سعر الصرف والرصيد التجاري 1991-1999



	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
ΔTC%	17,84	6,88	54,51	32,22	14,92	5,48	1,73	13,29
ΔBC%	-41,32	-24,61	-110,74	-161,54	2481,25	37,77	-73,46	122,52

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	403,593	510,820		,790	,460
	VTC	-6,801	20,838	-,132	-,326	,755

a. Variable dépendante : VBC

وبتقدير معادلة الانحدار باستعمال برنامج SPSS نجد: $VBC\% = 403{,}593 - 6{,}801VTC\%$

ومن خلال معامل الانحدار يتبن أنه إذا ارتفعت نسبة التغير سعر الصرف بـ 1% مع ثبات العوامل الأخرى، سوف يؤدي ذلك إلى انخفاض نسبة التغير الرصيد التجاري بـ 6,801 %، والعكس صحيح، وهذا ما يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغيرين. حيث أن الارتفاع في نسبة التغير في سعر الصرف

معناه ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار أي انخفاض قيمة الدينار الجزائري، ومنه فإن التخفيض في قيمة الدينار الجزائري في هذه الفترة نتج عنها انخفاض الرصيد التجاري.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,132[a]	,017	-,146	957,42054

a. Valeurs prédites : (constantes), VTC

ويشير معامل الارتباط (R=0,132) إلى وجود علاقة ارتباطية ضعيفة جدا بين المتغيرين، كما يشير معامل التحديد (R-deux=0 ,017) إلى تأثير سعر الصرف ضعيف على الرصيد التجاري، حيث 1,7% فقط من التغيرات في الرصيد التجاري ناتجة عن التغيرات في السعر الصرف، وأن هناك عوامل أخرى لم تأخذ بعين الاعتبار هي التي تؤثر تأثيرا كبيرا على الرصيد التجاري.

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	97642,643	1	97642,643	,107	,755[b]
	Résidu	5499924,501	6	916654,083		
	Total	5597567,144	7			

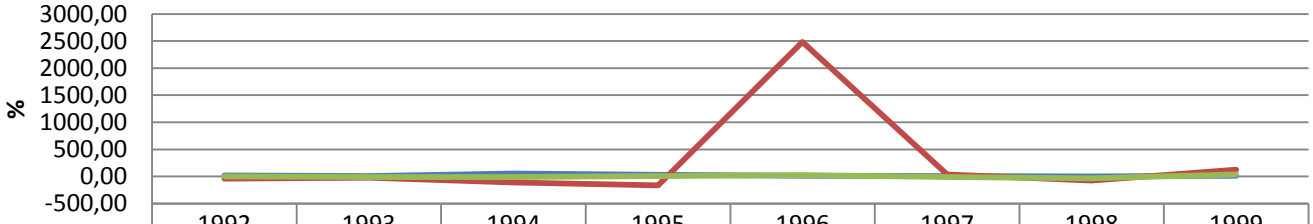
a. Variable dépendante : VBC

b. Valeurs prédites : (constantes), VTC

ومن خلال اختبار المعنوية الإحصائية (جدول ANOVA) نجد (sig=0 ,755) وهي أكبر بكثير من 0,05، وهذا يعني أن معادلة الانحدار السابقة ليس لها معنوية إحصائية ولا تصلح لتفسير سلوك تغيرات الرصيد التجاري، وهو ما يعني عدم موضوعية النموذج.

وكما سبق ولاحظنا في المبحث السابق، أن الرصيد التجاري يتأثر كلية بوضعية الصادرات أو بالأحرى الصادرات النفطية (التي تمثل أكثر من 94%من حصيلة الصادرات) والتي بدورها تتأثر بأسعار البترول، ولهذا سنقوم بإدخال نسبة التغير في سعر البترول كمتغير مستقل ثاني ΔPP%.

الشكل رقم 37: نسب تغيرات سعر الصرف وسعر البترول والرصيد التجاري 1991-1999



	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
ΔTC%	17,84	6,88	54,51	32,22	14,92	5,48	1,73	13,29
ΔBC%	-41,32	-24,61	-110,74	-161,54	2481,25	37,77	-73,46	122,52
ΔPP%	-1,47	-11,44	-8,43	7,98	23,30	-10,18	-33,61	38,41

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	451,132	493,500		,914	,403
	VTC	-9,981	20,239	-,194	-,493	,643
	VPP	19,008	15,680	,476	1,212	,280

a. Variable dépendante : VBC

ومن خلال الجدول الأخير نجد معادلة الانحدار: $VBC\% = 451{,}132 - 9{,}981VTC\% + 19{,}008VPP\%$

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,491[a]	,241	-,063	922,03258

a. Valeurs prédites : (constantes), VPP, VTC

نلاحظ ارتفاع قيمة معامل الارتباط إلى (R=0,491) التي تعكس وجود علاقة ارتباطية متوسطة، كما ارتفع معامل التحديد إلى (R-deux=0 ,241)، الذي يشير إلى كون 24,1 % من التغيرات في الرصيد التجاري ناتجة عن التغيرات في السعر الصرف وسعر البترول، كما أن بقي هناك عوامل أخرى لم تأخذ بعين الاعتبار هي التي تؤثر تأثيرا كبيرا على الرصيد التجاري، أو أن نموذج الانحدار لا يمثل تمثيلا جيدا للعلاقة المدروسة.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,451[a]	,204	,071	861,92330

a. Valeurs prédites : (constantes), VPP

كما نلاحظ أن معامل ارتباط نسبة التغير سعر البترول بنسبة التغير الرصيد التجاري (R=0,451) (من خلال الجدول السابق) أكبر من معامل ارتباط نسبة التغير سعر الصرف بنسبة التغير الرصيد التجاري (R=0,132)، وهذا يعني أن تغيرات سعر البترول هي أكثر تفسيرا لتغيرات الرصيد التجاري من تغيرات سعر الصرف.

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	1346846,747	2	673423,374	,792	,503[b]
	Résidu	4250720,397	5	850144,079		
	Total	5597567,144	7			

a. Variable dépendante : VBC

b. Valeurs prédites : (constantes), VPP, VTC

وبالرغم من إدخال نسبة التغير في سعر البترول كمتغير مستقل ثاني، بقي النموذج يفتقر للموضوعية فنجد (sig=0,503) وهي أكبر بكثير من 0,05، وهذا يعني أن معادلة الانحدار التالية ليس لها معنوية إحصائية ولا تصلح لتفسير سلوك تغيرات الرصيد التجاري.

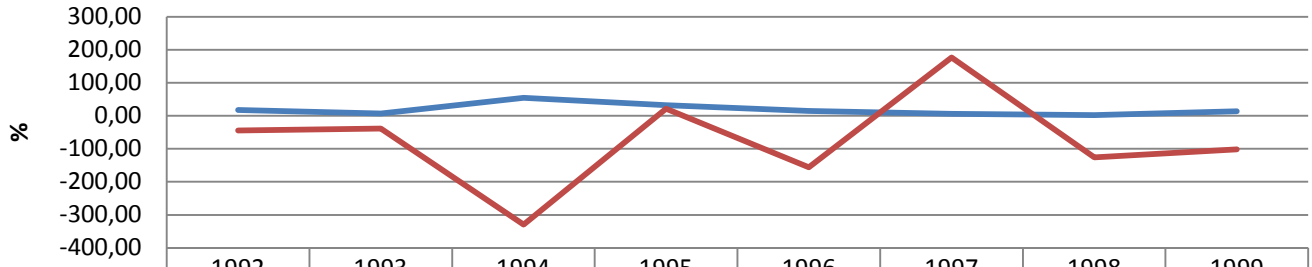
ونفسر عدم موضوعية النموذج بعدم توافق تغيرات الرصيد التجاري مع تغيرات سعر الصرف وتغيرات سعر البترول، حيث كانت نسب التغيرات متباعدة ومتعاكسة –في بعض السنوات-، فلاحظ مثلا لما تغير سعر الصرف بنسبة 6,88% وتغير سعر البترول بنسبة -11,44% في 1993 أدى إلى تغير الرصيد التجاري بنسبة -24,61%، في حين لما تغير سعر الصرف بنسبة 5,48% وتغير سعر البترول بـ -10,18% في 1997 أدى إلى تغير الرصيد التجاري بـ 37,77%، فإن نسب التغير الرصيد التجاري كانت متعاكسة لنفس تغيرات تقريبا في سعر الصرف وسعر البترول، وشكل رقم 37 أكثر توضيحا لذلك.

ثانيا: تأثير تخفيض الدينار الجزائري على حساب العمليات الجارية 1991-1999

سنقوم بالدراسة القياسية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على رصيد العمليات الجارية خلال الفترة 1991-1999، وباستعانة ببرنامج الإحصائي SPSS، سنكون النموذج القياسي (نموذج الانحدار) الذي

سيبين أثر التخفيض على رصيد العمليات الجارية، وذلك باعتبار نسبة التغير في سعر الصرف متغير مستقل ΔTC%، ونسبة التغير في رصيد العمليات الجارية متغير تابعΔBOC%.

الشكل رقم 38: نسب تغيرات سعر الصرف ورصيد العمليات الجارية 1999-1991



	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
ΔTC%	17,84	6,88	54,51	32,22	14,92	5,48	1,73	13,29
ΔBOC%	-44,92	-38,46	-330,00	21,74	-155,80	176,00	-126,38	-102,20

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	14,358	68,714		,209	,841
	VTC	-4,867	2,803	-,578	-1,736	,133

a. Variable dépendante : VBOC

وبتقدير معادلة الانحدار باستعمال برنامج SPSS نجد: $VBOC\% = 14{,}358 - 4{,}867VTC\%$

ومن خلال معامل الانحدار يتبن أنه إذا ارتفع سعر الصرف الدولار مقابل الدينار الجزائري (انخفاض قيمة الدينار الجزائري) بنسبة 1% مع ثبات العوامل الأخرى، سوف يؤدي ذلك إلى انخفاض رصيد العمليات الجارية بنسبة 4,867%، والعكس صحيح، ومنه فإن التخفيض في قيمة الدينار الجزائري في هذه الفترة نتج عنها انخفاض رصيد العمليات الجارية.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,578[a]	,334	,224	128,78855

a. Valeurs prédites : (constantes), VTC

ويشير معامل الارتباط (R=0,578) إلى وجود علاقة ارتباطية متوسطة، كما يشير معامل التحديد (R-deux=0, 334) إلى أن 33,4% من تغيرات رصيد العمليات الجارية ناتجة عن التغيرات في السعر

الصرف، وأن هناك عوامل أخرى لم تأخذ بعين الاعتبار هي التي تؤثر تأثيرا كبيرا على رصيد العمليات الجارية.

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	50014,042	1	50014,042	3,015	,133[b]
	Résidu	99518,948	6	16586,491		
	Total	149532,990	7			

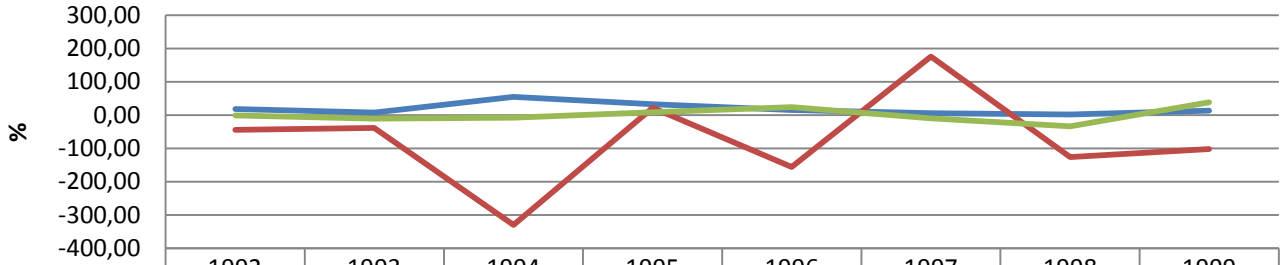
a. Variable dépendante : VBOC

b. Valeurs prédites : (constantes), VTC

ومن خلال اختبار المعنوية الإحصائية (جدول ANOVA) نجد (sig=0,133) وهي أكبر بكثير من 0,05، وهذا يعني أن معادلة الانحدار السابقة ليس لها معنوية إحصائية ولا تصلح لتفسير سلوك تغيرات رصيد العمليات الجارية، وهو ما يعني عدم موضوعية النموذج.

وكما سبق ولاحظنا في المبحث السابق، أن رصيد العمليات الجارية يتأثر بوضعية الرصيد التجاري والذي بدوره يتأثر بأسعار البترول، ولهذا سنقوم بإدخال نسبة التغير في سعر البترول كمتغير مستقل ثاني ΔPP%.

الشكل رقم 39: نسب تغيرات سعر الصرف وسعر البترول ورصيد العمليات الجارية 1991-1999



	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
ΔTC%	17,84	6,88	54,51	32,22	14,92	5,48	1,73	13,29
ΔBOC%	-44,92	-38,46	-330,00	21,74	-155,80	176,00	-126,38	-102,20
ΔPP%	-1,47	-11,44	-8,43	7,98	23,30	-10,18	-33,61	38,41

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	14,664	75,491		,194	,854
	VTC	-4,888	3,096	-,581	-1,579	,175
	VPP	,122	2,399	,019	,051	,961

a. Variable dépendante : VBOC

ومن خلال الجدول الأخير نجد معادلة الانحدار:

$$VBOC\% = 14{,}664 - 4{,}888VTC\% + 0{,}122VPP\%$$

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,579[a]	,335	,069	141,04419

a. Valeurs prédites : (constantes), VPP, VTC

نلاحظ ارتفاع قيمة معامل الارتباط إلى (R=0,579) التي تعكس وجود علاقة ارتباطية متوسطة، كما ارتفع معامل التحديد إلى (R-deux=0,335)، الذي يشير إلى كون 33,5% من التغيرات في رصيد العمليات الجارية ناتجة عن التغيرات في السعر الصرف وسعر البترول، كما أن بقي هناك عوامل أخرى لم تأخذ بعين الاعتبار هي التي تؤثر تأثيرا كبيرا على الرصيد التجاري، أو أن النموذج الانحدار لا يمثل تمثيلا جيدا للعلاقة المدروسة.

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	50065,678	2	25032,839	1,258	,361[b]
	Résidu	99467,312	5	19893,462		
	Total	149532,990	7			

a. Variable dépendante : VBOC

b. Valeurs prédites : (constantes), VPP, VTC

وبالرغم من إدخال نسبة التغير في سعر البترول كمتغير مستقل ثاني، بقي النموذج يفتقر للموضوعية فنجد (sig=0,361) وهي أكبر بكثير من 0,05، وهذا يعني أن معادلة الانحدار التالية ليس لها معنوية إحصائية ولا تصلح لتفسير سلوك تغيرات رصيد العمليات الجارية.

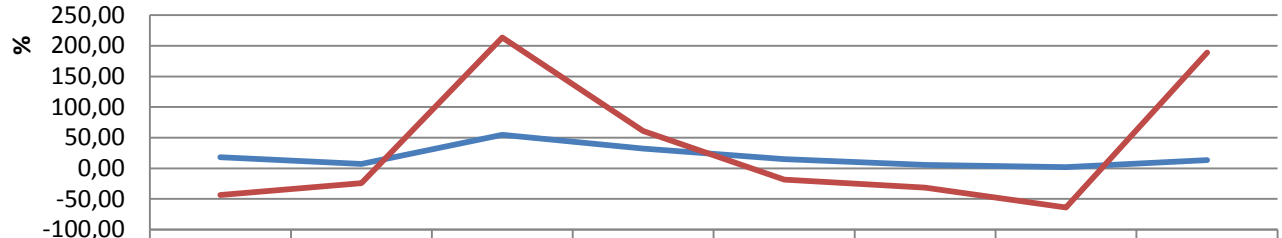
ونفسر عدم موضوعية النموذج بعدم التوافق تغيرات رصيد العمليات الجارية مع تغيرات سعر الصرف وتغيرات سعر البترول، حيث كانت نسب التغيرات متباعدة ومتعاكسة –في بعض السنوات-، فلاحظ مثلا لما تغير سعر الصرف بنسبة 6,88% وتغير سعر البترول بنسبة -11,44% في 1993 أدى إلى

تغير رصيد العمليات الجارية بنسبة -38,46%، في حين لما تغير سعر الصرف بنسبة 5,48% وتغير سعر البترول بـ -10,18% في 1997 أدى إلى تغير رصيد العمليات الجارية بـ 176%، فإن نسب التغير رصيد العمليات الجارية كانت متعاكسة ومتباعدة لنفس تغيرات تقريبا في سعر الصرف وسعر البترول، وشكل رقم 39 أكثر توضيحا لذلك.

ثالثا: تأثير تخفيض الدينار الجزائري على الحساب المالي 1991-1999

سنقوم بالدراسة القياسية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على الرصيد المالي خلال الفترة 1991-1999، و باستعانة ببرنامج الإحصائي SPSS، سنكون النموذج القياسي(نموذج الانحدار) الذي سيبين أثر التخفيض على الرصيد المالي، وذلك باعتبار نسبة التغير في سعر الصرف متغير مستقل ΔTC%، ونسبة التغير في الرصيد المالي متغير تابع ΔSCF%.

الشكل رقم 40: نسب تغيرات سعر الصرف والرصيد المالي 1991-1999



	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
ΔTC%	17,84	6,88	54,51	32,22	14,92	5,48	1,73	13,29
ΔSCF%	-43,39	-24,30	213,58	61,02	-18,34	-31,44	-63,76	189,16

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-46,763	44,003		-1,063	,329
	VTC	4,471	1,795	,713	2,491	,047

a. Variable dépendante : VSCF

وبتقدير معادلة الانحدار باستعمال برنامج SPSS نجد: $VSCF\% = -46{,}763 + 4{,}471VTC\%$

ومن خلال معامل الانحدار يتبن أنه إذا ارتفع سعر الصرف الدولار مقابل الدينار(انخفاض قيمة الدينار الجزائري) بنسبة 1% سوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع رصيد الحساب المالي بنسبة4,471 % وذلك في ظل

ثبات العوامل الأخرى، والعكس صحيح، وهذا يدل على أن تخفيض في قيمة الدينار في هذه الفترة أدى إلى تحسين رصيد الحساب المالي.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,713[a]	,508	,426	82,47372

a. Valeurs prédites : (constantes), VTC

ويشير معامل الارتباط (R=0,713) إلى وجود علاقة ارتباطية متينة بين المتغيرين، كما يشير معامل التحديد (R-deux=0,508) إلى أن 50,8% من تغيرات رصيد الحساب المالي ناتجة عن التغيرات في السعر الصرف.

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	42195,323	1	42195,323	6,203	,047[b]
	Résidu	40811,488	6	6801,915		
	Total	83006,811	7			

a. Variable dépendante : VSCF

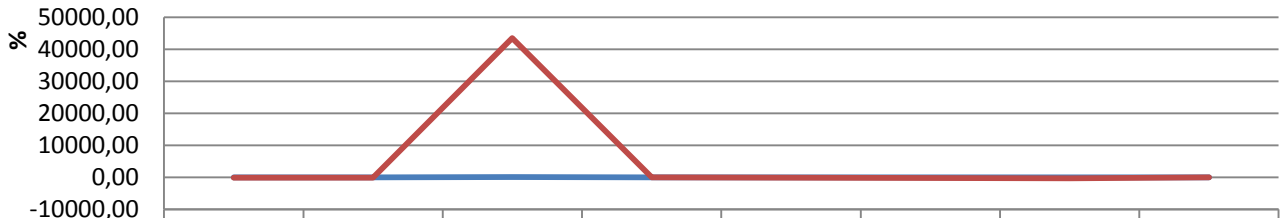
b. Valeurs prédites : (constantes), VTC

ومن خلال اختبار المعنوية الإحصائية (جدول ANOVA) نجد (sig=0 ,047) وهي أصغر من 0,05، وهذا يعني أن معادلة الانحدار السابقة لها معنوية إحصائية وتصلح لتفسير سلوك تغيرات رصيد حساب المالي، وهذا يعني موضوعية النموذج.

رابعا: تأثير تخفيض الدينار الجزائري على الميزان الكلي 1991-1999

سنقوم بالدراسة القياسية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على الرصيد الكلي خلال الفترة 1991-1999، و باستعانة ببرنامج الإحصائي SPSS، سنكون النموذج القياسي(نموذج الانحدار) الذي سيبين أثر التخفيض على الرصيد الكلي، وذلك باعتبار نسبة التغير في سعر الصرف متغير مستقل ΔTC%، ونسبة التغير في الرصيد الكلي متغير تابع ΔBG%.

الشكل رقم 41: نسب تغيرات سعر الصرف والرصيد الكلي 1991-1999



	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
ΔTC%	17,84	6,88	54,51	32,22	14,92	5,48	1,73	13,29
ΔBG%	-54,00	-104,35	43500,00	44,95	-66,93	-155,50	-250,00	36,78

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-8377,602	4763,309		-1,759	,129
	VTC	748,769	194,313	,844	3,853	,008

a. Variable dépendante : VBG

وبتقدير معادلة الانحدار باستعمال برنامج SPSS نجد:

$$VBG\% = -8377{,}602 + 748{,}769VTC\%$$

ومن خلال معامل الانحدار يتبن أنه إذا ارتفع سعر الصرف الدولار مقابل الدينار (انخفاض قيمة الدينار الجزائري) بنسبة 1% سوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع الرصيد الكلي لميزان المدفوعات بنسبة 748,769 % وذلك في ظل ثبات العوامل الأخرى، والعكس صحيح، وهذا يعني أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري في هذه الفترة أدى إلى تحسين الرصيد الكلي لميزان المدفوعات.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,844[a]	,712	,664	8927,78003

a. Valeurs prédites : (constantes), VTC

ويشير معامل الارتباط (R=0,844) إلى وجود علاقة ارتباطية متينة بين المتغيرين، كما يشير معامل التحديد (R-deux=0,712) إلى أن 71,2% من تغيرات الرصيد الكلي ناتجة عن التغيرات في السعر الصرف.

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	1183528787,358	1	1183528787,358	14,849	,008[b]
	Résidu	478231537,472	6	79705256,245		
	Total	1661760324,830	7			

a. Variable dépendante : VBG

b. Valeurs prédites : (constantes), VTC

ومن خلال اختبار المعنوية الإحصائية(جدول ANOVA) نجد (sig=0 ,008) وهي أصغر من 0,05، وهذا يعني أن معادلة الانحدار السابقة لها معنوية إحصائية و تصلح لتفسير سلوك تغيرات الرصيد الكلي، وهو ما يعني موضوعية النموذج.

خلال هذه الفترة (1990-1999)، لاحظنا عدم موضوعية كل من نموذجين: النموذج الذي يعبر عن العلاقة الارتباطية بين التغير في سعر الصرف والتغير في الرصيد التجاري، والنموذج الذي يعبر عن العلاقة الارتباطية بين التغير في سعر الصرف والتغير في رصيد العمليات الجارية، وذلك برغم من تدعيم النموذجين بنسبة التغير في سعر البترول كمتغير مستقل ثاني، وهذا إذا دلّ على شيء فإنما يدل التغيرات في سعر الصرف ليست هي المتحكمة في تغيرات كل من الرصيد التجاري ورصيد العمليات الجارية، وهذا يعني أن التخفيضات المتتالية في قيمة العملة الوطنية من 1990 إلى 1999 لم تؤدي بضرورة إلى تحسين وضعية الرصيد التجاري ورصيد العمليات الجارية.

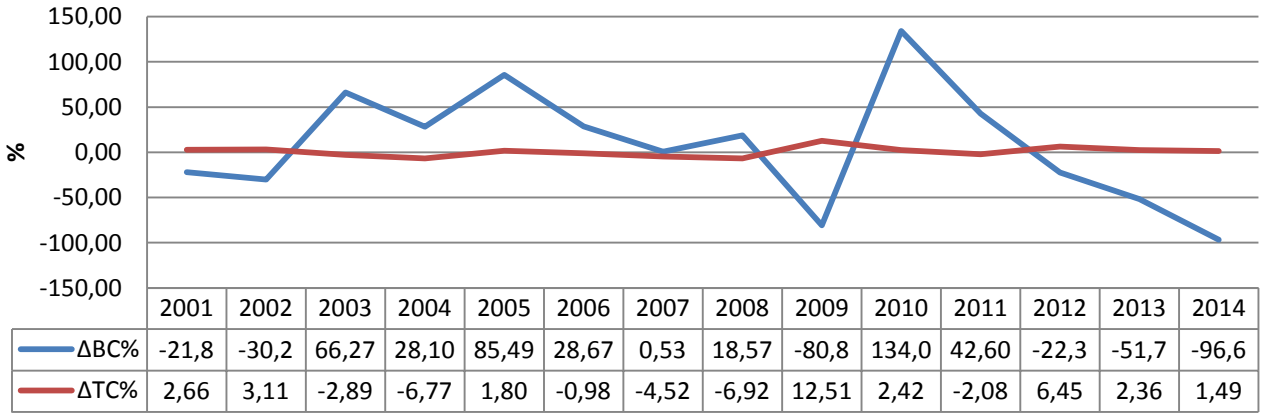
في حين لا حظنا موضوعية كل من نموذجين، النموذج الذي يعبر عن العلاقة الارتباطية بين التغير في سعر الصرف والتغير في الرصيد المالي، والنموذج الذي يعبر عن العلاقة الارتباطية بين التغير في سعر الصرف والتغير في الرصيد الكلي، ومن خلال النموذجين تبين أن تخفيض في قيمة الدينار الجزائري بنسبة 1% أدى إلى تحسين رصيد حساب المالي بنسبة 4,47%، وتحسين الرصيد الكلي بنسبة 748,77%، وهذا يعني أن التخفيضات المتتالية في قيمة العملة الوطنية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1999 أدت إلى تحسين وضعية الحساب المالي والحساب الكلي لميزان المدفوعات الجزائري. بالرغم من ذلك نلاحظ أن الحساب المالي لم يحقق رصيدا موجبا طيلة الفترة كما أنه لم يعرف تحسنا إلا في السنوات التالية: 1992، 1993، 1996، 1997، 1998 (الشكل رقم 17- ص 98)، والحساب الكلي هو الآخر سجل عجزا طيلة الفترة باستثناء السنوات الثلاث 1991، 1992، و1997، كما أنه لم يعرف تحسن إلا في 1991، 1996، و1997 (الشكل رقم 18- ص 99).

المطلب الثاني: تأثير تخفيض الدينار الجزائري على عناصر ميزان المدفوعات 2000-2014

أولا: تأثير تخفيض الدينار الجزائري على الميزان التجاري 2000-2014

سنقوم بالدراسة القياسية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على الرصيد التجاري خلال الفترة 2000-2014، و باستعانة ببرنامج الإحصائي SPSS، سنكون النموذج القياسي(نموذج الانحدار) الذي سيبين أثر التخفيض على الرصيد التجاري، وذلك باعتبار نسبة التغير في سعر الصرف متغير مستقل ΔTC%، ونسبة التغير في الرصيد التجاري متغير تابعΔBC%.

الشكل رقم 42: نسب تغيرات سعر الصرف والرصيد التجاري 2014 -2000



	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ΔBC%	-21,8	-30,2	66,27	28,10	85,49	28,67	0,53	18,57	-80,8	134,0	42,60	-22,3	-51,7	-96,6
ΔTC%	2,66	3,11	-2,89	-6,77	1,80	-0,98	-4,52	-6,92	12,51	2,42	-2,08	6,45	2,36	1,49

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	10,292	16,331		,630	,540
	VTC	-5,045	3,223	-,412	-1,566	,143

a. Variable dépendante : VBC

وبتقدير معادلة الانحدار باستعمال برنامج SPSS نجد: $VBC\% = 10{,}292 - 5{,}045VTC\%$

ومن خلال معامل الانحدار يتبن أنه إذا ارتفع سعر الصرف الدولار مقابل الدينار الجزائري (انخفاض قيمة الدينار الجزائري) بنسبة 1% مع ثبات العوامل الأخرى، سوف يؤدي ذلك إلى انخفاض الرصيد التجاري بنسبة 5,045%، والعكس صحيح.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,412[a]	,170	,100	60,64921

a. Valeurs prédites : (constantes), VTC

ويشير معامل الارتباط (R=0,412) إلى وجود علاقة ارتباطية متوسطة، كما يشير معامل التحديد (R-deux=0 ,17) إلى أن تأثير سعر الصرف ضعيف على الرصيد التجاري، حيث17% من التغيرات في الرصيد التجاري ناتجة عن التغيرات في السعر الصرف، وأن هناك عوامل أخرى لم تأخذ بعين الاعتبار هي التي تؤثر تأثيرا كبيرا على الرصيد التجاري.

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	9016,165	1	9016,165	2,451	,143[b]
	Résidu	44139,925	12	3678,327		
	Total	53156,090	13			

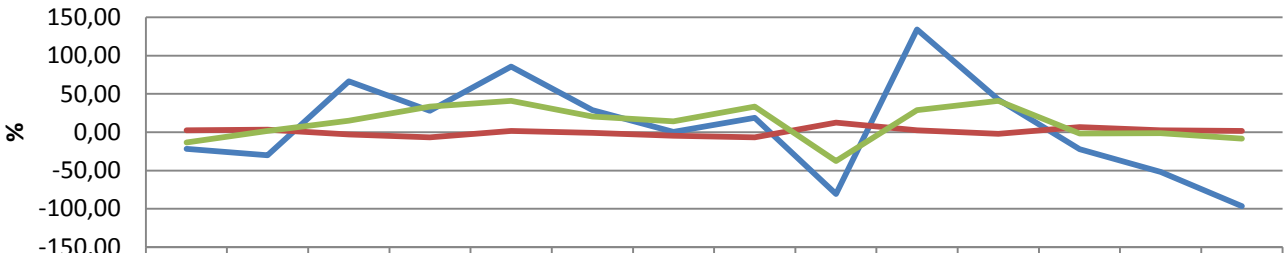
a. Variable dépendante : VBC

b. Valeurs prédites : (constantes), VTC

ومن خلال اختبار المعنوية الإحصائية (جدول ANOVA) نجد (sig=0 ,143) وهي أكبر من 0,05، وهذا يعني أن معادلة الانحدار السابقة ليس لها معنوية إحصائية ولا تصلح لتفسير سلوك تغيرات الرصيد التجاري، وهو ما يعني عدم موضوعية النموذج.

وكما سبق ولاحظنا في المبحث السابق، أن الرصيد التجاري يتأثر كلية بوضعية الصادرات أو بالأحرى الصادرات النفطية (التي تمثل 97%من حصيلة الصادرات) والتي بدورها تتأثر بأسعار البترول، ولهذا سنقوم بإدخال نسبة التغير في سعر البترول كمتغير مستقل ثاني ΔPP%.

الشكل رقم 43: نسب تغيرات سعر الصرف وسعر البترول والرصيد التجاري 2000- 2014



	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ΔBC%	-21,87	-30,28	66,27	28,10	85,49	28,67	0,53	18,57	-80,84	134,00	42,60	-22,32	-51,77	-96,65
ΔTC%	2,66	3,11	-2,89	-6,77	1,80	-0,98	-4,52	-6,92	12,51	2,42	-2,08	6,45	2,36	1,49
ΔPP%	-13,26	1,61	15,08	33,45	41,09	20,33	14,00	33,47	-37,68	28,73	40,77	-1,68	-1,35	-8,49

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,835[a]	,697	,642	38,27835

a. Valeurs prédites : (constantes), VPP, VTC

نلاحظ ارتفاع قيمة معامل الارتباط إلى (R=0,835) التي تعكس وجود علاقة ارتباطية متينة، كما ارتفع معامل التحديد إلى (R-deux=0 ,697)، الذي يشير إلى كون 69,7 % من التغيرات في الرصيد التجاري ناتجة عن التغيرات في السعر الصرف وسعر البترول.

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	37038,534	2	18519,267	12,639	,001[b]
	Résidu	16117,556	11	1465,232		
	Total	53156,090	13			

a. Variable dépendante : VBC

b. Valeurs prédites : (constantes), VPP, VTC

ومن خلال اختبار المعنوية الإحصائية (جدول ANOVA) نجد (sig=0 ,001) وهي أصغر بكثير من 0,05، وهذا يعني أن معادلة الانحدار التالية لها معنوية إحصائية وتصلح لتفسير سلوك تغيرات الرصيد التجاري، وهو ما يعني موضوعية النموذج.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-30,920	13,966		-2,214	,049
	VTC	4,655	3,009	,380	1,547	,150
	VPP	2,970	,679	1,074	4,373	,001

a. Variable dépendante : VBC

وبتقدير معادلة الانحدار نجد: $VBC\% = -30{,}920 + 4{,}655VTC\% + 2{,}970\Delta PP\%$

ومن خلال معامل الانحدار لنسبة التغير في سعر الصرف يتبن أنه إذا ارتفع سعر الصرف الدولار مقابل الدينار (انخفاض قيمة الدينار الجزائري) بنسبة 1% في ظل ثبات سعر البترول، سوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع الرصيد التجاري بنسبة 4,655%، والعكس صحيح، ومنه خلال الفترة 2000-2014 أدى التخفيض في سعر صرف الدينار الجزائري إلى تحسن الرصيد التجاري.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,794[a]	,631	,600	40,43833

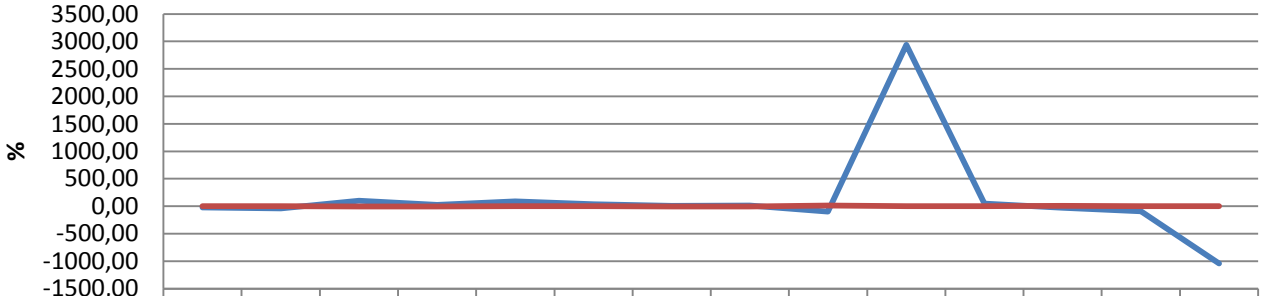
a. Valeurs prédites : (constantes), VPP

كما نلاحظ أن معامل ارتباط نسبة التغير سعر البترول بنسبة التغير الرصيد التجاري (R=0,794) (من خلال الجدول السابق) أكبر من معامل ارتباط نسبة التغير سعر الصرف بنسبة التغير الرصيد التجاري (R=0,412)، وهذا يعني أن تغيرات سعر البترول هي أكثر تفسيرا لتغيرات الرصيد التجاري من تغيرات سعر الصرف.

ثانيا: تأثير تخفيض الدينار الجزائري على حساب العمليات الجارية 2000-2014

سنقوم بالدراسة القياسية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على رصيد العمليات الجارية خلال الفترة 2000-2014، وباستعانة ببرنامج الإحصائي SPSS، سنكون النموذج القياسي (نموذج الانحدار) الذي سيبين أثر التخفيض على رصيد العمليات الجارية، وذلك باعتبار نسبة التغير في سعر الصرف متغير مستقل ΔTC%، ونسبة التغير في رصيد العمليات الجارية متغير تابع ΔBOC%.

الشكل رقم 44: نسب تغيرات سعر الصرف ورصيد العمليات الجارية 2014-2000



	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ΔBOC%	-20,9	-38,1	102,2	25,79	90,47	36,69	5,49	12,80	-98,8	2937,	46,23	-30,1	-91,9	-1044
ΔTC%	2,66	3,11	-2,89	-6,77	1,80	-0,98	-4,52	-6,92	12,51	2,42	-2,08	6,45	2,36	1,49

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	134,594	239,381		,562	,584
	VTC	5,603	47,238	,034	,119	,908

a. Variable dépendante : VBOC

وبتقدير معادلة الانحدار باستعمال برنامج SPSS نجد: $VBOC\% = 134{,}594 + 5{,}603VTC\%$

ومن خلال معامل الانحدار يتبن أنه إذا ارتفع سعر الصرف الدولار مقابل الدينار (انخفاض قيمة الدينار الجزائري) بنسبة 1% مع ثبات العوامل الأخرى، سوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع رصيد العمليات الجارية بنسبة 5,603%، والعكس صحيح.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,034[a]	,001	-,082	889,01438

a. Valeurs prédites : (constantes), VTC

ويشير معامل الارتباط (R=0,034) إلى وجود علاقة ارتباطية ضعيفة جدا بين المتغيرين، كما يشير معامل التحديد (R-deux=0 ,001)إلى أن 0,1% فقط من تغيرات رصيد العمليات الجارية ناتجة عن التغيرات في السعر الصرف، معناه أن التغيرات في رصيد العمليات غير مرتبطة بتغيرات سعر الصرف أي أنها ناتجة عن عوامل أخرى.

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	11119,829	1	11119,829	,014	,908[b]
	Résidu	9484158,880	12	790346,573		
	Total	9495278,709	13			

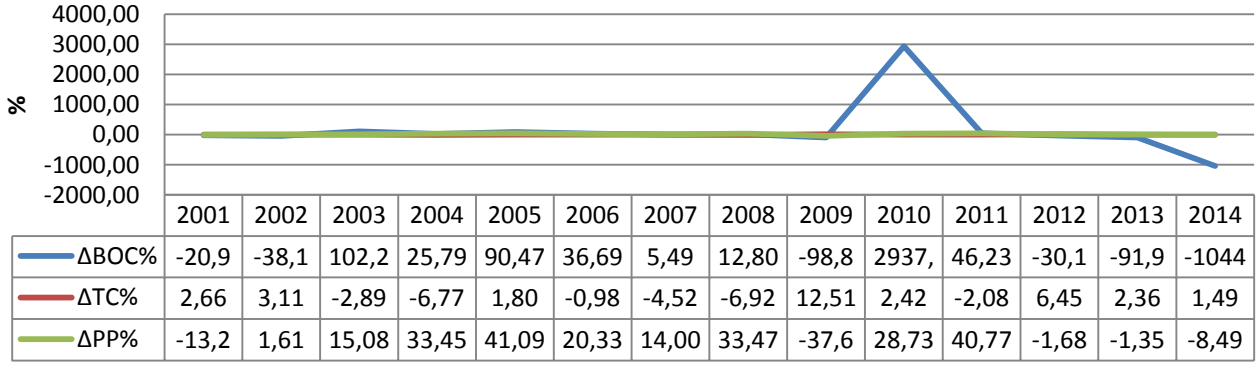
a. Variable dépendante : VBOC

b. Valeurs prédites : (constantes), VTC

ومن خلال اختبار المعنوية الإحصائية (جدول ANOVA) نجد (sig=0 , 908) وهي أكبر بكثير من 0,05، وهذا يعني أن معادلة الانحدار السابقة ليس لها معنوية إحصائية ولا تصلح لتفسير سلوك تغيرات رصيد العمليات الجارية، وهو ما يعني عدم موضوعية النموذج.

وكما سبق ولاحظنا في المبحث السابق، أن رصيد العمليات الجارية يتأثر بوضعية الرصيد التجاري والذي بدوره يتأثر بأسعار البترول، ولهذا سنقوم بإدخال نسبة التغير في سعر البترول كمتغير مستقل ثاني .ΔPP%

الشكل رقم 45: نسب تغيرات سعر الصرف وسعر البترول ورصيد العمليات الجارية 2000-2014



	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ΔBOC%	-20,9	-38,1	102,2	25,79	90,47	36,69	5,49	12,80	-98,8	2937,	46,23	-30,1	-91,9	-1044
ΔTC%	2,66	3,11	-2,89	-6,77	1,80	-0,98	-4,52	-6,92	12,51	2,42	-2,08	6,45	2,36	1,49
ΔPP%	-13,2	1,61	15,08	33,45	41,09	20,33	14,00	33,47	-37,6	28,73	40,77	-1,68	-1,35	-8,49

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-259,280	289,479		-,896	,390
	VTC	98,310	62,379	,600	1,576	,143
	VPP	28,381	14,075	,768	2,016	,069

a. Variable dépendante : VBOC

ومن خلال الجدول الأخير نجد معادلة الانحدار:

$$VBOC\% = -259{,}28 + 98{,}31VTC\% + 28{,}381VPP\%$$

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,520[a]	,271	,138	793,41842

a. Valeurs prédites : (constantes), VPP, VTC

نلاحظ ارتفاع قيمة معامل الارتباط إلى (R=0,520) التي تعكس وجود علاقة ارتباطية متوسطة، كما ارتفع معامل التحديد إلى (R-deux=0 ,271)، الذي يشير إلى كون 27,1 % من التغيرات في رصيد العمليات الجارية ناتجة عن التغيرات في السعر الصرف وسعر البترول، كما أن بقي هناك عوامل أخرى لم تأخذ بعين الاعتبار هي التي تؤثر تأثيرا كبيرا على الرصيد التجاري، أو أن النموذج الانحدار لا يمثل تمثيلا جيدا للعلاقة المدروسة.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,326[a]	,106	,032	841,04230

a. Valeurs prédites : (constantes), VPP

كما نلاحظ أن معامل ارتباط نسبة التغير سعر البترول بنسبة التغير رصيد العمليات الجارية (R=0,326) (من خلال الجدول السابق) أكبر من معامل ارتباط نسبة التغير سعر الصرف بنسبة التغير الرصيد التجاري (R=0,034)، وهذا يعني أن تغيرات سعر البترول هي أكثر تفسيرا لتغيرات رصيد العمليات الجارية من تغيرات سعر الصرف.

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	2570638,039	2	1285319,020	2,042	,176[b]
	Résidu	6924640,670	11	629512,788		
	Total	9495278,709	13			

a. Variable dépendante : VBOC

b. Valeurs prédites : (constantes), VPP, VTC

وبالرغم من إدخال نسبة التغير في سعر البترول كمتغير مستقل ثاني، بقي النموذج يفتقر للموضوعية فنجد (sig=0,176) وهي أكبر بكثير من 0,05، وهذا يعني أن معادلة الانحدار التالية ليس لها معنوية إحصائية ولا تصلح لتفسير سلوك تغيرات رصيد العمليات الجارية.

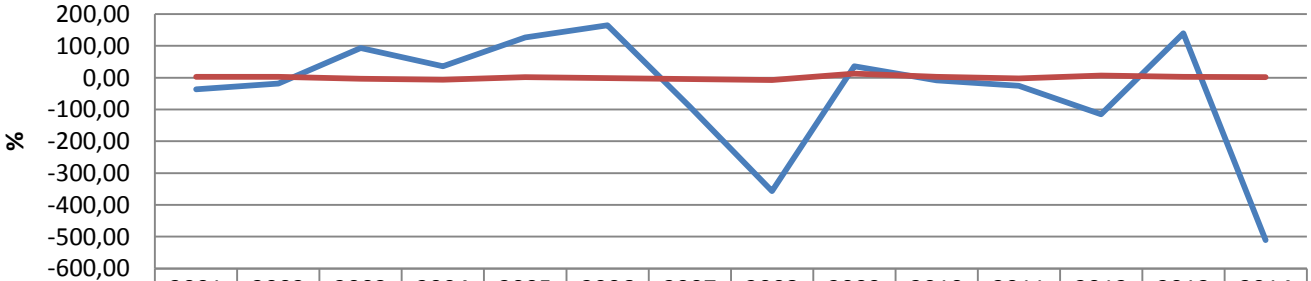
ونفسر عدم موضوعية النموذج بعدم توافق تغيرات رصيد العمليات الجارية مع تغيرات سعر الصرف وتغيرات سعر البترول، حيث كانت نسب التغيرات متباعدة ومتعاكسة –في بعض السنوات-، فلاحظ مثلا لما تغير سعر الصرف بنسبة 2,66% وتغير سعر البترول بنسبة -13,2% في 2001 أدى إلى

تغير رصيد العمليات الجارية بنسبة -20,94%، في حين لما تغير سعر الصرف بنسبة 1,49% وتغير سعر البترول بـ -8,49 % في 2014 أدى إلى تغير رصيد العمليات الجارية بـ 1044,34%، فإن نسب التغير رصيد العمليات الجارية كانت متباعدة جدا لنفس تغيرات تقريبا في سعر الصرف وسعر البترول، وشكل رقم 45 أكثر توضيحا لذلك.

ثالثا: تأثير تخفيض الدينار الجزائري على حساب المالي 2000-2014

سنقوم بالدراسة القياسية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على الرصيد المالي خلال الفترة 2000-2014، و باستعانة ببرنامج الإحصائي SPSS، سنكون النموذج القياسي(نموذج الانحدار) الذي سيبين أثر التخفيض على الرصيد المالي، وذلك باعتبار نسبة التغير في سعر الصرف متغير مستقل ΔTC%، ونسبة التغير في الرصيد المالي متغير تابع ΔSCF%.

الشكل رقم 46: نسب تغيرات سعر الصرف والرصيد المالي 2000-2014



	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ΔSCF%	-36,03	-18,39	92,96	36,50	126,74	164,62	-91,18	-356,5	36,22	-8,18	-25,24	-115,2	139,61	-510,8
ΔTC%	2,66	3,11	-2,89	-6,77	1,80	-0,98	-4,52	-6,92	12,51	2,42	-2,08	6,45	2,36	1,49

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-43,733	52,293		-,836	,419
	VTC	5,470	10,319	,151	,530	,606

a. Variable dépendante : VSCF

وبتقدير معادلة الانحدار باستعمال برنامج SPSS نجد: $VSCF\% = -43{,}733 + 5{,}470VTC\%$

ومن خلال معامل الانحدار يتبن أنه إذا ارتفع سعر الصرف الدولار مقابل الدينار(انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري) بنسبة 1% سوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع رصيد الحساب المالي بنسبة 5,470 % وذلك

في ظل ثبات العوامل الأخرى، والعكس صحيح، وهذا يعني أن التخفيض في قيمة الدينار الجزائري في هذه الفترة أدى إلى تحسن الرصيد المالي.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,151[a]	,023	-,059	194,20679

a. Valeurs prédites : (constantes), VTC

ويشير معامل الارتباط (R=0,151) إلى وجود علاقة ارتباطية طردية ضعيفة، كما يشير معامل التحديد (R-deux=0,023) إلى أن تأثير سعر الصرف ضعيف على رصيد الحساب المالي، حيث فقط 2,3% من تغيرات رصيد الحساب المالي ناتجة عن التغيرات في السعر الصرف وأن هناك عوامل أخرى لم تأخذ بعين الاعتبار هي التي تؤثر تأثيرا كبيرا على هذا الرصيد.

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	10596,963	1	10596,963	,281	,606[b]
	Résidu	452595,346	12	37716,279		
	Total	463192,308	13			

a. Variable dépendante : VSCF

b. Valeurs prédites : (constantes), VTC

ومن خلال اختبار المعنوية الإحصائية (جدول ANOVA) نجد (sig=0 ,606) وهي أكبر بكثير من 0,05، وهذا يعني أن معادلة الانحدار السابقة ليس لها معنوية إحصائية ولا تصلح لتفسير سلوك تغيرات رصيد الحساب المالي، وهو ما يعني عدم موضوعية النموذج.

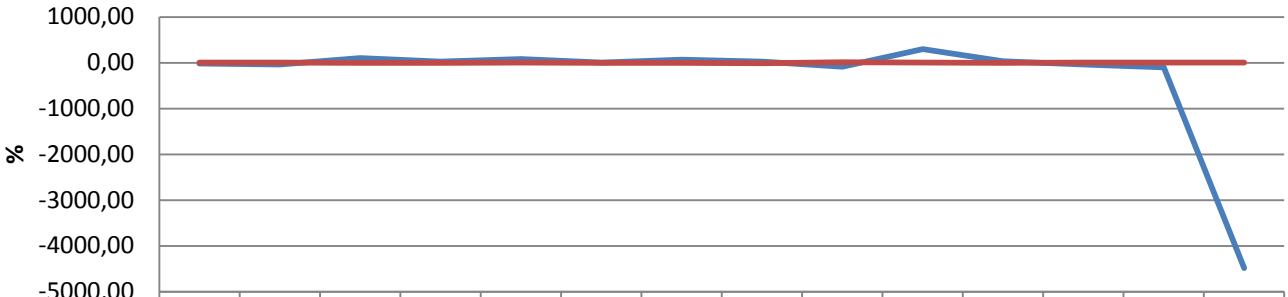
ونفسر عدم موضوعية النموذج بعدم التوافق تغيرات الرصيد المالي مع تغيرات سعر الصرف، حيث كانت نسب التغيرات متباعدة ومتعاكسة –في بعض السنوات-، فلاحظ مثلا لما تغير سعر الصرف بنسبة 2,42 في 2010 أدى إلى تغير الرصيد المالي بنسبة -8,18، في حين لما تغير سعر الصرف في 2013 بنفس النسبة تقريبا قدرة بـ 2,36 أدى إلى تغير الرصيد المالي بـ 139,6، فإن نسب التغير الرصيد المالي كانت متباعدة ومتعاكسة لنفس التغير في سعر الصرف، وشكل رقم 46 أكثر توضيحا لذلك.

رابعا: تأثير تخفيض الدينار الجزائري على الميزان الكلي 2000-2014

سنقوم بالدراسة القياسية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على الرصيد الكلي خلال الفترة 2000-2014، و باستعانة ببرنامج الإحصائي SPSS، سنكون النموذج القياسي(نموذج الانحدار) الذي سيبين أثر

التخفيض على الرصيد الكلي، وذلك باعتبار نسبة التغير في سعر الصرف متغير مستقل ΔTC%، ونسبة التغير في الرصيد الكلي متغير تابع ΔBG%.

الشكل رقم 47: نسب تغيرات سعر الصرف والرصيد الكلي 2000-2014



	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ΔBG%	-18,2	-40,8	104,1	23,83	83,14	4,66	66,67	25,18	-89,5	297,0	31,42	-40,1	-98,8	-4488
ΔTC%	2,66	3,11	-2,89	-6,77	1,80	-0,98	-4,52	-6,92	12,51	2,42	-2,08	6,45	2,36	1,49

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-285,134	338,363		-,843	,416
	VTC	-17,109	66,770	-,074	-,256	,802

a. Variable dépendante : VBG

وبتقدير معادلة الانحدار باستعمال برنامج SPSS نجد: $VBG\% = -285{,}134 - 17{,}109VTC\%$

ومن خلال معامل الانحدار يتبن أنه إذا ارتفع سعر الصرف الدولار مقابل الدينار(انخفاض قيمة الدينار الجزائري) بنسبة 1% سوف يؤدي ذلك إلى انخفاض الرصيد الكلي لميزان المدفوعات بنسبة 17,109 % وذلك في ظل ثبات العوامل الأخرى، والعكس صحيح، وهذا ما يدل على أن التخفيض في قيمة الدينار الجزائري في هذه الفترة نتج عنه تدهور الرصيد الكلي.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,074[a]	,005	-,077	1256,61523

a. Valeurs prédites : (constantes), VTC

ويشير معامل الارتباط (R=0, 074) إلى وجود علاقة ارتباطية ضعيفة جدا بين المتغيرين، كما يشير معامل التحديد (R-deux=0,005) إلى أن تأثير سعر الصرف ضعيف على الرصيد الكلي، حيث 0,5%

فقط من تغيرات الرصيد الكلي ناتجة عن التغيرات في السعر الصرف، أي أن هناك عوامل أخرى لم تأخذ بعين الاعتبار هي التي تؤثر تأثيرا كبيرا على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات.

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	103678,353	1	103678,353	,066	,802[b]
	Résidu	18948982,120	12	1579081,843		
	Total	19052660,472	13			

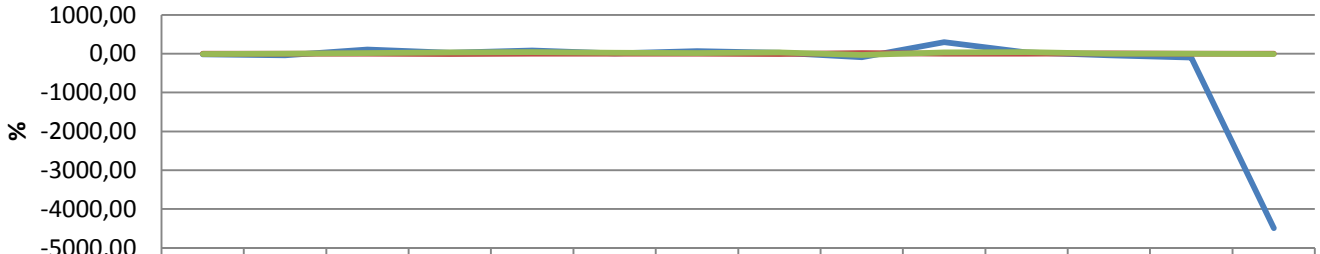
a. Variable dépendante : VBG

b. Valeurs prédites : (constantes), VTC

ومن خلال اختبار المعنوية الإحصائية (جدول ANOVA) نجد (sig=0 ,802) وهي أكبر بكثير من 0,05، وهذا يعني أن معادلة الانحدار السابقة ليس لها معنوية إحصائية ولا تصلح لتفسير سلوك تغيرات الرصيد الكلي، وهو ما يعني عدم موضوعية النموذج.

وكما سبق ولاحظنا في المبحث السابق، أن رصيد الكلي يتأثر بوضعية الرصيد الجاري والذي بدوره يتأثر بأسعار البترول، ولهذا سنقوم بإدخال نسبة التغير في سعر البترول كمتغير مستقل ثاني ΔPP%.

الشكل رقم 48: نسب تغيرات سعر الصرف وسعر البترول والرصيد الكلي 2000-2014



	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ΔBG%	-18,23	-40,87	104,10	23,83	83,14	4,66	66,67	25,18	-89,56	297,05	31,42	-40,14	-98,89	-4488,
ΔTC%	2,66	3,11	-2,89	-6,77	1,80	-0,98	-4,52	-6,92	12,51	2,42	-2,08	6,45	2,36	1,49
ΔPP%	-13,26	1,61	15,08	33,45	41,09	20,33	14,00	33,47	-37,68	28,73	40,77	-1,68	-1,35	-8,49

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-672,246	446,531		-1,505	,160
	VTC	74,006	96,222	,319	,769	,458
	VPP	27,894	21,711	,533	1,285	,225

a. Variable dépendante : VBG

ومن خلال الجدول الأخير نجد معادلة الانحدار:

$$VBG\% = -672{,}246 + 74{,}006VTC\% + 27{,}894VPP\%$$

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,368[a]	,135	-,022	1223,87591

a. Valeurs prédites : (constantes), VPP, VTC

نلاحظ ارتفاع قيمة معامل الارتباط إلى (R=0,368) التي تعكس وجود علاقة ارتباطية متوسطة، كما ارتفع معامل التحديد إلى (R-deux=0 ,135)، الذي يشير إلى كون 13,5 % من التغيرات في الرصيد الكلي ناتجة عن التغيرات في السعر الصرف وسعر البترول، كما أن بقي هناك عوامل أخرى لم تأخذ بعين الاعتبار هي التي تؤثر تأثيرا كبيرا على الرصيد الكلي، أو أن النموذج الانحدار لا يمثل تمثيلا جيدا للعلاقة المدروسة.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,298[a]	,089	,013	1202,86652

a. Valeurs prédites : (constantes), VPP

كما نلاحظ أن معامل ارتباط نسبة التغير سعر البترول بنسبة التغير الرصيد الكلي (R=0,298) (من خلال الجدول السابق) أكبر من معامل ارتباط نسبة التغير سعر الصرف بنسبة التغير الرصيد الكلي (R=0,074)، وهذا يعني أن تغيرات سعر البترول هي أكثر تفسيرا لتغيرات الرصيد الكلي من تغيرات سعر الصرف.

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	2576065,755	2	1288032,877	,860	,450[b]
	Résidu	16476594,717	11	1497872,247		
	Total	19052660,472	13			

a. Variable dépendante : VBG

b. Valeurs prédites : (constantes), VPP, VTC

وبالرغم من إدخال نسبة التغير في سعر البترول كمتغير مستقل ثاني، بقي النموذج يفتقر للموضوعية فنجد (sig=0,450) وهي أكبر بكثير من 0,05، وهذا يعني أن معادلة الانحدار التالية ليس لها معنوية إحصائية ولا تصلح لتفسير سلوك تغيرات الرصيد الكلي.

ونفسر عدم موضوعية النموذج بعدم توافق تغيرات الرصيد الكلي مع تغيرات سعر الصرف، حيث كانت نسب التغيرات متباعدة ومتعاكسة –في بعض السنوات-، فلاحظ مثلا لما تغير سعر الصرف بنسبة 2,66% وتغير سعر البترول بنسبة -13,26% في 2001 أدى إلى تغير الرصيد الكلي بنسبة - 18,23 %، في حين لما تغير سعر الصرف بنسبة 1,49% وتغير سعر البترول بـ -8,49 % في 2014 أدى إلى تغير الرصيد الكلي بـ 4488,06 %، فإن نسب تغير الرصيد الكلي كانت متباعدة جدا لنفس تغيرات تقريبا في سعر الصرف وسعر البترول، وشكل رقم 48 أكثر توضيحا لذلك.

خلال هذه الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014، لاحظنا موضوعية النموذج الذي يعبر عن العلاقة الارتباطية بين التغير في سعر الصرف وسعر البترول والتغير في الرصيد التجاري، ومن خلال النموذج تبين أن تخفيض قيمة الدينار بنسبة 1% أدى إلى تحسن الرصيد التجاري بنسبة 4,65% في ظل ثبات أسعار البترول، كما توصلنا إلى أن التغيرات في سعر البترول هي أكثر تفسيرا لتغيرات الرصيد التجاري من تغيرات سعر الصرف، إذ أن 63,1% من تغيرات في الرصيد التجاري راجعة لتغير سعر البترول في حين 6,6% فقط تنسب لسعر الصرف.

وخلاف ذلك نجد عدم موضوعية باقي النماذج التي تعبر عن العلاقة الارتباطية بين التغير في سعر الصرف وتغيرات كل من رصيد العمليات الجارية، الرصيد المالي، والرصيد الكلي، وهذا يدل على أن التغير في سعر الصرف خلال الفترة الممتدة 2000 إلى 2014 ليس هو المتحكم والمحدد لتغيرات رصيد العمليات الجارية، الرصيد المالي، والرصيد الكلي، أي أن التخفيضات في قيمة العملة الوطنية خلال هذه الفترة ليست هي التي أدت إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات الجزائري.

خاتمة الفصل:

عرف نظام الصرف في الجزائر منذ الاستقلال إلى يوم مرحلتين أساسيتين، مرحلة نظام الصرف الثابت ومرحلة نظام الصرف العائم المدار، حيث مرت مرحلة نظام الصرف الثابت بعدة تطورات من مرحلة ربط الدينار بعملة واحدة (1962- 1973)، إلى مرحلة ربط الدينار بسلة من العملات (1974- 1986)، وصولا إلا مرحلة التسيير الديناميكي من الانزلاق التدريجي (1987- 1991) إلى التخفيض الصريح (1991- 1994)، أما مرحلة نظام الصرف العائم المدار مرت بمرحلتين، بداية بمرحلة نظام جلسات التثبيت (1994/10/01-1995/12/31)، وصولا إلى مرحلة سوق الصرف ما بين البنوك التي استمرت إلى غاية اليوم. وواكب هذه التطورات في نظام الصرف تطورات في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية حيث عرف الدينار الجزائري تخفيضات متتالية في قيمته ونخص بالذكر الفترة الممتدة من 1990 إلى 2014 . وفي غضون هذه التخفيضات عرفت عناصر ميزان المدفوعات هي أخرى تطورات مختلفة خلال هذه الفترة.

فبدراسة العلاقة الارتباطية بين نسبة التغير في سعر الصرف ونسب التغير في أرصدة عناصر ميزان المدفوعات وذلك باستخدام برنامج SPSS، وجدنا خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 1999 أن سعر الصرف ليس هو المتحكم والمحدد لوضعية الرصيد التجاري ورصيد العمليات الجارية، وخلافا لذلك أن 51% من تغيرات رصيد الحساب المالي ناتجة عن التغيرات في سعر الصرف، وأن 71% من تغيرات الرصيد الكلي ناتجة عن تغيرات في سعر الصرف، حيث أن التخفيضات المتتالية في قيمة العملة الوطنية خلال هذه الفترة أدت إلى تحسين وضعية الحساب المالي والحساب الكلي لميزان المدفوعات الجزائري، وبالرغم من ذلك نلاحظ أن الحساب المالي لم يحقق رصيدا موجبا طيلة الفترة، أما الحساب الكلي فسجل هو الآخر عجزا طيلة الفترة باستثناء السنوات الثلاث 1991، 1992، و1997 أين حقق رصيدا موجبا.

أما في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014، تبين أن تخفيض قيمة الدينار بنسبة 1% أدى إلى تحسن الرصيد التجاري بنسبة 4,65% في ظل ثبات أسعار البترول، كما توصلنا إلى أن التغيرات في سعر البترول هي أكثر تفسيرا لتغيرات الرصيد التجاري من تغيرات سعر الصرف، إذ أن63,1 % من تغيرات في الرصيد التجاري راجعة لتغير سعر البترول في حين 6,6% فقط تنسب لسعر الصرف. وخلاف ذلك نجد عدم موضوعية باقي النماذج التي تعبر عن العلاقة الارتباطية بين التغير في سعر الصرف وتغيرات كل من رصيد العمليات الجارية، الرصيد المالي، والرصيد الكلي، وهذا يدل على أن

التغير في سعر الصرف خلال الفترة الممتدة 2000 إلى 2014 ليس هو المتحكم والمحدد لتغيرات رصيد العمليات الجارية، الرصيد المالي، والرصيد الكلي، أي أن التخفيضات في قيمة العملة الوطنية خلال هذه الفترة ليست هي التي أدت إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات الجزائري.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

في الواقع لا يمكن فهم الظواهر الاقتصادية أو غيرها، بدون العودة إلى أصولها وجذورها وسياقها العام، ودراسة تطورها عبر الزمن وذلك باستعمال أدوات المنهجية العلمية، مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف الآراء الفكرية المتطرقة إليها، انطلاقا من هذا المنظور جاءت دراستنا لموضوع **تخفيضات العملة الوطنية بين إشكالية توازن ميزان المدفوعات ومعوقات العودة**، الذي حاولنا فيه معرفة مدى تأثير التخفيضات المتتالية في قيمة الدينار الجزائري على تطور عناصر ميزان المدفوعات.

وكان ذلك من خلال معرفة الجوانب النظرية لميزان المدفوعات من خلال توضيح معالم ميزان المدفوعات، ماهيته، مدلوله الاقتصادي، توازنه واختلاله، وآليات استعادة توازنه (عن طريق حركة أسعار (النظرية الكلاسيكية)، عن طريق حركة الدخل (النظرية الكينزية)، وعن طريق التدفقات المالية).

بالإضافة إلى التركيز على نظريات إعادة التوازن عن طريق تخفيض قيمة العملة الوطنية من خلال التطرق أولا إلى مفاهيم عامة حول سعر الصرف، ثم سياسة تخفيض قيمة العملة (مفهومها، أهميتها، أسبابها، وآثارها)، وصولا إلى نظريات التخفيض لإعادة التوازن لميزان المدفوعات (نظرية المرونة، نظرية الاستيعاب، والنظرية النقدية)، بإضافة إلى استعراض معوقات عودة التوازن لميزان المدفوعات.

أما في الجزء الثالث من البحث فتم التطرق إلى تأثير التخفيضات المتتالية في قيمة الدينار الجزائري على وضعية ميزان المدفوعات الجزائري، وذلك من خلال التطرق أولا إلى تطور نظام الصرف في الجزائر، وتطور عناصر ميزان المدفوعات الجزائري، ثم التطرق إلى تأثير التخفيضات المتتالية في قيمة الدينار الجزائري على عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2014، وذلك بدراسة العلاقة الارتباطية بين نسبة التغير في سعر الصرف ونسب التغير في أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري (الرصيد التجاري، رصيد العمليات الجارية، الرصيد المالي، والرصيد الكلي)، حيث قسمنا فترة الدراسة إلى مرحلتين، المرحلة الأولى 1990- 1999 التي تميزت بانخفاض أسعار البترول، والمرحلة الثانية 2000- 2014 التي تميزت بارتفاع أسعار البترول. فوجدنا خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 1999 أن سعر الصرف ليس هو المتحكم والمحدد لوضعية الرصيد التجاري ورصيد العمليات الجارية، وخلافا لذلك أن 51% من تغيرات رصيد الحساب المالي ناتجة عن التغيرات في سعر الصرف، وأن 71% من تغيرات الرصيد الكلي ناتجة عن تغيرات في سعر الصرف، حيث أن التخفيضات المتتالية في قيمة العملة الوطنية خلال هذه الفترة أدت إلى تحسين وضعية الحساب المالي والحساب الكلي لميزان المدفوعات الجزائري. وبالرغم من ذلك نجد أن الحساب المالي لم يحقق

رصيدا موجبا طيلة الفترة، أما الحساب الكلي فسجل هو الآخر عجزا طيلة الفترة باستثناء السنوات الثلاث 1991، 1992، و1997 أين حقق رصيدا موجبا.

أما في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014، تبين أن تخفيض قيمة الدينار بنسبة 1% أدى إلى تحسن الرصيد التجاري بنسبة 4,65% في ظل ثبات أسعار البترول، كما توصلنا إلى أن التغيرات في سعر البترول هي أكثر تفسيرا لتغيرات الرصيد التجاري من تغيرات سعر الصرف، إذ أن 63,1% من تغيرات في الرصيد التجاري راجعة لتغير سعر البترول في حين 6,6% فقط تنسب لسعر الصرف.

وخلاف ذلك نجد عدم موضوعية باقي النماذج التي تعبر عن العلاقة الارتباطية بين التغير في سعر الصرف وتغيرات كل من رصيد العمليات الجارية، الرصيد المالي، والرصيد الكلي، وهذا يدل على أن التغير في سعر الصرف خلال الفترة الممتدة 2000 إلى 2014 ليس هو المتحكم والمحدد لتغيرات رصيد العمليات الجارية، الرصيد المالي، والرصيد الكلي، أي أن التخفيضات في قيمة العملة الوطنية خلال هذه الفترة ليست هي التي أدت إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات الجزائري.

نتائج اختبار الفرضيات:

1- ميزان المدفوعات هو عبارة عن سجل إحصائي لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، فهو بذلك يعتبر من أهم الأدوات التي تسمح بدراسة الوضعية الاقتصادية والمالية للدولة مع العالم الخارجي من مختلف الجوانب، كما يمكن كذلك من خلاله استنتاج دلالات معبرة عن الوضعية الداخلية الاقتصادية والمالية للدولة. وهكذا يمكن اعتبار ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة للوضعية الاقتصادية للدولة، وهذا ما يعني صحة الفرضية الأولى.

2- تعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة من أهم السبل لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات حيث نالت رضى العديد من الاقتصاديين، إلا أن الواقع العملي أثبت بأنه توجد مجموعة من العوائق تحد أو تكبح عودة توازن لميزان المدفوعات وإن حدثت تكون نادرة وليست في الآجال المنتظرة أو المتوقعة.

3- عرف نظام الصرف في الجزائر تطورات كبرى حيث انتقل من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف العائم المدار، وواكب هذه التطورات تخفيضات متتالية في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية، غير أن هذه التخفيضات لم تحسن في وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري بنفس مستوى التخفيضات والانزلاقات في قيمة الدينار الجزائري.

4- لم تفلح التخفيضات المتعاقبة للعملة الوطنية من معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري، وذلك راجع لضعف الجهاز الإنتاجي الوطني، أحادية مادة التصدير(المحروقات)، ضعف مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف،...وغيرها من الأسباب التي لم تستطيع سياسة التخفيض تجاوزها.

نتائج الدراسة:

إن من أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من هذه الدراسة ما يلي:

1- بقيت حصيلة الصادرات الجزائرية متوقفة على أسعار البترول طوال المدة الممتدة 1990-2014 (إذ أكثر من 94% من الصادرات الجزائرية هي من المحروقات)، وهو ما انعكس على وضعية الميزان التجاري فبقي هو الآخر رهينة تقلبات السوق النفطية العالمية.

2- سجل حساب الخدمات طوال الفترة الممتدة 1990- 2014 رصيدا سالبا، بمعنى عجزا دائما ومستمرا، كما أن هذا العجز تفاقم مع مر السنين، وهذا يعكس ضعف قطاع الخدمات بالجزائر بمختلف مجالاته (السياحة، النقل، الشحن، التأمين، التعليم، الصحة،...)، وعدم القدرة على مواكبة التطورات العالمية الحاصلة في هذا القطاع، بالإضافة إلى عدم القدرة على تلبية حاجيات الجزائر المتزايدة لهذه الخدمات.

3- سجل حساب الدخل طوال الفترة الممتدة 1990- 2014 رصيدا سالبا، وهذا راجع إلى كون حجم التوظيفات المقيمة في الخارج ضئيلة جدا بالمقارنة بحجم التوظيفات الأجنبية، وخاصة مع تنامي حجم الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات، وفي المقابل عجز رأس المال المحلي على المنافسة في مجال التوظيف في الخارج.

4- سجل حساب التحويلات الجارية رصيدا موجبا طيلة الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2014، غير أنه قد مر بتذبذبات كبيرة، ولعل هذه التذبذبات في رصيد التحويلات تعود إلى اعتماد المهاجرين الجزائريين على القنوات غير الرسمية لتحويل أموالهم نحو الجزائر، وذلك بسبب الصعوبات التي تواجههم عند تحويل أموالهم عن طريق القنوات الرسمية كطول المدة وسعر الصرف غير الملائم، عكس ما توفر لهم السوق الموازية من سهولة التحويل وسعر صرف ملائم، وعليه فإن قيم التحويلات الجارية عبر القنوات الرسمية (المسجلة في ميزان المدفوعات) لا تعبر عن القيمة الحقيقية للتحويلات الجارية وذلك لوجود تحويلات موازية قد تكون أعلى من نظريتها عبر القنوات الرسمية.

5- اقترنت تغيرات رصيد العمليات الجارية بتغيرات الرصيد التجاري طوال المدة الممتدة من 1990 إلى غاية 2014، وكون هذه الأخيرة متوقفة على أسعار البترول، معناه أن تغيرات رصيد العمليات الجارية مرتبطة هي الأخرى بأسعار البترول.

6- تميزت الفترة الممتدة من 2000 إلى 2013 بتحسن في الرصيد الكلي لميزان المدفوعات مقارنة بفترة التسعينات.

7- عرفت احتياطات الصرف الرسمية (من غير الذهب) خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2014، ارتفاعا هائلا في قيمتها عكس فترة التسعينات أين تميزت بضعفها وقلتها.

8- تنسب النتائج التي تحصلنا عليها خلال الفترة 2000- 2014 (من تحسن ميزان المدفوعات الجزائري، ارتفاع حجم احتياطات الصرف الرسمية، تراجع المديونية الخارجية،...) إلى ارتفاع أسعار المحروقات.

9- سعر الصرف لم يكن هو المتحكم والمحدد لوضعية الرصيد التجاري ورصيد العمليات الجارية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 1999 أي إن التخفيضات المتتالية في قيمة الدينار الجزائري خلال هذه الفترة لم تؤثر في وضعية كل من الرصيد التجاري ورصيد العمليات الجارية.

10- خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 1999، 51% من تغيرات رصيد الحساب المالي ناتجة عن التغيرات في سعر الصرف، وأن 71% من تغيرات الرصيد الكلي ناتجة عن تغيرات في سعر الصرف، حيث أن التخفيضات المتتالية في قيمة العملة الوطنية خلال هذه الفترة أدت إلى تحسين وضعية الحساب المالي والحساب الكلي لميزان المدفوعات الجزائري. غير أن الحساب المالي لم يحقق رصيدا موجبا طيلة الفترة، أما الحساب الكلي فسجل هو الآخر عجزا طيلة الفترة باستثناء السنوات الثلاث 1991، 1992، و1997 أين حقق رصيدا موجبا.

11- أدى تخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 إلى تحسن الرصيد التجاري، إلا أن يبقى سعر البترول هو محدد أساسي لتغيرات الرصيد التجاري، حيث 63,1% من تغيرات في الرصيد التجاري راجعة لتغير سعر البترول في حين 6,6% فقط تنسب لسعر الصرف.

12- خلال الفترة الممتدة 2000 إلى 2014 لم يكن سعر الصرف هو المتحكم والمحدد لتغيرات رصيد العمليات الجارية، الرصيد المالي، والرصيد الكلي، أي أن التخفيضات في قيمة العملة الوطنية خلال هذه الفترة ليست هي التي أدت إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات الجزائري.

13- لم يكن لسياسة تخفيض قيمة العملة تأثير إيجابيا على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري بنفس مستوى التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري، وهذا يعني فشل سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري في تحقيق التوازن لميزان المدفوعات الجزائري، بحيث تتطلب هذه السياسة هيكلة اقتصادية متنوعة.

الاقتراحات والتوصيات:

من خلال النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا، يمكن أن نقدم التوصيات والاقتراحات التالية:

1- ضرورة تطوير الجهاز الإنتاجي الوطني وتنويعه (خارج المحروقات)، والسعي إلى زيادة تنافسية المنتجات الوطنية دوليا.
2- ضرورة تطوير قطاع الخدمات بالجزائر بمختلف مجالاته (السياحة، النقل، الشحن، التأمين، الصحة، التعليم،...)، والسعي إلى مواكبة التطورات العالمية وذلك بغية تلبية حاجيات الجزائر المتزايدة لهذا القطاع، ولما لا جذب الأجانب نحو خدمات الجزائرية.
3- ضرورة فتح وتوسيع مكاتب الصرف في الداخل والخارج، في مختلف المدن الجزائرية والمدن الأجنبية، من أجل توسيع حركة التعامل بالعملات الصعبة، تسهيل عملية تحويل الأموال في السوق الرسمية والحد من اللجوء إلى السوق الموازية، إضافة إلى أن هذه المكاتب تعمل على تشجيع قطاع السياحة.
4- العمل على القضاء على السوق الموازية، من خلال توحيد سعر الصرف بين السوق الموازية والسوق الرسمية.
5- ضرورة النهوض بالاقتصاد الجزائري واستغلال الرصيد المالي المتاح من خلال الاستفادة من جميع الموارد الكامنة من الطاقات البشرية، الثروات الطبيعية،...، وذلك عن طريق إحداث تنمية حقيقية وبناء اقتصاد قوي في مختلف القطاعات حتى لا يظل الاقتصاد الجزائري رهينة تقلبات السوق النفطية العالمية.

آفاق البحث:

نظرا لتشعب الموضوع واقتصارنا على جزء منه، نقترح بعض المواضيع كآفاق للدراسة لمن يهمه البحث في هذا المجال، وهي كالتالي:

1- آليات وسبل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.
2- أثر التخفيض في قيمة الدينار الجزائري على المستوى العام للأسعار في الجزائر.

3- أثر التخفيض في قيمة العملة الوطنية على تنافسية الإنتاجية المحلية.

4- آليات وسبل بناء الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2007.
2. السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الدولية – بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة رؤية للطباعة وللنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2011.
3. السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي – النظرية والسياسات**، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
4. الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2015.
5. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
6. الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي (مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر)**، الجزائر، دار هومة، 1996.
7. بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
8. دريد كامل آل شبيب، **المالية الدولية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
9. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، **تحرير التجارة الدولية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007.
10. زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.
11. سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 1993.
12. سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
13. شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

14. صفوت عبد السلام عوض الله، **سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000.
15. عادل أحمد حشيش وآخرون، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998.
16. عبد الرحمان أحمد يسرى، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
17. عبد الكريم جابر العيساوي، **التمويل الدولي (مدخل حديث)**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
18. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006.
19. عرفان تقي الحسني، **التمويل الدولي**، مجدلاوي، الأردن، الطبعة الأولى، 1999.
20. علي سعد محمد داود، **الإدارة المالية الدولية**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2011.
21. لحلو موسى البخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2010.
22. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، درا الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007.
23. محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007.
24. محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني، الإسكندرية، مصر، 1999.
25. محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2014.
26. محمود حسن حسني، **النظرية النقدية**، مكتبة عين الشمس، مصر، 1995.
27. محمود يونس، **نظرية التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1986.
28. محمود يونس محمد وعلى عبد الوهاب نجا، **اقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
29. مسعود مجيطة، **دروس في المالية الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2013.
30. مندور أحمد، **مقدمة في الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية بيروت، 1990.

31. نعمان سعيدي، **البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي**، دار بلقيس، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011.
32. نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، **مقدمة في المالية الدولية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
33. هجير عدنان زكي أمين، **الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات**، إثراء للنشر والتوزيع، العراق، الطبعة الأولى، 2010.

المذكرات والأطروحات:

أطروحات الدكتوراه:

1. بربري محمد أمين، **الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية ــدراسة حالة الجزائر-**، أطروحة الدكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2011.
2. بن قدور علي، **دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة تلمسان، 2013.
3. سعودي محمد الطاهر، **تجارة الجزائر الخارجية والمنظمة العالمية للتجارة"الحتمية والرهانات"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأمير عبد القادر ، 2004.

مذكرات الماجستير:

1. العيدي خليفة، **تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها على تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2000**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.
2. باصور كمال، **أثر السياسة النقدية على التوازن الخارجي-بالإشارة إلى حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مدية، 2014.
3. حميدات عمر، **أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات ــدراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2011.
4. حنان لعروقي، **سياسة سعر الصرف التوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2005.
5. مساوي وردة، **عجز الموازنة العامة وأثره على أداء ميزان المدفوعات-حالة الجزائر للفترة 1990-2010-** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مدية، 2013.

6. يوسفي عبد الباقي، **دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية - حالة الجزائر-** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.

المقالات والمداخلات والتقارير:

1. بربري محمد أمين، **"مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية –دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري-"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، العدد7، السداسي الثاني، 2009.
2. بلقاسم العباس، **"سياسات أسعار الصرف"**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، نوفمبر 2003.
3. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 05، ديسمبر 2008.
4. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 06، مارس 2009.
5. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 07، جوان 2009.
6. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 08، سبتمبر 2009.
7. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 09، ديسمبر 2009.
8. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 10، جوان 2010.
9. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 11، سبتمبر 2010.
10. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 12، ديسمبر 2010.
11. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 13، ماي 2011.
12. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 14، جوان 2011.
13. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 15، سبتمبر 2011.
14. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 16، ديسمبر 2011.
15. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 17، مارس 2012.
16. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 18، جوان 2012.
17. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 19، سبتمبر 2012.
18. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 20، ديسمبر 2012.
19. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 21، مارس 2013.
20. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 22، جوان 2013.
21. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 23، سبتمبر 2013.

22. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 24، ديسمبر 2013.
23. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 25، مارس 2014.
24. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 26، جوان 2014.
25. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 27، سبتمبر 2014.
26. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 28، ديسمبر 2014.
27. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 29، مارس 2014.
28. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 30، جوان 2015.
29. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 32، ديسمبر 2015.
30. صبحي حسون الساعدي وأياد حماد عبد، **"أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة"**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية،كلية الإدارة والاقتصاد(الرمادي)، جامعة الأنبار-العراق، المجلد 4، العدد7 ، 2011.
31. صندوق النقد الدولي، **دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي**، الطبعة السادسة، 2009.
32. مبارك بوعشة، **"السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة"**، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 12، 1999.
33. محمد راتول، **"الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، العدد4، جوان 2006.
34. محمد راتول،**"تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات"**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –الواقع والتحديات-، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر، 2005.
35. محمود حميدات وخليلي كريم زين الدين، **"سياسات وإدارة أسعار الصرف في الجزائر"**، ندوة نظمها صندوق النقد العربي بعنوان "سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية"، أبوظبي، حلقات العمل العدد الثالث من 21 إلى 25 سبتمبر 1997.
36. زواوي الحبيب، **"سعر الصرف ومؤشرات قياس التنافسية- حالة الجزائر"**، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر، نوفمبر 2011.

المراجع باللغة الفرنسية:

A – les ouvrages:

1. Bernard Guillochon, Annie Kawecki, Et Baptiste Venet, **économie internationale (commerce et macroéconomie),** éditions DUNOD, Paris, France, 7e édition, 2012.
2. Brahim Guendouzi, **relation économiques internationales**, édition el maarifa, Alger, Algérie, 2008.
3. David K, Eiteman, Arthur I, Stonehill, Michael H, Moffet, **gestion et finance internationales**, éditions PEARSON EDUCATION, France, 10e édition, 2004.
4. Emmanual Nyahoho**, finances internationales (théorie, politique et pratique),** presses de l'Université du Québec, Canada, 2e édition, 2002.
5. Francis Yannick ZAMBO ZAMBO**, Impact de l'arrimage du Franc CFA à l'Euro sur la balance commerciale: le cas du Cameroun**, institut sous-régional de statistique appliquée de Yaoundé-Ingénieur statisticien 2006, http://www.memoireoline.com/06/07/486/m.
6. Henri Bourguinat, Jérome Teiletche, et Michel Dupuy, **finance internationale**, éditions DALLOZ, Paris, France, 2007.
7. Jean-Louis Mucchielli et Thierry Mayer, **économie internationale**, éditions DALLOZ, Paris, France, 2005.
8. Mathilde Lemoine, Philippe Madiès, et Thierry Madiès, **les grandes questions d'économie et finance internationales**, éditions de boeck université, Bruxelles, Belgique, 1re édition, 2007.
9. M.DUPUY , J.M. CARDEBAT, et Y.JEGOUREL, **Finance internationale**, éditions DUNOD, Paris, 2006.
10. Paul Krugman, Maurice Obstfeld, et Marc Melitz, **économie internationale**, éditions PEARSON Education, Paris, France, 9e édition, 2012.
11. Peyrard Josette, **gestion financière internationale**, éditions VUIBERT, Paris, France, 1999.
12. Philippe avoyo et autres, **finance appliqué**, DUNOD, Paris, France, 1993.

13. Sami Bousselmi, **« impact de la dévaluation sur les échanges extérieurs cas de Tunisie »**, rapport de recherche présenté à la faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de Maitre és Sciences (M. Sc), université de Montréal, Aout 2000.

B- les rapports et les revues:

1. La banque d'Algérie, **bulletin statistique de la banque d'Algérie: séries rétrospectives, statistiques monétaires 1964- 2011, statistiques de la balance des paiements 1992- 2011**, juin 2012.
2. La banque d'Algérie, **rapport 2002: évolution économique et monétaire en Algérie**, 2003.
3. La banque d'Algérie, **rapport 2003: évolution économique et monétaire en Algérie**, 2004.
4. La banque d'Algérie, **rapport 2004: évolution économique et monétaire en Algérie**, juillet 2005.
5. La banque d'Algérie, **rapport 2005: évolution économique et monétaire en Algérie**, 16 avril 2006.
6. La banque d'Algérie, **rapport 2006: évolution économique et monétaire en Algérie**, juin 2007.
7. La banque d'Algérie, **rapport 2007: évolution économique et monétaire en Algérie**, juillet 2008.
8. La banque d'Algérie, **rapport 2008: évolution économique et monétaire en Algérie**, juin 2009.
9. La banque d'Algérie, **rapport 2009: évolution économique et monétaire en Algérie**, juillet 2010.
10. La banque d'Algérie, **rapport 2010: évolution économique et monétaire en Algérie**, juillet 2011.

11. La banque d'Algérie, **rapport 2011: évolution économique et monétaire en Algérie**, mai 2012.
12. La banque d'Algérie, **rapport 2012: évolution économique et monétaire en Algérie**, juillet 2013.
13. La banque d'Algérie, **rapport 2013: évolution économique et monétaire en Algérie**, octobre 2014.
14. La banque d'Algérie, **rapport 2014: évolution économique et monétaire en Algérie**, juillet 2015.

الملاحق

الملحق رقم (1): إحصائيات ميزان المدفوعات الجزائري "1992 - 1998"

STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENTS DE L'ALGERIE
« 1992 – 1998 »

(En Milliards de Dollars)	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
Solde extérieur courant	**1,30**	**0,80**	**-1,84**	**-2,24**	**1,25**	**3,45**	**-0,91**
Balance commerciale	3,21	2,42	-0,26	0,16	4,13	5,69	1,51
Exportations, f.o.b.	11,51	10,41	8,89	10,26	13,22	13,82	10,14
Hydrocarbures	10,98	9,88	8,61	9,73	12,65	13,18	9,77
Autres	0,53	0,53	0,28	0,53	0,57	0,64	0,37
Importations, (f.o.b)	-8,30	-7,99	-9,15	-10,10	-9,09	-8,13	-8,63
Services, hors revenus des facteurs, nets	-1,14	-1,01	-1,24	-1,33	-1,40	-1,08	-1,48
Crédits	0,62	0,60	0,69	0,68	0,75	1,07	0,74
Débits	-1,76	-1,61	-1,93	-2,01	-2,15	-2,15	-2,22
Revenu des facteurs, net	-2,16	-1,75	-1,74	-2,19	-2,35	-2,22	-2,00
Crédits	0,11	0,15	0,10	0,12	0,21	0,26	0,37
Débits	-2,27	-1,90	-1,84	-2,31	-2,56	-2,48	-2,37
Paiement des intérêts	-2,27	-1,90	-1,84	-2,31	-2,24	-2,11	-1,95
Parts associés. Sonatrach.			0,00	0,00	-0,32	-0,37	-0,42
Transfert, net	1,39	1,14	1,40	1,12	0,88	1,06	1,06
Solde du compte de capital	**-1,07**	**-0,81**	**-2,54**	**-4,09**	**-3,34**	**-2,29**	**-0,83**
Investissements directs, nets	0,03	0,00	0,00	0,00	0,27	0,26	0,50
Capitaux officiels, nets	0,08	-0,33	-2,48	-3,89	-3,40	-2,51	-1,33
Tirages	6,91	6,52	4,64	3,22	1,82	1,69	1,83
Amortissement Crédits à court terme et erreurs et omissions (nets)	-6,83	-6,85	-7,12	-7,11	-5,22	-4,20	-3,16
	-1,18	-0,48	-0,06	-0,20	-0,21	-0,04	0,00
Solde global	**0,23**	**-0,01**	**-4,38**	**-6,32**	**-2,09**	**1,16**	**-1,74**
Financement	**-0,23**	**0,01**	**4,38**	**6,31**	**2,09**	**-1,16**	**1,73**
Augmentation des réserves brutes (-)	0,10	0,00	-1,14	0,53	-2,24	-3,96	1,20
Rachat au FMI	-0,16	-0,30	-0,20	-0,26	-0,14	-0,35	-0,45
Augmentation d'autres engagements de la Banque d'Algérie (+)	0,00	0,31	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Augmentation des arriérés (+)	-0,18	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Financement exceptionnel	0,00	0,00	5,72	6,04	4,47	3,15	0,99
Rééchelonnement	0,00	0,00	4,49	4,94	3,53	2,22	0,52
Aide Mult. Balance des paiements	0,00	0,00	0,38	0,63	0,20	0,34	0,13
Achats au FMI	0,00	0,00	0,85	0,47	0,74	0,59	0,34
Pour Mémoire :							
Réserve brutes (or non compris)	1,50	1,50	2,60	2,10	4,20	8,05	6,84
En mois d'importations (des biens et des services non facteurs)	1,79	1,88	2,82	2,08	4,48	9,39	7,56
Valeur unitaire des exports du pétrole brut (dollar U.S/b)	20,05	17,80	16,30	17,60	21,70	19,49	12,94

الملحق رقم (2): إحصائيات ميزان المدفوعات الجزائري "1999 - 2004"

STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENTS DE L'ALGERIE
« 1999 – 2004 »

(En Milliards de Dollars)	1999	2000	2001	2002	2003	2004
Solde extérieur courant	**0,02**	**8,93**	**7,06**	**4,37**	**8,84**	**11,12**
Balance commerciale	3,36	12,30	9,61	6,70	11,14	14,27
Exportations, f.o.b.	12,32	21,65	19,09	18,71	24,46	32,22
Hydrocarbures	11,91	21,06	18,53	18,11	23,99	31,55
Autres	0,41	0,59	0,56	0,61	0,47	0,66
Importations, (f.o.b)	-8,96	-9,35	-9,48	-12,01	-13,32	-17,95
Services, hors revenus des facteurs, nets	-1,84	-1,45	-1,53	-1,18	-1,35	-2,01
Crédits	0,72	0,91	0,91	1,30	1,57	1,85
Débits	-2,56	-2,36	-2,44	-2,48	-2,92	-3,86
Revenu des facteurs, net	-2,29	-2,71	-1,69	-2,23	-2,70	-3,60
Crédits	0,22	0,38	0,85	0,68	0,76	0,99
Débits	-2,51	-3,09	-2,54	-2,91	-3,46	-4,59
Paiement des intérêts	-1,85	-1,93	-1,52	-1,31	-1,18	-1,29
Parts associés. Sonatrach.	-0,66	-1,16	-1,02	-1,60	-2,28	-3,30
Transfert, net	0,79	0,79	0,67	1,07	1,75	2,46
Solde du compte de capital	**-2,40**	**-1,36**	**-0,87**	**-0,71**	**-1,37**	**-1,87**
Investissements directs, nets	0,46	0,42	1,18	0,97	0,62	0,62
Capitaux officiels, nets	-1,97	-1,96	-1,99	-1,32	-1,38	-2,23
Tirages	1,08	0,80	0,91	1,60	1,65	2,12
Amortissement	-3,04	-2,76	-2,90	-2,92	-3,03	-4,35
Crédits à court terme et erreurs et omissions (nets)	-0,89	0,18	-0,06	-0,36	-0,61	-0,26
Solde global	**-2,38**	**7,57**	**6,19**	**3,65**	**7,47**	**9,25**
Financement	**2,38**	**-7,57**	**-6,19**	**-3,65**	**-7,47**	**-9,25**
Augmentation des réserves brutes (-)	2,40	-7,51	-6,05	-3,39	-7,03	-8,88
Rachat au FMI	-0,36	-0,10	-0,14	-0,30	-0,44	-0,37
Augmentation d'autres engagements de la Banque d'Algérie (+)	-0,05	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Augmentation des arriérés (+)	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Financement exceptionnel	0,39	0,04	0,00	0,04	0,00	0,00
Rééchelonnement	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Aide Mult. Balance des paiements	0,08	0,04	0,00	0,04	0,00	0,00
Achats au FMI	0,31	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Pour Mémoire :						
Réserve brutes (or non compris)	4,40	11,90	17,96	23,11	32,94	43,11
En mois d'importations (des biens et des services non facteurs)	4,58	12,19	18,08	19,14	24,34	23,72
Valeur unitaire des exports du pétrole brut (dollar U.S/b)	17,91	28,50	24,85	25,24	28,96	38,66

الملحق رقم (3): إحصائيات ميزان المدفوعات الجزائري "2005 - 2011"

STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENTS DE L'ALGERIE
« 2005 – 2011 »

(En Milliards de Dollars)	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
Solde extérieur courant	**21.18**	**28,95**	**30,54**	**34,45**	**0,40**	**12,15**	**19,70**
Balance commerciale	26,47	34,06	34,24	40,60	7,78	18,21	27,94
Exportations, f.o.b.	46,33	54,74	60,59	78,59	45,19	57,09	72,88
Hydrocarbures	45,59	53,61	59,61	77,19	44,42	56,12	71,66
Autres	0,74	1,13	0,98	1,40	0,77	0,97	1,22
Importations, (f.o.b)	-19,86	-20,68	-26,35	-37,99	-37,40	-38,89	-44,94
Services, hors revenus des facteurs, nets	-2,27	-2,20	-4,09	-7,59	-8,70	-8,34	-8,79
Crédits	2,51	2,58	2,84	3,49	2,99	3,57	3,77
Débits	-4,78	-4,78	-6,93	-11,08	-11,68	-11,91	-12,56
Revenu des facteurs, net	-5,08	-4,52	-1,83	-1,34	-1,32	-0,37	-2,04
Crédits	1,43	2,42	3,81	5,13	4,75	4,60	4,45
Débits	-6,51	-6,94	-5,64	-6,47	-6,06	-4,96	-6,49
Paiement des intérêts	-1,03	-0,76	-0,23	-0,19	-0,17	-0,11	-0,24
Parts associés. Sonatrach.	-4,74	-5,29	-3,90	-4,56	-3,92	-3,93	-4,97
Transfert, net	2,06	1,61	2,22	2,78	2,63	2,65	2,59
Solde du compte de capital	**-4,24**	**-11,22**	**-0,99**	**2,54**	**3,46**	**3,18**	**0,36**
Investissements directs, nets	1,06	1,76	1,37	2,33	2,55	3,48	2,04
Capitaux officiels, nets	-3,05	-11,89	-0,77	-0,43	1,52	0,14	-1,08
Tirages	1,41	0,98	0,51	0,84	2,20	0,58	0,09
Amortissement Crédits à court terme et erreurs et omissions (nets)	-4,46	-12,87	-1,28	-1,27	-0,68	-0,44	-1,17
	-2,25	-1,08	-1,59	0,64	-0,60	-0,44	-0,60
Solde global	**16,94**	**17,73**	**29,55**	**36,99**	**3,86**	**15,33**	**20,06**
Financement	**-16,94**	**-17,73**	**-29,55**	**-36,99**	**-3,86**	**-15,33**	**-20,06**
Augmentation des réserves brutes (-)	-16,31	-17,63	-28,27	-36,53	-2,28	-15,00	-19,95
Rachat au FMI	-0,63	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres créances produits de placement à recevoir	0,00	0,00	-1,28	-0,46	0,09	-0,08	0,10
Allocation DTS	0,00	0,00	0,00	0,00	-1,67	0,00	0,00
Position de réserve au FMI						-0,25	-0,21
Financement exceptionnel	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00		
Rééchelonnement	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Aide Mult. Balance des paiements	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Achats au FMI	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Pour Mémoire :							
Réserve brutes (or non compris)	56,18	77,78	110,18	143,10	148,91	162,22	182,22
En mois d'importations (des biens et des services non facteurs)	27,36	36,66	39,73	34,99	36,41	38,33	38,03
Valeur unitaire des exports du pétrole brut (dollar U.S/b)	54,64	65,85	74,95	99,97	62,25	80,15	112,94

الملحق (4): إحصائيات ميزان المدفوعات الجزائري "2010 –2014"

TABLEAU: BALANCE DES PAIEMENTS EVALUEE EN U.S. DOLLARS

	2010	2011	2012	2013	2014 •
	(En milliards de dollars E.U.; sauf indication contraire)				
Solde exterieur courant	12,149	17,766	12,418	0,999	-9,434
Balance commerciale	18,205	25,961	20,167	9,727	0,326
Exportations (f.o.b.)	57,090	72,888	71,736	64,714	59,996
Hydrocarbures	56,121	71,661	70,583	63,663	58,362
Autres (hors hydrocarbures)	0,969	1,227	1'153	1,051	1,634
Importations (f.o.b.)	-38,885	-46,927	-51,569	-54,987	-59,670
Services, hors revenus des facteurs, nets	-8,340	-8,805	-7,006	-6,999	-8,159
Crédits	3,567	3,745	3,822	3,778	3,547
Débits	-11,907	-12,550	-10,828	-10,777	-11,706
Revenus des facteurs nets	-0,366	-2,039	-3,906	-4,521	-4,883
Crédits	4,598	4,453	3,733	3,548	3,170
Débits	-4.964	-6.492	-7.639	-8.069	-8.053
Paiements des in:érêts	-0,110	-0,241	-0,134	-0,067	-0,045
Autres	-4,854	-6,251	-7,505	-8,002	-8,008
dont part des associés (hydrocarb.)	-3,930	-4,970	-6,342	-5,911	-5,256
Transferts nets	2,650	2,649	3,163	2,792	3,282
Solde du compte de capital	3,177	2,375	-0,361	-0,865	3,554
Compte de capital			-0,009		-0,003
Investissements direct:; nets	3,478	2,045	1,541	1,961	1,534
Capitaux officiels nets	0,136	-1,081	-0,587	-0,384	0,518
Tirages	0,575	0,067	0,266	0,165	0,672
Amortissements	-0,439	-1'148	-0,853	-0,549	-0,154
Erreurs et omissions (en net)	-0,437	1,411	-1,306	-2,442	1,505
Solde global	15,326	20,141	12,057	0,134	-5,880
Financement	-15,326	-20,141	-12,057	-0,134	5,880
Augmentation des réserves brutes (-)	-14,996	-20,035	-12,216	-0,239	5,555
Rachats au FMI					
Autres créances, produits de placement d(	-0,078	0,102	0,195	0,167	0,347
Allocations de DTS					
Position de réserves au FMI	-0,252	-0,208	-0,036	-0,062	-0,022
Pour mémoire :					
Réserves brutes (or non compris)	162,221	182,224	190,661	194,012	178,938
En mois d'importations des biens et services non facteu·s	38,326	36,765	36,667	35,401	30,084
Valeur unitaire des exportations du pétrole brut (dollars E.U./baril)	80,150	112,943	111,045	109,550	100,766

• Situation provisoire

Source: Banque d'Aigé·ie; Direction Générale des Douanes



الملحق رقم (5): سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل العملة الصعبة (قيم متوسطة خلال الفترة) "2004- 2009"

TAUX DE CHANGE

7.1 Cours de change par devise (valeurs moyennes sur la période)

		USD 1	EUR 1	GBP 1	JPY 100	CHF 100	CAD 1	DKK 100	SEK 100	NOK 100	AED 1	SAR 1	KWD 1	TND 1	MAD 1	LYD 1	MRO 1
2004		72,0659	89,6423	132,0696	66,6888	5808,1251	55,5012	1204,9062	982,6917	1071,1718	19,6204	19,2141	244,4941	57,9122	8,1286	52,2608	0,2705
2005		73,3627	91,3014	133,4711	66,7198	5897,0638	60,5894	1225,3321	984,4212	1139,5007	19,9760	19,5612	251,2117	56,6543	8,2818	53,2084	0,2772
2006		72,6464	91,2447	133,8239	62,4977	5800,5997	64,0683	1223,2930	985,0703	1134,7296	19,7789	19,3709	250,2245	54,7296	8,2587	52,6897	0,2749
2007		69,3656	94,9973	138,7968	58,9417	5 782,7147	64,7871	1 274,9966	1 027,0541	1 185,3505	18,8826	18,6269	244,0183	54,4214	8,4655	50,6492	0,2632
2008		64,5684	94,8622	119,4241	62,7933	5 978,1390	60,8391	1 268,4257	988,2024	1 157,3602	17,5798	17,2136	239,6261	52,5875	8,3245	53,6228	0,2691
2009	janv.	71,3942	94,7460	103,3628	79,0338	6 345,9810	58,2667	1 271,4504	881,9609	1 024,6388	19,4370	19,0183	250,3231	51,9314	8,5027	57,0266	0,3026
	fév.	72,2223	92,3887	104,0037	78,2280	6 196,9996	58,0473	1 517,3431	848,4798	1 050,3737	19,6629	19,2554	246,2198	50,1610	8,3537	57,6929	0,3061
	mars.	72,9320	95,2371	103,6328	74,6399	6 317,9756	57,7809	1 278,1447	853,2244	1 078,4641	19,8564	19,4462	244,3761	51,0175	8,5355	58,2666	0,3091
	avr.	73,1233	96,4694	107,4351	73,9954	6 365,1741	59,5835	1 295,1181	886,8431	1 096,5434	19,9079	19,4982	250,7763	51,8957	8,5838	58,4125	0,3099
	mai.	72,6256	98,9645	111,8140	75,0402	6 543,6957	62,9741	1 328,9986	935,3406	1 101,2412	19,7736	19,3658	250,7174	52,7674	8,8279	58,0150	0,3078
	juin.	73,1690	102,6043	119,7753	75,7830	6 773,6200	65,1398	1 378,0245	943,2371	1 146,9574	19,9245	19,5106	254,2191	54,3520	9,0963	58,4491	0,3101
	juil.	73,1156	102,9416	119,5460	77,1703	6 771,7844	65,0059	1 382,6533	950,5436	1 148,7032	19,9069	19,4965	254,4338	54,5372	9,1163	58,4081	0,3099
	août.	72,9897	104,0833	120,6318	76,9204	6 824,8759	67,0691	1 397,8758	1 018,6694	1 202,0059	19,8721	19,4628	254,1088	54,8572	9,1937	58,4394	0,3093
	sept.	72,5953	105,6767	118,4917	79,4304	6 975,9929	67,1042	1 419,8481	1 035,9907	1 227,1343	19,7646	19,3575	253,2276	55,4465	9,3093	58,7151	0,3077
	oct.	72,2669	107,1022	116,9859	80,0582	7 073,8140	68,5980	1 438,7872	1 039,5517	1 281,0265	19,6752	19,2703	252,5110	56,0573	9,4060	59,3622	0,3063
	nov.	72,2505	107,7650	119,9233	81,0723	7 133,7759	68,1824	1 448,1272	1 020,5998	1 280,3017	19,6705	19,2659	253,1703	56,4499	9,4515	59,7789	0,3062
	déc.	72,9341	106,5048	118,3262	81,2943	7 089,9427	69,1054	1 431,1134	1 022,4819	1 265,5390	19,8566	19,4482	255,1025	56,2372	9,3791	59,7945	0,3091
	T1	72,1941	94,1691	103,6605	77,2436	6 288,9057	58,0274	1 351,8493	861,2970	1 051,6047	19,6552	19,2430	246,9437	51,0502	8,4668	57,6711	0,3060
	T2	72,9780	99,3519	113,0265	74,9380	6 561,0935	62,5595	1 334,1247	921,5987	1 115,1243	19,8701	19,4596	251,9225	53,0087	8,8361	58,2965	0,3093
	T3	72,9021	104,2166	119,5401	77,8441	6 856,7466	66,3618	1 399,8951	1 000,7024	1 191,8068	19,8484	19,4395	253,9283	54,9422	9,2053	58,5204	0,3090
	T4	72,4942	107,1049	118,3876	80,8116	7 098,5134	68,6426	1 439,0848	1 027,5730	1 275,3987	19,7369	19,3309	253,6239	56,2449	9,4111	59,6454	0,3072
	S1	72,5922	96,8010	108,4167	76,0728	6 427,1261	60,3289	1 342,8485	891,9190	1 083,8608	19,7643	19,3530	249,4720	52,0448	8,6544	57,9887	0,3077
	S2	72,6981	105,6607	118,9638	79,3696	6 977,6300	67,5022	1 419,4899	1 014,1377	1 233,6028	19,7926	19,3852	253,7761	55,5935	9,3082	59,0829	0,3081
	A	72,646	101,299	113,771	77,7466	6706,6127	63,9707	1381,7588	953,9685	1159,8836	19,7787	19,3693	251,657	53,8464	8,9863	58,5442	0,3079
2010																	
	janv.	72,9231	104,1688	117,9266	79,8969	7 054,5997	70,0015	1 399,6313	1 021,6826	1 272,2239	19,8536	19,4454	254,3465	55,2685	9,2110	59,1072	0,3091
	fév.	73,5226	100,6867	115,0336	81,4534	6 859,5594	69,6062	1 352,5081	1 011,2430	1 243,4629	20,0171	19,6055	255,1278	53,6022	8,9710	58,5983	0,3116
	mars	73,4539	99,7299	110,4844	81,1141	6 884,8257	71,7174	1 340,1181	1 025,4099	1 240,5305	19,9992	19,5870	254,6540	52,8559	8,9035	58,0951	0,3113

الملحق رقم (6): سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل العملة الصعبة (قيم متوسطة خلال الفترة) "2010- 2014"

TAUX DE CHANGE

7.1 Cours de change par devise

(valeurs moyennes sur la période)

		USD 1	EUR 1	GBP 1	JPY 100	CHF 100	CAD 1	AED 1	SAR 1	KWD 1	TND 1	MAD 1	MRO 1
2010		74,4041	99,1927	114,9793	84,9888	7154,6564	72,2824	20,2575	19,8399	259,4098	52,2027	8,8400	0,3153
2011		72,8537	102,2154	116,8264	91,4886	8 238,9312	73,6846	19,8354	19,4263	263,6417	52,2017	9,0071	0,2854
2012		77,5519	102,1627	122,9085	97,2581	8 270,0089	77,6216	21,1142	20,6793	276,8173	49,8427	8,9835	0,2667
2013		79,3809	105,4374	124,2186	81,4332	8 566,3310	77,0678	21,6121	21,1665	279,6174	49,1414	9,4468	0,2729
2014		80,5606	106,9064	132,6395	76,1748	8 801,2858	72,9246	21,9331	21,4775	282,8692	47,6083	9,5842	0,2769
2013	T 1	78,1783	103,2113	121,3646	84,8690	8 401,4581	77,5711	21,2846	20,8463	276,4090	50,0208	9,2571	0,2688
	T 2	78,7687	102,8694	120,9567	79,8182	8 355,9939	76,9774	21,4456	21,0037	276,2777	48,8608	9,2481	0,2708
	T3	80,3915	106,4943	124,6189	81,2893	8 626,0633	77,3726	21,8871	21,4356	282,1977	49,0801	9,5424	0,2764
	T4	80,1209	109,0348	129,7551	79,8879	8 871,1277	76,3718	21,8135	21,3635	283,3886	48,6398	9,7280	0,2754
	S1	78,4781	103,0376	121,1575	82,3042	8 378,3708	77,2696	21,3664	20,9262	276,3423	49,4317	9,2525	0,2698
	S2	80,2562	107,7645	127,1870	80,5886	8 748,5955	76,8722	21,8503	21,3996	282,7932	48,8599	9,6352	0,2759
	A	79,3809	105,4374	124,2186	81,4332	8 566,3310	77,0678	21,6121	21,1665	279,6174	49,1414	9,4468	0,2729
2014	juin.	79,2940	107,8200	134,0506	77,7140	8 851,1099	73,2085	21,5886	21,1415	281,5173	48,0642	9,6219	0,2726
	juil.	79,4865	107,6819	135,7582	78,1556	8 862,5224	71,1087	21,6407	21,1943	281,5173	46,6505	9,6194	0,2732
	août,	80,0020	106,5767	133,6993	77,7178	8 794,2558	73,2319	21,7808	21,3314	281,9712	46,3868	9,5476	0,2750
	sept.	81,1859	104,8360	132,4765	75,7211	8 679,7442	73,8057	22,1038	21,6459	283,2237	46,0209	9,4433	0,2791
	oct.	83,4736	105,8203	134,1708	77,2809	8 761,2624	74,4324	22,7262	22,2508	288,9252	46,5432	9,5716	0,2870
	nov.	84,7706	105,8137	133,7973	73,0017	8 795,5430	74,8183	23,0792	22,5937	291,2493	46,4414	9,5914	0,2914
	déc.	86,9862	107,2148	135,9842	72,8916	8 913,2726	75,4217	23,6824	23,1760	297,7540	47,0762	9,7479	0,2990
	T 1	77,8968	106,7062	128,8800	75,7784	8 720,3600	70,6235	21,2079	20,7704	276,0876	48,6062	9,5118	0,2678
	T 2	78,8915	108,2446	132,8109	77,2564	8 877,7647	72,3386	21,4788	21,0349	280,1023	48,8361	9,6457	0,2712
	T 3	80,2170	106,3816	134,0092	77,2081	8 779,8752	73,7287	21,8396	21,3885	282,2305	46,3567	9,5379	0,2758
	T4	85,0907	106,3043	134,6896	74,4546	8 824,6237	74,8941	23,1664	22,6772	292,7062	46,6981	9,6391	0,2925
	S1	78,4019	107,4874	130,8762	76,5289	8 800,2921	71,4945	21,3455	20,9047	278,1263	48,7229	9,5798	0,2695
	S2	82,6539	106,3429	134,3494	75,8313	8 802,2494	74,3114	22,5030	22,0328	287,4683	46,5274	9,5885	0,2841
2015	janv.	89,1742	103,7936	135,1711	75,3616	9 477,8938	73,8212	24,2779	23,7450	303,0391	46,8496	9,5520	0,3066
	fév.	93,9586	106,7693	143,9844	79,2128	10 049,3972	75,1147	25,5807	25,0422	317,9792	48,7757	9,8550	0,3230
	mars.	96,4794	104,5653	144,6174	80,1590	9 850,1354	76,5339	26,2674	25,7237	322,6956	49,3880	9,7549	0,3317
	avril	98,0243	105,7700	146,4318	82,0081	10 189,6600	79,2948	26,6876	26,1355	324,9687	50,3458	9,8649	0,3370
	mai	98,3472	109,6907	152,0912	81,4695	10 544,8992	80,8177	26,7754	26,2248	325,6700	51,1539	10,0768	0,3381
	juin	98,5561	110,5029	153,2903	79,6771	10 573,9387	79,7309	26,8326	26,2795	326,1374	51,1120	10,1313	0,3388
	juil.	99,5452	109,5572	154,9221	80,6943	10 447,6086	77,5634	27,1016	26,5431	328,7651	50,8851	10,1230	0,3422
	Août,	103,4645	115,2582	161,3611	84,0132	10 689,1662	78,6817	28,1685	27,5837	341,9865	53,1876	10,5761	0,3557
	Sept.	105,9867	119,1244	162,6787	88,2284	10 907,7693	79,9581	28,8566	28,2591	350,7535	54,4556	10,9085	0,3644
	T1	93,2441	105,0077	141,2677	78,2595	9 789,3126	75,1791	25,3863	24,8478	314,6462	48,3475	9,7190	0,3206
	T2	98,3086	108,6386	150,5816	81,0451	10 434,4932	79,9344	26,7650	26,2131	325,5908	50,8662	10,0235	0,3380
	T3	102,9394	114,5602	159,5564	84,2617	10 677,8548	78,7174	28,0261	27,4462	340,3014	52,8079	10,5290	0,3539
	S1	95,8159	106,8515	145,9974	79,6741	10 116,9433	77,5939	26,0864	25,5411	320,2040	49,6285	9,8737	0,3294

الملحق رقم (7): صادرات المحروقات "2000 - 2004"

TABLEAU: EXPORTATIONS DES HYDROCARBURES

	2 000	2 001	2 002	2 003	2 004
Pétrole brut					
Valeur (millions US $)	4 815,1	3 994,4	5 056,1	7 719,7	12 559,7
dont : Rapatriement des bénéfices	852,1	728,4	1 298,8	1 894,5	2 501,8
Volume (millions de barils)	169,1	161,0	200,5	266,2	326,0
(millions de tonnes métriques)	21,4	20,4	25,4	33,8	41,3
Prix d'unité (US $ par baril)	28,5	24,8	25,2	29,0	38,7
Condensat					
Valeur (millions US $)	3 999,6	3 170,2	3 055,3	3 572,4	4 878,2
dont : Rapatriement des bénéfices	178,0	153,8	158,6	144,9	132,1
Volume (millions de barils)	140,2	138,9	131,2	123,2	120,7
(millions de tonnes métriques)	15,9	15,6	14,8	13,9	13,6
Prix d'unité (US $ par baril)	28,5	22,8	23,3	29,0	40,4
Produits pétroliers raffinés					
Valeur (millions US $)	3 282,4	2 736,6	2 493,8	3 018,1	3 029,0
Volume (millions de barils)	107,0	112,0	98,8	98,8	90,1
(millions de tonnes métriques)	13,6	14,2	12,5	12,5	10,0
Prix d'unité (US $ par baril)	30,7	24,4	25,2	30,6	33,6
Gaz de pétrole liquéfié (GPL)					
Valeur (millions US $)	2 118,6	1 848,5	1 754,9	2 165,7	2 583,3
dont : Rapatriement des bénéfices	139,2	141,0	137,3	156,3	124,9
Volume (millions de barils)	81,8	95,1	94,7	92,9	55,3
(millions de tonnes métriques)	6,8	8,1	8,1	7,9	6,5
Prix d'unité (US $ par baril)	25,9	19,4	18,5	23,3	46,7
Gaz naturel liquéfié (GNL)					
Valeur (millions US $)	3 290,9	3 250,9	2 888,5	3 778,9	3 757,0
Volume (millions de m3)	44,7	43,2	44,7	46,1	40,3
Volume (milliards de BTU)	1 047,8	1 017,0	1 051,6	1 101,7	1 026,5
Prix d'unité (US $ par m3 de GNL)	73,6	75,2	64,7	82,0	93,2
Prix d'unité (US $ par million de BTU)	3,1	3,2	2,8	3,4	3,7
Gaz naturel (GN)					
Valeur (millions US $)	3 554,7	3 531,3	2 860,6	3 738,5	4 742,9
dont : Rapatriement des bénéfices					359,2
Volume (milliards de m3)	34,3	31,1	31,1	31,7	35,3
Volume (milliards de BTU)	1 294,1	1 174,0	1 172,6	1 196,9	1 338,6
Prix d'unité (US $ par m3)	103,6	113,5	92,1	117,8	134,2
Prix d'unité (US $ par million de BTU)	2,7	3,0	2,4	3,1	3,5
Recettes totales des hydrocarb.(millions U	**21 061,3**	**18 531,9**	**18 109,2**	**23 993,3**	**31 550,1**
dont : Part des associés de l'entr. nation.	1 169,3	1 023,2	1 594,8	2 195,7	3 117,9
	(En pourcentage du total des exportations)				
Pétrole brut	22,9	21,6	27,9	32,2	39,8
Autres	77,1	78,4	72,1	67,8	60,2
Condensat	19,0	17,1	16,9	14,9	15,5
Produits pétroliers raffinés	15,6	14,8	13,8	12,6	9,6
Gaz de pétrole liquéfié (GPL)	10,1	10,0	9,7	9,0	8,2
Gaz naturel liquéfié (GNL)	15,6	17,5	16,0	15,7	11,9
Gaz naturel (GN)	16,9	19,1	15,8	15,6	15,0

Source : Ministère de l'Énergie

الملحق رقم (8): صادرات المحروقات "2005 – 2009"

EXPORTATIONS DES HYDROCARBURES “2005- 2009”

	2005	2006	2007	2008	2009
Pétrole brut					
Valeur (millions US $)	19 340,7	22 697,4	25 373,7	30 513,7	16 855,6
dont : Rapatriement des bénéfices	4 009,8	4 624,9	2 989,1	3 593,4	2 963,1
Volume (millions de barils)	354,3	345,3	339,1	305,5	272,8
(millions de tonnes métriques)	45,0	44,0	43,2	39,2	34,7
Prix d'unité (US $ par baril)	54,6	65,7	74,8	99,9	62,2
Condensât					
Valeur (millions US$)	6 307,3	7 268,0	8 498,2	10 089,5	5 146,2
dont : Rapatriement des bénéfices	156,1	152,7	228,4	221,4	231,6
Volume (millions de barils)	120,9	119,1	114,8	115,8	93,3
(millions de tonnes métriques)	13,8	13,4	12,9	13,0	10,5
Prix d'unité (US $ par baril)	52,1	61,0	74,0	87,2	55,2
Produits pétroliers raffinés					
Valeur (millions US $)	3 940,9	4 756,3	5 838,1	7 310,0	5 373,4
Volume (millions de barils)	87,6	88,5	77,9	82,3	85,4
(millions de tonnes métriques)	9,5	9,6	9,9	10,4	10,8
Prix d'unité (US $ par baril)	45,0	53,7	74,9	88,8	62,9
Gaz de pétrole liquéfié (GPL)					
Valeur (millions US $)	3 337,0	3 626,2	4 545,3	5 708,0	3 216,8
dont : Rapatriement des bénéfices	245,6	239,3	367,4	364,6	468,7
Volume (millions de barils)	77,0	71'1	81'1	81,5	74,1
(millions de tonnes métriques)	6,5	6,9	7,5	7,5	6,8
Prix d'unité (US $ par baril)	43,3	51,0	56,1	70,0	43,4
Gaz naturel liquéfié (GNL)					
Valeur (millions US $)	5 337,4	6 383,1	6 725,0	9 092,0	5 598,0
Volume (millions de m3)	40,3	39,0	39,9	34,6	34,7
Volume (billions de BTU)	1 031,6	911,9	934,0	811,6	791,8
Prix d'unité (US $ par million de BTU)	5,6	7,0	7,2	11,2	7,1
Gaz naturel (GN)					
Valeur (millions US$)	7 324,6	8 877,0	8 624,8	14 481,4	8 225,1
dont : Rapatriement des bénéfices	332,2	271,3	311'1	382,6	257,5
Volume (milliards de m3)	39,8	37,8	35,5	39,0	33,6
Volume (billions de BTU)	1 494,8	1 416,0	1 325,9	1 462,8	1 250,6
Prix d'unité (US $ par million de BTU)	4,9	6,3	6,5	9,9	6,6
Recettes totales des hydrocarb.(millions	**45 587,9**	**53 608,0**	**59 605,1**	**77 194,6**	**44 415,1**
dont : Part des associés de l'entr. nation	4 743,7	5 288,2	3 896,0	4 562,0	3 920,9
	(En pourcentage du total des exportations)				
Pétrole brut	42,4	42,3	42,6	39,5	38,0
Autres	57,6	57.7	57,4	60,5	62,0
Condensât	13,8	13,6	14,3	13,1	11,6
Produits pétroliers raffinés	8,6	8,9	9,8	9,5	12,1
Gaz de pétrole liquéfié (GPL)	7,3	6,8	7,6	7,4	7,2
Gaz naturel liquéfié (GNL)	11,7	11,9	11,3	11,8	12,6
Gaz naturel GNj	1611	1616	1415	1818	1815

Source : Ministère de l'Énergie

الملحق رقم (9): صادرات المحروقات "2010 – 2014"

	2010	2011	2012	2013	2014
Pétrole brut					
Valeur (millions US $)	20 724,9	28 744,8	27 750,4	24 326,5	18 343,2
dont : Rapatriement des bénéfices	3 116,7	3 914,5	5 608,0	5 170,4	4 315,9
Volume (millions de barils)	258,7	254,6	250,4	222,2	184,5
(millions de tonnes métriques)	33,0	32,4	31,9	28,4	23,6
Prix d'unité (US $ par baril)	80,2	112,9	111,0	109,5	100,2
Condensât					
Valeur (millions US $)	4 268,7	5 495,9	4 698,2	4 838,6	3 886,7
dont : Rapatriement des bénéfices	196,4	229,5	173,2	198,3	350,7
Volume (millions de barils)	54,3	53,1	45,6	48,4	42,9
(millions de tonnes métriques)	6,1	5,9	5,1	5,4	4,8
Prix d'unité (US $ par baril)	78,7	103,6	103,3	99,9	90,7
Produits pétroliers raffinés					
Valeur (millions US $)	9 219,5	11 971,8	11 044,7	10 906,3	13 195,2
Volume (millions de barils)	111,6	106,7	97,7	101,4	132,0
(millions de tonnes métriques)	14,1	13,5	12,4	12,8	16,7
Prix d'unité (US $ par baril)	82,6	112,2	113,1	107,6	100,0
Gaz de pétrole liquéfié (GPL)					
Valeur (millions US $)	4 086,9	5 202,8	4 775,8	4 389,6	5 203,4
dont : Rapatriement des bénéfices	373,1	426,6	251,4	202,8	291,5
Volume (millions de barils)	64,3	65,4	59,8	58,0	78,6
(millions de tonnes métriques)	5,9	6,0	5,5	5,3	7,2
Prix d'unité (US $ par baril)	63,5	79,5	79,9	75,6	68,2
Gaz naturel liquéfié (GNL)					
Valeur (millions US $)	5 879,2	6 670,9	6 500,0	6 041,5	7 396,2
Volume (millions de m3)	31,2	27,3	24,2	23,0	28,5
Volume (billions de BTU)	714,1	636,8	565,2	538,7	666,0
Prix d'unité (US $ par million de BTU)	8,3	10,5	11,5	11,2	11'1
Gaz naturel (GN)					
Valeur (millions US $)	11 942,4	13 575,6	15814,6	12 823,7	10 336,9
dont : Rapatriement des bénéfices	251,3	402,9	309,3	339,6	297,4
Volume (milliards de m3)	37,8	35,7	37,3	32,7	27,4
Volume (billions de BTU)	1 416,0	1 339,7	1 399,5	1 224,6	1 029,1
Prix d'unité (US $ par million de BTU)	8,4	10,1	11,3	10,5	10,0
Recettes totales des hydrocarb(million'	56 121,6	71661,8	70 583,7	63 326,2	58 361,6
dont : Part des associés (hydrocarbures	3 937,5	4 973,5	6 341,9	5 911'1	5 255,5
	(En pourcentage du total des exportations)				
Pétrole brut	36,9	40,1	39,3	38,4	31,4
Autres	63,1	59,9	60,7	61,6	68,6
Condensât	7,6	7,7	6,7	7,6	6,7
Produits pétroliers raffinés	16,4	16,7	15,6	17,2	22,6
Gaz de pétrole liquéfié (GPL)	7,3	7,3	6,8	6,9	8,9
Gaz naturel liquéfié (GNL)	10,5	9,3	9,2	9,5	12,7
Gaz naturel (GN)	21,3	18,9	22,4	20,3	17,7

Source : Ministère de l'Energie

الملحق رقم (10): حسابات الدراسة التطبيقية "1990 -1999"

السنوات	سعر الصرف TC USD /DZD	ΔTC%	الرصيد التجاريBC MILLIARD $	ΔBC%	رصيد العمليات الجاريةBOC MILLIARD$	ΔBOC%	الرصيد المالي SCF MILLIARD $	ΔSCF%	الرصيد الكلي SBG MILLIARD $	ΔBG%	سعر البترول (للبرميل) PP $	ΔPP%
1990	12,2		1,62		1,35		-1,57		-0,22			
1991	18,5	51,64	5,47	237,65	2,36	74,81	-1,89	20,38	0,5	-327,27	20,4	
1992	21,8	17,84	3,21	-41,32	1,30	-44,92	-1,07	-43,39	0,23	-54,00	20,1	-1,47
1993	23,3	6,88	2,42	-24,61	0,80	-38,46	-0,81	-24,30	-0,01	-104,35	17,8	-11,44
1994	36	54,51	-0,26	-110,74	-1,84	-330,00	-2,54	213,58	-4,36	43500,00	16,3	-8,43
1995	47,6	32,22	0,16	-161,54	-2,24	21,74	-4,09	61,02	-6,32	44,95	17,6	7,98
1996	54,7	14,92	4,13	2481,25	1,25	-155,80	-3,34	-18,34	-2,09	-66,93	21,7	23,30
1997	57,7	5,48	5,69	37,77	3,45	176,00	-2,29	-31,44	1,16	-155,50	19,49	-10,18
1998	58,7	1,73	1,51	-73,46	-0,91	-126,38	-0,83	-63,76	-1,74	-250,00	12,94	-33,61
1999	66,5	13,29	3,36	122,52	0,02	-102,20	-2,4	189,16	-2,38	36,78	17,91	38,41

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

الملحق رقم (11): حسابات الدراسة التطبيقية "2000 – 2014"

السنوات	الرصيد التجاري BC MILLIARD $	ΔBC%	رصيد العمليات الجارية BOC MILLIARD$	ΔBOC%	الرصيد المالي SCF MILLIARD $	ΔSCF%	الرصيد الكلي BG MILLIARD $	ΔBG%	سعر الصرف TC USD /DZD	ΔTC%	سعر البترول PP (للبرميل) $	ΔPP%
2000	12,3	#REF!	**8,93**	**#REF!**	**-1,36**	**#REF!**	**7,57**	**#REF!**	**75,2**	**#REF!**	**28,59**	**#REF!**
2001	9,61	-21,87	**7,06**	**-20,94**	**-0,87**	**-36,03**	**6,19**	**-18,23**	**77,2**	**2,66**	**24,8**	**-13,26**
2002	6,7	-30,28	**4,37**	**-38,10**	**-0,71**	**-18,39**	**3,66**	**-40,87**	**79,6**	**3,11**	**25,2**	**1,61**
2003	11,14	66,27	**8,84**	**102,29**	**-1,37**	**92,96**	**7,47**	**104,10**	**77,3**	**-2,89**	**29,0**	**15,08**
2004	14,27	28,10	**11,12**	**25,79**	**-1,87**	**36,50**	**9,25**	**23,83**	**72,0659**	**-6,77**	**38,7**	**33,45**
2005	26,47	85,49	**21,18**	**90,47**	**-4,24**	**126,74**	**16,94**	**83,14**	**73,3627**	**1,80**	**54,6**	**41,09**
2006	34,06	28,67	**28,95**	**36,69**	**-11,22**	**164,62**	**17,73**	**4,66**	**72,6464**	**-0,98**	**65,7**	**20,33**
2007	34,24	0,53	**30,54**	**5,49**	**-0,99**	**-91,18**	**29,55**	**66,67**	**69,3656**	**-4,52**	**74,9**	**14,00**
2008	40,6	18,57	**34,45**	**12,80**	**2,54**	**-356,57**	**36,99**	**25,18**	**64,5684**	**-6,92**	**99,97**	**33,47**
2009	7,78	-80,84	**0,4**	**-98,84**	**3,46**	**36,22**	**3,86**	**-89,56**	**72,646**	**12,51**	**62,3**	**-37,68**
2010	18,205	134,00	**12,149**	**2937,25**	**3,177**	**-8,18**	**15,326**	**297,05**	**74,4041**	**2,42**	**80,2**	**28,73**
2011	25,961	42,60	**17,766**	**46,23**	**2,375**	**-25,24**	**20,141**	**31,42**	**72,8537**	**-2,08**	**112,9**	**40,77**
2012	20,167	-22,32	**12,418**	**-30,10**	**-0,361**	**-115,20**	**12,057**	**-40,14**	**77,5519**	**6,45**	**111,0**	**-1,68**
2013	9,727	-51,77	**0,999**	**-91,96**	**-0,865**	**139,61**	**0,134**	**-98,89**	**79,3809**	**2,36**	**109,5**	**-1,35**
2014	0,326	-96,65	**-9,434**	**-1044,34**	**3,554**	**-510,87**	**-5,88**	**-4488,06**	**80,5606**	**1,49**	**100,2**	**-8,49**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.